المملكة المغربية
وزارة الداخليـــة
جهة بني ملال خنيفرة
إقليـــم خريبكـــة
جماعـــة وادي زم
قسم الشؤون الإدارية والقانونية والمالية
والإقتصادية والإجتماعية والرياضية
مصلحة كتابة المجلس والشؤون
الاجتماعية والمجتمع المدني

محضـــر

الـدورة العادية لشهر مـــاي 2023

بتـاريـخ 2023/05/04

المملكة المغربية
وزارة الداخليـــة
جهة بني ملال خنيفرة
إقليـــم خريبكـــة
جماعـــة وادي زم
قسم الشؤون الإدارية والقانونية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والرياضية
مصلحة كتابة المجلس والشؤون الاجتماعية والمجتمع المدني

محضر اجتماع المجلس الجماعي لمدينة وادي زم

خلال الدورة العادية لشهر ماي 2023

جلسة مفتوحة للعموم

الـورقـة الـحـافـظـة

جلســـة فـريـدة

عقـد المجلـس الجمـاعي لمدينـة وادي زم دورتـه العاديـة لشـهر مـاي2023، يـوم الخميس2023/05/04، على الساعة التاسعة والنصف صباحا بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، برئاسة السيد محمد بنبيكة رئيس المجلس الجماعي، وبحضور السيد: سيد أحمد الداهي باشا المدينة.

- عدد الأعضاء الذين يتكون منهم المجلس الجماعي: (31) عضوا.
- عدد الأعضاء الحاضرين (29) عضوا وهم السادة:

01-	محمد بنبيكة	رئيس المجلس الجماعي.
02-	رحالي الكمراني	النائب الأول للرئيس.
03-	محمد الهبطي	النائب الثاني للرئيس.
04-	محمد زيداني	النائب الثالث للرئيس.
05-	بناصر اليوسفي	النائب الرابع للرئيس.
06-	نجاة ميري	النائبة الخامسة للرئيس.
07-	سناء المعدور	النائبة السادسة للرئيس.
08-	الحبيب كسمي	كاتب المجلس.
09-	فاطنة نشاط	نائبة كاتب المجلس.
10-	نزهة الشليحي	عضو مجلس جماعة وادي زم.
11-	المصطفى العماري	عضو مجلس جماعة وادي زم.
12-	مليكة بعلواش	عضو مجلس جماعة وادي زم.
13-	عبد الاله حرطيطي	عضو مجلس جماعة وادي زم.
14-	عزيزة شعير	عضو مجلس جماعة وادي زم.
15-	محمد مانور	عضو مجلس جماعة وادي زم.
16-	بوعبيد عربال	عضو مجلس جماعة وادي زم.
17-	زهير برحيل	عضو مجلس جماعة وادي زم.
18-	هشام حسنابي	عضو مجلس جماعة وادي زم.
19-	بوعزة العبادي	عضو مجلس جماعة وادي زم.
20-	خليل وهبي	عضو مجلس جماعة وادي زم.
21-	محمد الرحماني	عضو مجلس جماعة وادي زم.
22-	سعاد محراش	عضو مجلس جماعة وادي زم.
23-	محمد سكراط	عضو مجلس جماعة وادي زم.

24- محمود مدني عضو مجلس جماعة وادي زم.
25- لبصير بنعيادة عضو مجلس جماعة وادي زم.
26- محمد المسعودي عضو مجلس جماعة وادي زم.
27- الزهرة البلز عضو مجلس جماعة وادي زم.
28- محمد حاكمي عضو مجلس جماعة وادي زم.
29- حنان شقيمة عضو مجلس جماعة وادي زم.

- عدد الأعضاء المتغيبين بدون عذر: (00).
- عدد الأعضاء المتغيبين بعذر: (02) وهما السيدتان:

01- نزهة اليوسفي عضو مجلس جماعة وادي زم.
02- أنجود مدراني عضو مجلس جماعة وادي زم.

- عدد الأعضاء الشاغرة مناصبهم: (لا أحد).

كما حضر أيضا السادة:

01- محمد أجود المدير الإقليمي للتربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.
02- سعيد بنزعرية مدير مستشفى محمد الخامس بوادي زم.
03- حسن ممدوح مكلف بمديرية المصالح الجماعية ورئيس قسم الشؤون الإدارية والقانونية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والرياضية.
04- عبد الإله اليمامي رئيس مصلحة كتابة المجلس والشؤون الإجتماعية والمجتمع المدني.
05- الميلودي هيبي مكتب شؤون المجلس الجماعي.
06- محمد حاكيمي مكتب شؤون المجلس الجماعي.
07- إلهام النزاهي مكتب شؤون المجلس الجماعي.
08- حسن الشافي مكتب التواصل والعلاقات العامة بالجماعة.
09- أمين نوارة الطبيب مدير المكتب الجماعي لحفظ الصحة.
10- نهال الرحوي مصلحة الموارد البشرية بالجماعة.
11- رشيد حدومي مصلحة الموارد المالية بالجماعة.
12- منصف المهدي شسيع المداخيل الجماعية.
13- م.ابراهيم اشبوكي رئيس مكتب الإفتحاص الداخلي بالجماعة.
14- ادريس المسعودي مكتب الإفتحاص الداخلي بالجماعة.
15- فؤاد خطابي رئيس قسم الجماعات القرابية بباشوية وادي زم.
16- صالح وحميدن قسم الجماعات القرابية بباشوية وادي زم.

<u>وبناء على جدول الأعمال الذي يضم النقط التالية:</u>

1- تقرير إخباري حول الأعمال التي قام بها رئيس المجلس الجماعي في إطار الصلاحيات المخولة له.
2- إطلاع المجلس طبقا لمقتضيات المادة 264 من القانون التنظيمي رقم 14- 113 المتعلق بالجماعات على الدعاوى القضائية المرفوعة على الجماعة.
3- مناقشة موضوع الصحة والتعليم بالمدينة.
4- تحويل اعتمادات بعض الفصول.
5- إعادة تغيير برمجة اعتمادات بعض الفصول.

6- الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة لإنجاز البرنامج المندمج لتأهيل وتنمية مدينة وادي زم برسم الفترة من 2023إلى2026.

7- اتخاذ مقرر جماعي يقضي باقتناء القطعة الأرضية المقام عليها السوق النموذجي للباعة المتجولين المقاومة 4.

8- المصادقة على إعادة تخصيص الجزء المتبقي من أرض السوق الأسبوعي الجديد وفق ما يلي:

- خمسة هكتارات (05) قصد إحداث مقبرة لدفن أموات المسلمين.
- أربعة هكتارات (04) قصد إحداث مرافق جماعية.

9- الدراسة والمصادقة على طلب إبداء اهتمام مقدم من طرف شركة "كازا تيكنيك" قصد الاحتلال المؤقت للملك العمومي لإقامة بناء بالجزء المتبقي من عقار السوق الأسبوعي الجديد.

10- اتخاذ قرار تنظيمي بالترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العمومي بدون إقامة بناء.

11- اتخاذ مقرر جماعي يقضي بالاحتلال المؤقت للملك العمومي بإقامة بناء ، مع دراسة الوضعية الحالية للأكشاك بالمدينة.

12- اتخاذ مقرر يقضي بإحالة طلب عزل السيد محمد الهيطي من عضوية مكتب المجلس الجماعي لمدينة وادي زم إلى المحكمة الإدارية.

13- تحيين وتعديل القرار الجبائي الجماعي المحدد لنسب وأسعار الرسوم والحقوق والواجبات والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة ميزانية جماعة وادي زم.

بعد التأكد من اكتمال النصاب القانوني طبقا لمقتضيات المادة 42 من القانون التنظيمي 14-113المتعلق بالجماعات، وكلمة ترحيبية في حق الحاضرين من طرف السيد رئيس المجلس الجماعي، أعلن عن افتتاح الدورة العادية لشهر ماي2023 في جلستها الفريدة، وذكر أيضا طبقا لمقتضيات المادة 67 من القانون التنظيمي المشار إليه بالحضور من خلال السجل والمتضمن لأسماء الأعضاء المتغيبين وبالغيابات بعذر، وأشار السيد رئيس المجلس الجماعي إلى اجتماع اللجنة التقنية الإقليمية الذي ترأسه السيد عامل إقليم خريبكة يوم الأربعاء 03 ماي 2023 بمقر الجماعة بحضور المصالح الإقليمية الخارجية ، حيث تمحورت التدخلات في إطاره حول 23 من المشاريع التي لازالت متعثرة بمدينة وادي زم قصد إيجاد حلول لها والتسريع بإخراجها إلى حيز الوجود ، ناهيك عن العبء الذي تتحمله ميزانية الجماعة بخصوص ارتفاع مساهمتها في مجموعة الجماعات الترابية ورديفة لتدبير النفايات الصلبة والمماثلة لها ، وأضاف أنه حضر هذا الاجتماع السيد رئيس المجموعة حيث بعد النقاش وتجديدنا - يقول - لطلب مراجعة مساهمة الجماعة في المجموعة المذكورة ، أخذنا وعد أنه سيتم الاشتغال على هذه المسألة خصوصا بعد التحاق مدينة خريبكة بها ، وهكذا تم بعده الشروع في نقط جدول الأعمال وفق ما هو مبين طيه.

التوقيعات

رئيس المجلس الجماعي	كاتب المجلس
محمد بنهيكة	الحبيب كسمي

النقطة الأولى: تقرير إخباري حول الأعمال التي قام بها رئيس المجلس الجماعي في إطار الصلاحيات المخولة له.

أشار السيد رئيس المجلس الجماعي بخصوص هذه النقطة أنه بناء على مقتضيات المادة 106 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات، وكذا المادة 27 من النظام الداخلي للمجلس، فإن الرئيس يقدم عند بداية كل دورة عادية تقريرا إخباريا للمجلس حول الأعمال التي قام بها في إطار الصلاحيات المخولة له، وفي هذا الصدد تطرق إلى ما يلي:

التاريخ والمكان	نوعية النشاط
07 فبراير 2023 بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة	ترأس أشغال الدورة العادية لشهر فبراير 2023.
13 فبراير 2023 ببني ملال	حضور اجتماع حول الورش الاقليمي للإصدار الثاني لصندوق المنطقة الصناعية المستدامة.
15 فبراير 2023 ببني ملال	حضور اجتماع هيئة الاستثمار الجهوية الموحدة.
16 فبراير 2023 بخريبكة	حضور اجتماع حول فحص ملفات طلبات نقل رخص الطاكسي لأصحاب الحقوق.
17 فبراير 2023 بالموقع - وادي زم	حضور أشغال تهيئة مداخل مدينة وادي زم – خريبكة.
23 فبراير 2023 بخريبكة	حضور لقاء مع السيد عامل إقليم خريبكة.
01 مارس 2023 بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة	ترأس اجتماع حول الباقي استخلاصه.
07 مارس 2023 بمقر العمالة بخريبكة	حضور اجتماع تنظيم الاستعدادات الوطنية لسباق الدراجات.
08 مارس 2023 بمقر ولاية جهة بني ملال خنيفرة	حضور اجتماع حول القواعد الإقليمية للتنمية المستدامة.
09 مارس 2023 - بالمكتبة الوسائطية بخريبكة	حضور لقاء حول التنمية الترابية.
10 مارس 2023 - بمقر الجماعة	حضور أشغال تهيئة مداخل مدينة وادي زم - خريبكة.
14 مارس 2023 – بالمركز الإقليمي ببني ملال	حضور اجتماع هيئة الاستثمار الجهوية الموحدة (استثمار محطة الخدمات).
16 مارس 2023 بمقر الجماعة	ترأس اجتماع حول اليوم التواصلي التحسيسي مع الأمناء و الحرفيين فيما يخص المواطنة الضريبية.
21 مارس 2023 بموقع الاشغال بوادي زم	حضور اجتماع حول أشغال محطة الرفع والمحطة الرئيسية لإعادة استخدام المياه العادمة لأغراض زراعية.
28 مارس 2023 بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة	- ترأس اجتماع حول اليوم التواصلي للمواطنة الضريبية. - ترأس اجتماع التقييم الأولي في إطار موضوع الباقي استخلاصه.
29 مارس 2023 بمقر الجماعة	ترأس الاجتماع الشهري لمكتب المجلس.

07 أبريل 2023 ببلشوية وادي زم	- زيارة ميدانية للجنة المكلفة بمعاينة و تثمين و تتبع مشاريع الاستثمار في إطار الاستفادة من اراضي الدولة. - حضور اجتماع اللجنة المكلفة بتتبع البنايات الآيلة للسقوط.
11 و 19 أبريل 2023 بمقر الجماعة	ترأس اجتماعي مكتب المجلس حول وضع و حصر جدول اعمال الدورة العادية لشهر ماي2023.
27 أبريل 2023 بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة	ترأس اجتماع مع رؤساء الأقسام و المصالح الجماعية.
03 ماي 2023 بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة	ترأس اجتماع طلب عروض مفتوح للباعة المتجولين(بني عمير).

التوقيعات

رئيس المجلس الجماعي

محمد بنيكة

كاتب المجلس

الحبيب كسيمي

النقطة الثانية: إطلاع المجلس طبقا لمقتضيات المادة 264 من القانون التنظيمي رقم 14- 113 المتعلق بالجماعات على الدعاوى القضائية المرفوعة على الجماعة.

بخصوص هذه النقطة، أوضح السيد رئيس المجلس الجماعي بأنه طبقا لمقتضيات المادة 264 من القانون التنظيمي14-113 المتعلق بالجماعات، فإن الرئيس يطلع المجلس وجوبا على كل الدعاوى القضائية التي تم رفعها خلال الدورة العادية أو الاستثنائية الموالية لتاريخ إقامتها، وفي هذا الشأن أشار إلى ما يلي:

الموضوع :

- **ملف ورثة عبد الحق لمشاورى**

- ملف عدد 05/1201/2023، تصفية الغرامة التهديدية.
- أول جلسة 2023/01/13.
- الملف رائج 2023/04/24 مداولة.

- **ملف أمينة سعيدي.**

- ملف عدد2023/1201/46 حول رفع الضرر القائم على الرسم العقاري موضوع الدعوى مع سحب التعرض المسجل بمصلحة قسم التعمير بجماعة وادي زم مع منحها رخصة البناء.
- تاريخ الجلسة 2023/05/04 على الساعة 10 و45 دقيقة بقاعة الجلسات رقم2 بالمحكمة الابتدائية بوادي زم.

التوقيعـــات

رئيس المجلس الجماعي

محمد بنباكة

كاتـــب المجلـس

الحبيب كسمي

النقطة الثالثة **مناقشة موضوع الصحة والتعليم بالمدينة.**

للإشارة أنه قبل عرض السيد رئيس المجلس بخصوص هذه النقطة تدخلت في إطار نقطة نظام السيدة **حنان شقيمة** التي التمست تأخير النقطة المتعلقة بمناقشة موضوع الصحة والتعليم بالمدينة إلى غاية التحاق السيد رئيس اللجنة المكلفة بالصحة والتعليم بالجماعة بقاعة الجلسات، في حين ومن خلال إحاطة قال السيد **محمد سكراط** فيما يتعلق بالاجتماع الذي ذكره السيد رئيس المجلس والذي ترأسه السيد عامل الاقليم بمقر الجماعة ، أننا كفريق معارضة نثمن هذه الاجتماعات لحل مجموعة من المشاكل العالقة مزكيا هذه المبادرة ، ملتمسا كمجلس أن تتكرر هذه المسألة لما لها من فائدة على المدينة والساكنة ، لاسيما أن هذه الاجتماعات تترأسها السلطة الإقليمية وبحضور المصالح الخارجية.

رئيس المجلس الجماعي:

رد بأنه باسم المجلس شكر السيد عامل الإقليم على هذه المبادرة ، والذي قال بأنها لن تكون الأخيرة إلى غاية حل جميع مشاكل مدينة وادي زم .

بعده رحب السيد رئيس المجلس بالسيد مدير مستشفى محمد الخامس بوادي زم ، وكذا بالسيد محمد حاكمي رئيس اللجنة المكلفة بالصحة والتعليم بالجماعة اللذان التحقا بقاعة الاجتماعات ، في انتظار السيد المدير الإقليمي للتربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة ، وبالتالي سيتم الشروع في هذه النقطة.

طلب التدخل في إطار نقطة نظام السيد **هشام حسنابي** الذي أوضح بخصوص بعض النقط التي يتم التداول فيها بالمجلس وترسل إلى قسم الجماعات الترابية بالعمالة ، بأنها ترجع على أساس أنها لم تناقش داخل المجلس ، موضحا بأن النقط تمر من مكتب المجلس وتدرس باللجان وترسل محاضرها للسادة الأعضاء ، بمعنى أنه بمناسبة الدورة تبقى لهم صلاحية التدخل من عدمه لا أن ترجع لنا هذه النقط ، مستدلا بالاجتماع الذي حضره بمجلس جهة بني ملال – خنيفرة والذي تضمن جدول أعماله 39 نقطة ، بحيث يأخذ رأي كل لجنة معنية بالنقطة ويتم بعدها مباشرة المرور لعملية التصويت.

رئيس المجلس الجماعي:

أشار أنه بالفعل بالجهة والمجلس الإقليمي يكون تقرير اللجنة المختصة كاملا وشافيا ، و قانونيا من الممكن أن يكون هناك تدخل واحد ، مؤكدا أن تقرير اللجنة ينوب عن التدخلات.

بنناصر البوسفي:

أشار في نقطة نظام بأن النقطة تتضمن شقين: الصحة والتعليم ، مقترحا مناقشة كل شق على حدة.

رئيس المجلس الجماعي:

اقترح بدوره أنه في حضور السيد مدير مستشفى محمد الخامس بوادي زم أن تقدم مناقشة موضوع الصحة ، في انتظار التحاق السيد المدير الإقليمي للتربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة ، وهو مالم يسجل بشأنه أي اعتراض.

حنان شقيمة:

في نقطة نظام قالت بأنه لم يتم التوصل ببقية المرفقات.

رئيس المجلس الجماعي:

قال بأنه وفق مقتضيات النظام الداخلي للمجلس وعند الاقتضاء توزع الوثائق بقاعة الجلسات، وأنه في إطار ترشيد واقتصاد استهلاك الأوراق ، أصبحنا نتعامل بوسائل التواصل كالواتساب والموقع الالكتروني للجماعة لتسهيل العملية ، ملتمسا أيضا من السادة الأعضاء عناوين بريدهم الالكتروني في سياق هذه العملية ، منوها في هذا الصدد بالمجهود الجبار الذي تقوم به مصلحة كتابة المجلس.

محمد سكراط:

أشار بأن تقارير اللجان تبقى عملا مواكبا لا يلغي مسألة التداول، وفي حالة عدم طلب عضو للتدخل يتم المرور إلى المرحلة الموالية، لا القفز مباشرة على التداول.

رئيس المجلس الجماعي:

أضاف موضحا ، أنه في حالة لم تكن هناك تدخلات فتقارير اللجان تعتمد ، لاسيما والسيد هشام حسنابي تساءل عن كون بعض النقط ترجع وفيها تقارير للجان.

العرض

في طرحه لهذه النقطة أشار السيد رئيس المجلس الجماعي بأنه سيعطي الكلمة في البداية للسيد رئيس اللجنة المكلفة بالصحة والتعليم، على أساس كما سبق وأن تم اقتراحه مناقشة كل شق من هذه النقطة على حدة وفسح المجال لذلك.

المناقشة

الشق المتعلق بالصحة:

محمد هاكمي:

أشار قائلا لقد قدمنا توصيات في اللجنة المكلفة بالصحة والتعليم ، وسبق وأن تم عقد لقاءات في إطارها مع مدراء مستشفى محمد الخامس السابقين ، وبالتالي فهو يرحب بالمدير الحالي الذي

بحضر أشغال هذه الجلسة ، موضحا أن هذا المرفق بدأ الاشتغال به سنة 1999 ، كما أن هناك في الوقت الراهن اتفاقية شراكة بين وزارة الصحة وجهة بني ملال- خنيفرة قصد تأهيل مستشفى المدينة الذي يعاني من مشكل كبير يتمثل في قنوات الصرف الصحي ، لذا فهو يتأسف لكون هذا المرفق المخصص لساكنة تفوق 100 ألف نسمة لا يتوفر على شبكة التطهير ، صحيح - يقول - أن القانون يضع هذه المسؤولية على كاهل وزارة الصحة ، وأن السيد المدير المحلي ما هو إلا موظف وهذا ليس فيه انتقاد لشخصه ، وإنما لكون أهمية حضور السيد المدير الاقليمي هو لاتخاذ القرار مع المجلس ، معتبرا أن مشكل الشبكة المذكورة يعتبر كارثة بيئية ، محيلا على مشكل مماثل بمدرسة ابن زيدون عجزت وزارة التربية الوطنية على حله ، وبتدخل من السيد العامل السابق تم الوصول إلى حل ترقيعي ، لذلك فهو يقول أنه إذا تم انجاز هذه المهمة في هذه الولاية فسيكون ذلك خارق للعادة.

بعده بين بأن هناك خصاص مهول في الممرضين والممرضات ، وكذا في طب التوليد والجراحة، وأيضا على مستوى سيارات الاسعاف لنقل المرضى لمدينة خريبكة أو بني ملال ، مشيرا أنه سبق عقد لقاء مع أصحاب سيارات الاسعاف الخاصة بحضور السيد باشا المدينة السابق قصد الدفع بشراكة معهم لتجاوز مختلف الصعوبات ، مما يحتم إحياء هذه المسألة.

أما بشأن البنية التحتية فقد قال بأنه أشار إليها في إطار المشروع الذي تسهر عليه الجهة ، هذا دون إغفاله إدراج ملاحظته حول النقص في الانارة العمومية بالمستشفى ، طالبا التركيز على مسألة الربط بشبكة الصرف الصحي.

<u>رئيس المجلس الجماعي:</u>

قال أنه مباشرة بعد اجتماع أمس برئاسة السيد عامل الاقليم تم الانتقال مباشرة إلى مستشفى محمد الخامس ومن بين ما تم الوقوف عليه مسألة الربط بالصرف الصحي ، حيث أعطى السيد العامل أوامره قصد معالجة هذه المسألة ، وكلف السيد باشا المدينة رئيس اللجنة المحلية للتنمية البشرية ليكون التمويل في إطار المبادرة الوطنية ، موضحا بأن هذا المشكل سيتم حله قريبا.

وفيما يتعلق بالأطر الصحية والممرضين والممرضات ، فقد أخبر الحضور بأن السيد المدير الاقليمي بذات الاجتماع أعلن عن التحاق 74 ممرض وممرضة ، وأنه في إطار عملية التوزيع بهذا الخصوص سيكون لمدينة وادي زم نصيبها ، مضيفا أنه بمناسبة تدخله في الاجتماع المذكور ركزت - يقول - على اشكالية خطيرة تتعلق بالمواليد، بحيث أوضحت بأنه منفصل لوقت لا أحد سيزداد بوادي زم في غياب طب التوليد بمستشفى المدينة ، ذلك أن الزيادات تكون إما في خريبكة أو بني ملال وكأن هذه المدينة عقيم، مذكرا بأن السيد عامل الاقليم مع السيد المدير الاقليمي اقترحا الاشتغال مع طبيب أو طبيبة في إطار التعاقد.

المصطفى العماري:

قال بأنه يتم التكلم على موضوع التطهير، في حين أنه يتوجه بسؤاله إلى السيد مدير المستشفى فيما إذا كانت هناك اتفاقية تتعلق بالنفايات الطبية ومع من ؟ والتي لا علاقة لها بالنفايات الأخرى أو بالتطهير، موضحا بأن أغلبية المستشفيات لا يعقدون مثل هذه الشراكات.

ناصر اليوسفي:

قال في مداخلته بأنه سيتطرق لثلاثة خطوط عريضة:

1- بالنسبة للمستشفى: قال بأن صيدلية الحراسة الليلية يجب أن تكون قريبة من هذا المرفق ، ذلك أنه عند التردد على المستعجلات والحاجة لدواء يضطر المواطن لقطع مسافات كبيرة للبحث عن صيدلية.
2- بشأن الاختصاصات: بين بأنه يجب التمييز في هذا المجال بين المستوى المحلي والاقليمي والجهوي على اعتبار أن كل واحد منها يكمل الآخر، مقترحا وضع لوحة اشهارية عل الأقل بالمستشفى توضح الاختصاصات المتوفرة به ، لاسيما ونحن مقبلون على تأهيل هذا المرفق ، متسائلا عن الخصاص في الموارد البشرية، وطب الولادة ؟ والتي أصبحت متوفرة بالعالم القروي ، مقترحا التنسيق بين المستشفى المحلي وبين الجماعات القروية ، طالبا حل هذه المشاكل.
3- الصرف الصحي : وحوله قال بأنه هذا الموضوع سبق الخوض فيه بمناسبة التدخلات أعلاه وبالتالي فإنه لن يتطرق له.

وخلص بأنه يود التركيز في ختام مداخلته على مسألة مهمة وتتمثل في العمل على تجاوز مشاكل طب الولادة في المجالين الحضري والقروي.

حنان شقيمة:

أشارت بأن الإيجابي حاليا هو مسألة الأشغال بالمرفق المذكور في إطار الاتفاقية مع الجهة ، وأنه إضافة لما قاله السيد محمد حاكمي ، فهناك مشكل النقص في الأدوية ، سواء المتعلقة بالأمراض المزمنة أو التي تهم الصحة النفسية، على اعتبار أن حوالي ثلاثة الاف مريض يأخذون دواء يخص الأمراض النفسية والذين قد يشكلون خطرا على المواطنين، ملتمسة توفير الأدوية المشار إليها.

عبد الاله حرطيطي:

قال بأنه لن يكرر ما قاله زملائه ، وبالتالي سيركز على نقطة واحدة يود تبليغها من هذا المنبر، وتتمثل في ضرورة تقوية العرض الصحي بالمدينة من خلال المراكز الصحية للقرب ، خاصة وأنه لازال لم يفتتح بعد المركز الصحي بحي المقاومة، متسائلا لماذا لا يحدث مركز من هذا القبيل بحي القريعة؟

زهير برحيل:

في البداية أوضح بأنه كان يود حضور السيد المدير الاقليمي ، بحيث ستكون أول زيارة له لهذا المجلس، متمنيا أن يكون غيابه لعذر قاهر، وقال بأنه لا يخفى أنه قد نتفق على كل شيء إلا أن نقول مستشفى محلي لأن ساكنة وادي زم كلها تعاني ، وأيضا الدائرة ويتجهون للمصحات الخاصة ، ويكترون سيارات الأسعاف متمنيا التغيير مع قدوم المديرين الجديدين المحلي والاقليمي، ملاحظا أن المراكز الصحية للقرب في حالة كارثية وممتلئة بالأزبال والأعشاب ، والكراسي " منكدكين" ، وقال صورنا ذلك للدفع بالأمر، متمنيا أيضا أن يكون السيد رئيس المجلس قد دفع بالمدينة في الاجتماع السالف ذكره ، مشيرا بأنه يتواجد فقط بالمستعجلات المتدربون ، ناهيك عن أمور اخرى كالأوكسجين والحقن ...الخ، قائلا " ماكاين لا فين نعيشو لا فين نموتو شي نهار غادي نحركو داخل المغرب".

وبخصوص الولادة وحول الاحصائيات ، بين بأن المستثمرين يركزون على مثل هذه الأمور، موضحا بأن نصف سكان وادي زم والدائرة مسجلين بمدينة خريبكة ، كما أن الاستثماربخريبكة وكذا المهرجان ، مركزا على أن مجال الصحة بالمدينة كارثي ، دون اغفاله مشكل الصيدليات ، وبأن هذه الأمور كان فيها نقاش عبر وسائل التواصل الاجتماعي ، مختتما بأن المشاكل مرجودة انطلاقا من مدخل طريق المستشفى.

محمد سكراط:

بعد أن أشار بأن ثلاثة دقائق غير كافية للتدخل في النقطة ، وحيث أننا مجبرين- يقول - على احترام القانون ، فإنه لا مناص من التذكير بأن هناك تحديات في الموضوع ، موضحا بأن تقرير اللجنة المكلفة بالصحة والتعليم تم التكلم فيه عن بعض رؤوس الأقلام ، وتوصيات اللجنة ربما تجد نفسها في الورش الكبير المفتوح بموجب اتفاقية الشراكة بين وزارة الصحة والجهة والمقدرة اعتماداتها ب 12 مليون درهم ، مضيفا أنه تم الحديث عن الصرف الصحي وقسم الجراحة...الخ وبأنه سيجيبنا السيد مدير المستشفى ، عارضا أنه بحكم تتبعه فإن هناك مشاريع مفتوحة وجب تتبعها ، متمنيا أيضا أن يحضر هذه الجلسة كذلك السيد المدير الاقليمي للتربية الوطنية.

وفي هذه الأثناء أخبر السيد رئيس المجلس الحضور بأن المعني قد التحق بقاعة الجلسات مرحبا به.

تم تابع السيد محمد سكراط كلمته قائلا بأن هناك مشاكل ، وجب التداول فيها وفق صلاحيات المؤسسات القرابية مع القطاعات المعنية ، ملاحظا بأنه حضر لقاءين مع السيد رئيس اللجنة المكلفة بالصحة والتعليم ، وتم الخروج بتوصيات ، لذا فهو يعيب عليه على أنها لم تفعل ، معطيا كمثال التوصية التي تم رفعها للسيد رئيس المجلس قصد عقد لقاء مع السيد وزير الصحة ولم نرى النور، على أساس أنه سيتكلف بتنسيق هذا اللقاء ، مشيرا بأن اللجنة تشتغل خارج الإطار الذي يجب أن تكون فيه الصحة والتعليم مواكبتان للمجلس لأنه موجودة مشاكل تستدعي التدخل ،

محيلا على المشروع القائمة عليه الجهة لهيكلة هذا المرفق الذي التمس التسريع بأشغاله لتجاوز مختلف الاكراهات المطروحة.

محمد المسعودي:

في كلمته قال بأن لديه مقترح لضم هذه النقطة إلى النقطة الثامنة من جدول أعمال هذه الدورة حول المقبرة لأنه مادام أولادنا يزدادون بمدينة خريبكة فحتى المقبرة "نديوها لخريبكة".

رحالي الكمراتي:

في كلمته اوضح بأن توصيات اللجنة المكلفة بالصحة والتعليم تضمنت المسائل المتعلقة بالصرف الصحي والجراحة والولادة وكذا القوافل الطبية ، لذا فهو يقترح على المجلس الاتجاه نحو القوافل الطبية التي تهم أمراض العيون والسكري ويتم الاشتغال في هذا الاطار، دون اغفاله موضوع إكراهات الوسائل المادية واللوجستيكية بما فيها الخصاص في أقنعة التنفس ، مؤكدا انه بالفعل هنالك حاجة لطبيب متخصص في الولادة والجراحة العامة ، لأنه على حد علمه فيومان في اسبوعين على مستوى التدخلات الجراحية لا يعتبر كافيا ، وبالتالي فهو يتساءل حول كيفية التعامل في حالة الاستعجال؟

محمد زيداني:

قال ثمن الزيارة التي قام بها السيد عامل إقليم خريبكة والتي تندرج ضمن مخطط صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله للنهوض بالمشاريع والأوراش المفتوحة ، خاصة الصحة وبأن وقوف السيد العامل جاء مجسدا لهذه الرغبة ، موضحا بأن مشكل الصحة يعتبر وطنيا ولا يمكن معالجته بطريقة استعجالية ، وأضاف بأنه يوجه رسالة إلى السيد مدير المستشفى والتي قد لا تكون في علمه وتتعلق ببعض المعاملات الممارسة من طرف ناس المستشفى ، لأن من يشتغل بالقطاع يأتي عنده صاحب حاجة ، وتبدأ ممارسات لا أخلاقية كفرض بعض الأشياء أو مواعيد طويلة ، ومن يقوم بذلك المتدربون الذين قد لا تكون لديهم خبرة ، وعرض إلى أن التجهيزات لا ترقى إلى مستوى تطلع الساكنة ، مؤكدا بأن موضوع الأطر الطبية يعاني منه المغرب ككل ، كما أن المستوصفات بعضها مغلق وأخرى اصبحت سكنا لبعض الأشخاص ، متسائلا فيما إذا كان السيد المدير لا يقوم بزيارات للمستوصفات لمراقبتها وتسييرها؟ وأن فئة عريضة من الناس تشتكي من تصميم هذه المؤسسة ، خاصة والمستشفى مليء بالحفر، في غياب ممالك لذوي الاحتياجات الخاصة ، بحيث تساءل كيف سيتنقلون للعلاج بهذا المرفق؟ وهل تمت في المشروع الجديد مراعات هذه الأمور؟ دون اغفاله الإشارة إلى مشاكل سيارات الأسعاف.

رئيس المجلس الجماعي:

ركز بدوره على أهمية مراعات التصميم الجديد للمستشفى لمسالة الولوجيات كما جاء في تدخل السيد محمد زيداني.

هشام حسنابي:

تساءل في البداية فيما إذا كان يجب مناقشة المشاكل القطاعية أو الأمور البسيطة ؟ وفي هذا الصدد عرض إلى حالة عاينها ليلة البارحة تتعلق بلدغة عقرب تم إرسالها لمدينة خريبكة ، بمعنى- يقول - أن هذه المسائل البسيطة وجب أيضا مناقشتها.

كذلك بين بأنه على مستوى مدينة وادي زم فإن هناك مشاكل تدبيرية ، ذلك أنه ومن خلال المعاينة اتضح له أن المرفق يتوفر على مولد وخزانات للأوكسجين لكن هناك غياب للتجهيزات الملحقة بهما والتي تعتبر غير مرتفعة التكلفة ، ثم طرح مشكل الخصاص في إبر الحقن Seringue ، موضحا أن الأمر هو تدبيري ، وتطرق كذلك إلى أن هناك "فيلا" مقفلة لحوالي عشرة سنوات ، وهو ما يقابله ذهاب الطبيبة المولدة لعدم توفر سكن ، مما يحتم توفير السكن الوظيفي للأطر الصحية لتشجيعهم اقتداء بالشركات الخاصة التي توفر لموظفيها مثل هذه المسائل ومن ضمنها سيارات المصلحة.

وفي نفس الإطار لفت الانتباه إلى توفر جهاز الراديو ، في حين أن هناك غياب لمتخصص في قراءة تقارير الأشعة.

بوعزة العبادي:

قال لكي لا نعطي صورة سوداوية 100% فالمستشفى المحلي يقدم بعض الخدمات كالتحاليل والراديو، إلا انه كلما تذكرنا هذا المرفق نقول مستشفى الاحالة ، خاصة الولادة وهذه وصمة عار، مذكرا أنه تم بالولاية السابقة اتخاذ عدة مقررات ودار لقمان لازالت على حالها ، مضيفا أننا كنا نريد حضور السيد المدير الاقليمي ليعطينا تصورا حول الخريطة الصحية ، وكذلك على صعيد موضوع الحماية الاجتماعية ، وفيما إذا كان هناك تداخل بين الأعلى والأسفل ولكي يغتنم هذه الفرصة لطمئنة الساكنة على مستوى الخدمات الصحية بالمدينة ، ذلك أنه إذا وضعنا فقط المقترحات والملتمسات وتبقى الحالة على ماهي عليه فذلك مؤسف .

وفيما يتعلق بالمستوصفات قال هل يعقل أن مواطنا يقطن بالكتبية أو دار الضو يضطر للانتقال حتى حي المسيرة ؟ ملتمسا إعادة النظر في هذه النقطة.

رئيس المجلس الجماعي:

قال بأنه بالاجتماع السالف ذكره الذي ترأسه السيد عامل الاقليم طرحت مسألة مستوصف القرب المقاومة ، وهناك تطمين من السيد المدير الاقليمي قصد انطلاقته هذه السنة ، دون اغفاله الحديث عن الرغبة في إحداث مستوصفات أخرى مع البحث عن توفير أوعيتها العقارية ، وبأنه تتم متابعة هذه الأمور قصد اخراج مثل هذه المرافق إلى حيز الوجود، موضحا الدور المهم الذي تلعبه مستوصفات القرب على صعيد العلاجات الأولية والتلقيح ، وأضاف أكيد أن قطاع الصحة به مشاكل ، إلا أن هناك شرفاء لهم ضمير مهني ويعملون بجد ، منوها في هذا الصدد بطبيبة

مستوصف القرب النصر بوادي زم على مجهوداتها التي وقف عليها شخصيا رفقة السيد باشا المدينة ، حيث كان مشكل الماء المتعلق ب " Bloc sanitaire " وتم حله.

كذلك عرج على مشكل صيدليات الحراسة الليلية ، ملاحظا بأن هذا الموضوع مهم وتناولته السلكة والمجتمع المدني ، لاسيما أن المدينة تتوسع ، لأنه لا يعقل أن مواطنا يحتاج إبرة للحقن Seringue ويضطر إلى أخذ سيارة أجرة لأجل ذلك مما يعتبر مكلفا ، وأخبر السادة الحاضرين بأنه سيتم الجلوس مع نقابة الصيادلة حول تقسيم يحتمد صيدليتين بالمدينة ، وسنطلب من السيد باشا المدينة استدعاء نقابة الصيادلة لحل هذا الاشكال.

أما بشأن مشكل الحالات النفسية المتفاقمة جراء ظروف اجتماعية كالشغل والجفاف وغيرها ، الشيء الذي يصنع مواطنا مهتز نفسيا ، فقد قال بأن الموضوع من اهتماماتنا ، بحيث اقترحنا شراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ووزارة الصحة لتهيئة مركز القرب قرب مدرسة ابن حيوس لتأهيل المدمنين ، وبأن هناك محاولات في هذا الاطار ، دون اغفاله الذكر بأن مثل هذه المراكز تحتاج أيضا لطبيبة لمواكبة الحالات النفسية ، وبحكم اكراهات الميزانية فإنه يمكن الاشتغال في هذا المجال وفق اعتمادات برنامج النجاعة المتعلق بالجماعة.

وحول القوافل الطبية حث على أهمية تحرك المجتمع المدني في هذا الاطار، وبأن الجماعة منفتحة على الجميع ، ملتمسا التعاون بهذا الخصوص لدورهم التأطيري والتحسيسي المهم ، محيلا كذلك على موضوع إعلان عن ابداء اهتمام الذي ستقوم به الجماعة وستنشره ببوابتها في إطار برنامج أوراش ، على اعتبار أن هناك مواضيع سيتم الاشتغال عليها مع المجتمع المدني.

كذلك تطرق لموضوع جهاز Scanner والراديو ، على أساس أن المشكل ليس في الجهاز بحد ذاته ، بقدر ما يتمثل في الاختصاصي الذي سيقوم بقراءة تقارير الأشعة ، ملاحظا أنه مع وسائل التواصل الحالية أصبحت الأمور سهلة ، بحيث يمكن ابرام اتفاقية مع اختصاصي لقراءة نتائج هذه الأجهزة وارجاعها للمستشفى.

<u>المدير المحلي لمستشفى محمد الخامس:</u>

شكر المتدخلين على غيرتهم على مدينة الشهداء وادي زم وكذا الدائرة، ملاحظا أن بعض التساؤلات تتداخل فيما بينها، وأوضح ما يلي:

بالنسبة للنفايات الطبية فقد بين بأن هناك مصلحة خاصة بذلك ، وهناك اتفاقية في الموضوع مع شركة أوزون ، بحيث يتم إجراء عملية التصنيف وما كان معديا يوضع في أكياس خاصة كباقي الحقن Seringue وكذا مخلفات مستلزمات تصفية الكلي وغيرها ، وأنه تمت المداومة على تتبع هذه المسألة فضبط الأمر لكي لا يكون هناك خلط بين النفايات العادية والطبية.

وفيما يهم التطهير السائل فقد بين بأن بداية هذا المرفق قديمة وترجع لسنة 1999 ، وكانت الشبكة لازالت لم تصل بعد إلى هذا المكان ، كما أن قنوات الصرف الصحي لم تكن بالمواصفات الحالية

والتي مع المدة تلاشت ، مقابل ذلك قال بأن البناية الجديدة لمرضى تصفية الكلي مرتبطة بالشبكة واغتنم المناسبة لشكر السيد باشا المدينة على مواكبته للعديد من الأمور، بحيث وجدنا - يقول - حلولا بنسبة90% ، مؤكدا بأنه سيتم ربط المستشفى بشبكة التطهير.

وفيما يهم صيدلية الحراسة الليلية قال بأن الموضوع يجب أن تنخرط فيه نقابة الصيادلة ، مشيرا بأن هناك خصاص على المستوى الوطني فيما يخص بعض المستلزمات الطبية كإبر العقن خاصة المتعلقة بالبطن.

كذلك أوضح بخصوص التصنيف بين المستشفى المحلي والإقليمي والجهوي ، بأن المستشفى المحلي يكون فيه مستوى علاجات معين كمصلحة الولادة والجراحة العامة وطبيبة الأطفال ، ملاحظا أن مشكل الموارد البشرية هو وطني وأيضا دولي ، وأنه في ظل الافتقار إلى طبيب الجراحة العامة وطبيبة التوليد التي انتحقت بخريبكة في إطار التدخل في الحالات المستعجلة بالمستشفى الإقليمي الذي لابد وأن تضمن به المداومة ، والذي تتم الإحالة عليه بعد الساعة الرابعة والنصف ، وكذا الإحالة على المستشفى الجهوي ، بأن المشكل لازال مطروحا، مؤكدا بأنه يتم تدبير ما هو متوفر من الموارد البشرية التي يتجاوزه توزيعها ، تم عرض إلى مسألة تدرج المرضى من المستوصف تم المستشفى المحلي فالإقليمي فالجهوي ، كما استدل بكون الدكتور الهراب يقوم بالتشخيص وبرمجة العمليات الجراحية لحوالي خمسة أو ستة حالات كل 15 يوما تستفيد منها الطبقات الهشة.

وحول مستوى الأشغال بالمستشفى المحلي فقد أشار بأنها متقدمة بحوالي 30% وبأن هناك وعد بتسريعها ليكون المرفق جاهزا في أواخر سنة 2023.

وفي شأن نقص الأدوية المتعلقة بالأمراض المزمنة والأمراض النفسية ، قال بأنه تسهر عليها مصلحة أخرى على صعيد المستشفى الإقليمي ، مؤكدا بأن ظاهرة المرضى النفسيين هي على المستوى الوطني ، محيلا على تصريح السيد وزير الصحة السابق بالبرلمان الذي قال بأن 54% من المغاربة يعانون من أمراض نفسية ، مؤكدا بأن نقص أدوية الأمراض المزمنة يتم تدبيرها على المستوى المركزي.

وبالنسبة لتقوية العرض الصحي ذكر السادة الحاضرين بأن مركز حي المقاومة مبرمج لأنه يجاوب على مواصفات الخريطة الصحية ، وبأن مستوصف الفتح بحكم ارتفاع عدد الساكنة وجب أن يكون من المستوى الأول، وخلص في إطار هذا الشق أن إحداث مستوصفات أخرى تكون إجراءات التدخل فيها على المستوى الإقليمي ، دون إغفاله أهمية توفر الأوعية العقارية.

وفي نفس السياق بين بأن عرض العلاجات الطبية على المستوى المحلي محدود ، وأن هناك مجهودات يتم القيام بها ، ذلك أنه قبل مجيئه لم تكن تتوفر المستعجلات على طبيب وحاليا فهو موجود ، ناهيك عن جناح الجراحة الذي يعتبر في المستوى ، حيث يقوم كما سبق ذكره الدكتور الهراب بالتشخيص وبرمجة العمليات لحوالي خمسة أو ستة حالات كل 15 يوما.

وأشار بأن وضعية بنية مستوصفات القرب تتجاوزه ، مشيرا أنه كانت صفقة مع المقاول بخصوص تأهيل مركز الفتح ، حيث ذهب المقاول مما يحتم إعادة الصفقة.

وفي موضوع المتدربين فقد بين بأنهم لا يتكلفون بالمرضى، وبأنه تم تسطير مذكرة داخلية بهذا الخصوص وأنه يقوم شخصيا بجولات بالمصالح ويطلع على الأمور ، نعم - يقول - نساعدهم ونواكبهم لأخذ التجربة لكن في حدود ، مع مواكبة من الأطر الصحية.

وحول النقطة المتعلقة بالمواليد الجدد وتسجيل الزيادات على مستوى مدينة خريبكة أو بني ملال وكذا موضوع الإحالة ، بين بأن أغلب الحالات تكون مستعصية ، وبحكم عدم توفر المرافق على طبيبة مولدة تتم الإحالة على المستشفى الاقليمي ، طالبا البحث فيما إذا كانت هناك من إمكانية لتسجيل عقود هؤلاء المواليد محليا،

كذلك تطرق في ظل الخصاص في الموارد البشرية إلى بعض المبادرات في هذا الصدد مستدلا باتفاقية جمعية الحنصالي على مستوى الجهة من خلال التعاقد مع بعض الأطباء الخواص.

وفي نفس سياق أجوبته تمنى أن تمشي الأمور في إطارها الصحيح ، مخبرا الحضور بأنه لا يطرح حاليا أي مشكل بخصوص طبيبة الأطفال ، حيث يتم تشخيص جميع الحالات المترددة بشكل يومي على المستشفى ، مثمنا فكرة القوافل الطبية، محبذا أن تكون مختصة كالجراحة العامة وطب العيون لمواكبة وادي زم والدائرة، كما أشاد بمستوى جناح الجراحة بالمستشفى المحلي على صعيد المعدات والتجهيزات ، إلا أن مشكله يتمثل في الافتقار إلى الموارد البشرية كالجراحة العامة.

وكجواب على مسألة معدات أجهزة التنفس كالأقنعة ، فقد ذكر بأنه مع كثرة الاستعمال تتعرض للتهالك ، كما عرض إلى بعض المشاكل التي تعيق التواصل على المستوى الإقليمي في غياب سيارة المصلحة ناهيك عن المحروقات ، مع تذكيره بالخصاص على المستوى الوطني فيما يتعلق بابر الحقن ويتم حل بعض المشاكل في هذا الاطار بتدخلات شخصية مع المراكز الصحية وغيرها.

كذلك أوضح بأن جهاز " سكانير" في حالة جيدة ، إلا أن المشكل يتمثل في غياب طبيب مختص لقراءة تقارير الأشعة ، مضيفا بأن هذه المسألة حاضرة عند السيد عامل الإقليم وبمساعدة السيد باشا المدينة ، حيث طرحت فكرة التعاقد في إطار اتفاقية مع "Radiotogue" وكذا طبيبة توليد ولما لا اختصاصات أخرى وستتم دراسة المسألة.

كذلك لم يغفل الإشارة إلى موضوع لسعات العقارب خاصة في موسم الصيف ، حيث استدل بحالة وقعت منذ حوالي ثلاثة أيام لطفل يبلغ من العمر ثلاثة سنوات وكانت سيارة الإسعاف في مهمة ، فتم طلب الخواص ، حيث نقل لمدينة خريبكة للعلاج بحكم توفر مصلحة الإنعاش ، واضعا الأصبع على مشكل سيارة الإسعاف والمحروقات.

رئيس المجلس الجماعي:

شكر السيد مدير المستشفى المحلي على تدخله ، وعبر عن أسفه حيث - يقول - شعرت في لحظات خلال هذه الكلمة بأنه يعاني بدوره من عدة إكراهات ، موضحا أن المسؤول على المستشفى المحلي لا يتوفر حتى على المحروقات بغرض التنقل ، لذا فهو ينخرط مع مقترح السيد محمد سكراط بخصوص ربط الاتصال بالسيد وزير الصحة قصد عقد جلسة عمل ومراسلته في الموضوع ، وبأن هذه المسألة أصبحت ملحة لحلحلة العديد من مشاكل الصحة بالمدينة.

كذلك أشار بأن السيد عامل الإقليم حل مشكل الربط بشبكة الصرف الصحي ، مخبرا الحاضرين في سياق موضوع الخصاص في الموارد البشرية بأن المدير الإقليمي قال بأن 74 من الأطر الطبية ستلتحق بالإقليم وستكون عدالة في التوزيع وستستفيد منها مدينة وادي زم، وبأن هناك اعتمادات تقدر بمليار و200 مليون سنتيم لفائدة تأهيل المرفق بشراكة بين مجلس الجهة ووزارة الصحة، مذكرا بأن هناك مشاكل مستعصية يصعب حلها ، مما يحتم بذل كافة المجهودات والمرور إلى مستوى أكبر، وأن ذلك كان من أسباب نزول النقطة التي تعتبر ملحة ومطلب للساكنة ، لذا فإن كل الحلول لن تأتي محليا أو إقليميا ، كما أنه بدون تأهيل الموارد البشرية سيبقى نفس الاشكال ، وتظل بنايات فارغة مع جمالية المدخل وذلك لن يعالج الساكنة، مختتما بشكر السيد المدير المحلي لمستشفى محمد الخامس على مجهوداته الشخصية والذي يحاول أن يكون في المستوى وفق ما هو متوفر.

باشا المدينة:

في البداية أشار بأن السيد المدير الإقليمي يتواجد باجتماع بمدينة بني ملال ، ملاحظا بخصوص موضوع الصحة بأنه لايجب القول بأن المستشفى والمراكز الصحية فقط اختصاص وزارة الصحة ، بحيث وجب أن نكون قريبين من هذه المرافق واعتبارها تابعة للجماعة لحل العديد من المشاكل المطروحة كالأمور المتعلقة بالمحروقات والتطهير ...الخ ، مشيرا بأن هناك عمل يقوم به شرفاء وجنود خفاء والذين لايجب تبخيس مجهوداتهم ، و كلما اقتربنا منهم نفهم جيدا المشاكل. وعرض إلى أن مشكل التطهير بالمستشفى سيعالج قريبا ، كما أن مركزي الفتح و20 غشت يتدرجان في إطار صفقة بغرض التأهيل، مضيفا أنه وجب إضافة مركز صحي بحي المقاومة وآخر بحي المصلى ، مشيرا بأن الخصاص في الموارد البشرية مطروح على المستوى الوطني ، ممتدلا بافتقار المستشفى لطبيبة مولدة ، بحيث يتم التعامل مع هذه الحالات بالإحالة على مدينة خريبكة ، كما بين أن الطب النفسي به مشكل حتى بمدينة خريبكة ، عارضا إلى فكرة اشتغال بعض الجمعيات على المستوى الإقليمي لدعم الصحة في إطار شراكات مع أطباء خواص، وبهذا الصدد اقترح إحداث جمعية محلية لدعم مستشفى محمد الخامس بوادي زم وتكون مدعمة من طرف المجلس.

رئيس المجلس الجماعي:

قال أنه شكر في مداخلته أعلاه السيدة طبيبة مركز القرب النصر على مجهوداتها ، وبالتالي لا يجب تبخيس الناس أشياءهم ، وأنه يحيي من هذا المنبر كل واحد يقوم بعمله على أحسن ما يرام وبأنه لا زال هناك شرفاء يشتغلون بضمير حي.

محمد سكراط:

شكر في كلمته المجلس بكل مكوناته والسلطة المحلية وممثلي قطاعي الصحة والتعليم ، ثم قال بأن هناك مجهودات ، وأنه خلال الزيارة التي تم القيام بها مؤخرا إلى المستشفى ، حيث كان حاضرا ، فقد ربط الاتصال مع ديوان السيد وزير الصحة ، وأخبر بأن هناك اعتماد 12 مليون درهم لفائدة المرفق بشراكة بين وزارة الصحة ومجلس الجهة، ملاحظا بخصوص الموارد البشرية أنه في إطار الاتصالات التي يقوم بها فهناك إمكانية التعاقد مع أطباء من الجهة بحكم القرب وهم مستعدون لذلك ، وفق لائحة بالخصاص يضعها السيد مدير المستشفى ، ويتم عقد لقاء مع السيد وزير الصحة بحضور المديرين المحلي والإقليمي.

كذلك تطرق إلى مسألة المساكن الفارغة بالمستشفى القديم والتي لازالت محتلة ، مقترحا التصدي لذلك وتأهيلها في إطار مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ، لاسيما أنه سبق وأن قدم إلى مدينة وادي زم أطباء متخصصون ، لكن سرعان ما ذهبوا بحكم افتقارهم لسكن ، ثم اختتم بعدم توفر أدوية الأمراض النفسية التي كانت توزع بالمركز الصحي الفتح ، مما يحتم معالجة هذا الأمر أيضا، إلى جانب مشاكل تنقل هؤلاء المرضى ، على اعتبار أنهم كانوا يستفيدون محليا وبالمركز المذكور من مثل هذه الأدوية.

رئيس المجلس الجماعي:

اقترح مصادقة المجلس على ملتمس يقضي بعقد لقاء مع السيد وزير الصحة حول مشاكل القطاع بمدينة وادي زم.

من جهة أخرى شكر السيدة طبيبة التوليد التي افتتحت عيادتها مؤخرا بالمدينة التي عبرت عن استعدادها ورغبتها التطوعية في فحص النساء قصد المساعدة في هذا الإطار بطريقة مجانية.

محمد حاكمي

شكر بدوره السيد مدير المستشفى المحلي محمد الخامس والذي يحضر مرارا لاجتماعات اللجنة المكلفة بالصحة والتعليم ، ملفتا الانتباه أنه كان مفيدا في إطار الاشتغال داخل اللجنة المصادقة على قرار صحي جماعي ، وأنه في أول لقاء لذات اللجنة سبق وأن طرحت أهمية اعتماد صيدليتين للحراسة ، حيث قمنا - يقول - باجتماع في هذا الصدد تحت اشراف السيد باشا المدينة السابق إلى جانب تطرقنا إلى موضوع سيارات الإسعاف في إطار التعاقد مع الخواص.

رئيس المجلس الجماعي:

قال بأنه سيتم النظر فيما يمكن القيام به في إطار مساعدة السيد مدير المستشفى المحلي محمد الخامس لكي يشتغل في ظروف ملائمة.

المصطفى العماري:

أشار بأن الأطباء المتدربين قد أكملوا دراستهم العامة ، وبالتالي حبذا لو تمت الاستفادة منهم ، وأن حوالي60 % من المستشفيات يشتغل بها هؤلاء ويمكنهم المساعدة ، كما أوضح بأن هناك أطباء عاملين بالمدينة وأن منهم من هو مستعد للتعاون بشكل تطوعي ، وطلب إحداث مستوصفات للقرب ببعض الأحياء كالمطوع واسكوكيسة.

محمد زيداني

أوضح أنه إذا استحال إحداث صيدلية ثانية للحراسة ، فإن الصيادلة يمكن أن يضعوا لائحة بالأدوية ذات الطابع الاستعجالي ، ويتم البحث لهم على مقر بالمستشفى قصد المداومة.

رئيس المجلس الجماعي:

استحسن فكرة الاستفادة من الأطباء الخواص العاملين قصد تقديم المساعدة بشكل تطوعي، مضيفا أنه سيتم التنسيق مع السيد باشا المدينة بخصوص الجلوس مع نقابة الصيادلة حول إضافة صيدلية أخرى للحراسة.

للإشارة فقد تم الاتفاق بإجماع السادة الأعضاء الحاضرين على التصويت واتخاذ مقرر يهم الشق الأول من النقطة والمتعلق بالصحة، وفق ما هو مبين بعده، يليه بعد المناقشة التصويت واتخاذ مقرر يهم الشق الثاني من النقطة والمتعلق بالتعليم.

مقرر عدد 57 بتاريخ 04 ماي 2023.

- النقطة المتعلقة بمناقشة موضوع الصحة والتعليم بالمدينة: (الشق المتعلق بالصحة).
- إن مجلس جماعة وادي زم المجتمع في الدورة العادية لشهرماي2023 في إطار جلسته المفتوحة للعموم (الجلسة الفريدة) المنعقدة بتاريخ 2023/05/04.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات وخاصة المواد 06-33-42 (الفقرة الأولى)- 43 (الفقرة الأولى)- 48(الفقرة الأولى)-83- 87-94- 100، وكذا المادة 107 منه.
- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بمناقشة موضوع الصحة والتعليم بالمدينة: (الشق المتعلق بالصحة) .
- وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.
- وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: 26
عدد الأصوات المعبر عنها: 26
عدد الأعضاء الموافقين: 26 وهم السادة:

1- محمد بنبيكة
2- رحالي الكمراني
3- محمد الهيطي
4- محمد زيداني
5- بنناصر اليوسفي
6- نجاة ميري
7- سناء المعدور
8- الحبيب كسمي
9- فاطنة نشاط
10- نزهة الشليحي
11- المصطفى العماري
12- مليكة بعلواش
13- عبد الاله حرطيطي
14- عزيزة شعير
15- محمد مانور
16- بوعبيد غربال
17- هشام حمدنابي
18- بوعزة العيلدي
19- خليل وهبي
20- محمد الرحماني
21- سعاد محراش
22- محمد سكراط
23- محمد المسعودي
24- الزهرة الياز
25- محمد حاكمي
26- حنان شقيمة

عدد الأعضاء الرافضين: (00).
عدد الممتنعين عن التصويت: (00).
ملحوظة : باقي السادة الأعضاء الغير مدرجين ببيان التصويت لم يحضروا العملية.

يقرر مايلي

صادق المجلس الجماعي لمدينة وادي زم بإجماع الأصوات المعبر عنها لأعضائه الحاضرين بخصوص الشق المتعلق بالصحة على ما يلي:

- توجيه ملتمس يقضي بعقد لقاء مع السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية حول مشاكل قطاع الصحة بمدينة وادي زم.
- عقد لقاء مع هيئة الأطباء الخواص العاملين المشتغلين بالمدينة.
- عقد لقاء مع هيئة الصيادلة حول إضافة صيدلية ثانية للحراسة بالمدينة.

التوقيعات

رئيس المجلس الجماعي
محمد بنبيكة

كاتب المجلس
الحبيب كسمي

الشق المتعلق بالتعليم:

المدير الإقليمي:

أشار بأن هذا هو ثاني لقاء له بمجلس جماعة وادي زم بعد اللقاء الذي حضره مع اللجنة المكلفة بالصحة والتعليم بالمجلس السابق ، وقال بأنه رهن الإشارة مرحبا بجميع الملاحظات والتي سيتم التفاعل معها سواء حالا أو في إطار لجان ، وبأنه يتمنى حضور لقاءات متكررة من هذا القبيل.

طلب التدخل في إطار نقطة نظام السيد **عبد الإله حرطيطي** ملتمسا فيما إذا كان هناك من عرض للسيد المدير الإقليمي ؟ لأن هناك مجموعة من التساؤلات سيتم طرحها في الموضوع.

وفي هذا الصدد أشار السيد المدير الإقليمي بأنه يحبذ نقاشا مفتوحا وسيتم كما قال في بداية كلمته التفاعل مع جميع الملاحظات.

محمد حاكمي:

في بداية تدخله رحب بالسيد المدير الإقليمي ، وأضاف بأن هذا اللقاء هو فرصة للتحدث عن التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة ، وقدم من هذا المنبر التحية لأطر التعليم ، ثم أشار بأن هناك مؤسسات بها اكتظاظ وغالبا بالأحياء الشعبية كالصبيرة ، مستدلا بنموذج مدرسة علال بن عبد الله ، وكذا الثانوي التأهيلي ، بحيث ينتقل التلميذ من مقر سكنه إلى مؤسسة بعيدة ، متسائلا عن الخطط المعتمدة في هذا الإطار؟

فبخصوص التعليم الأولي ، بين بأنه كان شتات ، بحيث كانت اتفاقية مع الجمعيات في إطار شراكة للقيام بهذه المهمة ، وتم بعده الجمع في إطار جمعيتين أو ثلاثة ، وبالتالي لم تعد تطرح بعض المشاكل ، وأصبح المستفيدون في هذا المجال مأمنين ، مقترحا التكوين المستمر لفائدة المربيات وإضافة عدد الحجرات الدراسية نظرا للطلبات في هذا الشأن كمدرسة عائشة برني ، مع سلك الليونة في عدد التلاميذ المستفيدين.

كذلك تطرق إلى موضوع يتعلق بمدى إمكانية الاستفادة في اطار شراكات من ساحات المؤسسات التعليمية.

رحالي الكمراتي

في مداخلته قال بأن أكبر مشكل بشكل عام يتمثل في الاكتظاظ على مستوى الابتدائي في بعض المؤسسات ، وكذا تزايد هذه المسألة على صعيد الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي ، مع ضرورة التمييز في عملية الاكتظاظ بين مختلف هذه المستويات ، على اعتبار أن هذا الحائق مؤثر بالخصوص فيما يخص الأقسام الابتدائية ، متسائلا فيما إذا كانت هناك من مؤسسات جديدة مبرمجة لتجاوز هذه الصعوبات؟ واقترح في توصية ونحن مقبلين على امتحانات نهاية الموسم

الدراسي لاسيما الأولى والثانية بلكانوريا ، قصد تسطير برنامج وقد يكون ذلك في إطار اللجنة المختصة بالمجلس قصد تكريم المتفوقين.

عبد الاله حرطيطي:

قال بأن مدرسة كل من الشهيد بنداود والنجاح وابن بسام والسعدية يشكلون حوضا مدرسيا بحكم تواجدها بالقرب من بعضها ،وبالتالي فهناك من يعاني قصد الوصول إلى هذه المؤسسات، بمعنى أنه على سبيل المثال في حالة رغبة أحد التلاميذ وقاطن بالعلامة ويريد التمدرس ويجدها مكتظة فقد يضطر إلى التنقل لحوالي ثلاثة كيلومترات للالتحاق بمدرسة السعدية ، صحيح- يقول - أن الخريطة المدرسية تفرض عددا معينا من التلاميذ ، لذا فهو يتساءل حول برنامج المديرية في هذا الصدد لتجاوز مثل هذه الصعوبات؟ ولتكون ببعض الأحياء كالواد والعلامة ولمطوع وغيرها مدارس ابتدائية ، خاصة أنه بمدرسة الشهيد بنداود قد يصل عدد التلاميذ بالقسم إلى48 تلميذ ، وعلى مستوى التعليم الثانوي أضاف بأن هناك تلاميذ يضطرون للانتقال من حي لمطوع والعلامة إلى الثانوية التأهيلية الحسن الثاني والمختارالسوسي بغض النظر عن تواجد ثانوية المقاومة ، ملاحظا بأن نفس الاشكال مطروح بحي المسيرة ، لذا فهو يطلب تجاوز كل هذه المعيقات ، دون إغفاله الاشارة إلى موضوع إحداث أقسام التعليم الأولي بمدرسة الشهيد بنداود ، وعلى أنه في سياق أعمال التوسعة بهذه المؤسسة وجب الأخذ بعين الاعتبار مساحة الساحة.

محمد زيدان:

أشار بأنه لا يمكن أن يضيف أكثر لما جاء به سابقوه وهم من رجال التعليم ، إلا أنه يود التطرق إلى مسألة تتعلق بالدخول المبكر للتلاميذ ، لاسيما مع المناعة الاضافية مما قد يحرمهم من وجبة الإفطار، لذا فهو يطرح موضوع المطاعم المدرسية ، ملتمسا من السيد المدير الاقليمي تقديم برنامج الوزارة في الموضوع ، وهل هناك من تغطية شاملة في هذا النطاق ؟ وأين وصلت المجهودات؟ كذلك قال هل هناك من فكرة لتأخير توقيت الدخول صباحا؟ ثم عرض لمسألة مداخل المدارس المطلة على الشوارع الرئيسية ، في إحالة على عدم توجد الحواجز الوقائية ، حيث يضطر الآباء لمرافقة ابناءهم يوميا ، ثم مشكل الاكتظاظ ، ذلك أن عدد التلاميذ قد يصل إلى 40 تلميذ في بعض المؤسسات ، متسائلا عن برنامج تخفيف ذلك؟ ثم هل هناك من حل لتراكم الدروس بفعل اضرابات أطر التعليم؟

ياسر اليوسفي:

بعد أن ركز على أهمية التعليم كمكون وقاعدة اساسية ، التمس ما يلي :

- عقد لقاء مع السيد المدير الاقليمي بحضور مدراء المؤسسات التعليمية.
- عقد لقاءات مع جمعيات آباء وأولياء التلاميذ.
- عقد لقاءات مع مؤطرات التعليم الأولي والتربية غير النظامية ومحاربة الأمية.

تم قال بأنه يتم الحديث عن الصرف الصحي ونحن في الألفية الثالثة ، بحيث عجزنا عن حل مشكلته بمؤسسة تعليمية ، في حين أن هذه الشبكة قد وصلت للعالم القروي ، مستدلا بمدرسة ابن زيدون طالبا عرضا تقييميا حول القطاع ، عارضا إلى موضوع المدارس التي تشكل أحواضا ، ذلك أنه وجب ايجاد حل لعدم وضع العديد من المدارس بالقرب من بعضها وفي مكان واحد وأنه يمكن تجاوز هذه الصعوبات في ظل توسع رقعة المدينة بالاستناد على تصميم التهيئة لإيجاد مكان لإقامة هذه المؤسسات ، مع ايجاد حلول أيضا من خلال برنامج عمل الجماعة ، هذا دون اغفاله الذكر في إطار التعليم الأولي التطرق لموضوع التعاقد مع جمعيات وطنية عوض جمعيات محلية ، حيث طرح مشكل تعويضات المربيات ، على أساس أنهن اشتغلن في شهر شتنبر، في حين أن الجمعية تدفع بمسألة سريان التعاقد معهن في شهر دجنبر.

محمد سكراط:

بعد أن أشار أنه في إطار الاعتماد على تقارير وتوصيات اللجان ، فليس هناك ما يمنع لعقد لقاءات كل نهاية شهر في سياق اجتماع اللجنة المعنية مع السيد رئيس المجلس ، ولقاء أخر بحضور السيد المدير الاقليمي إما بالجماعة أو بمقر المديرية المعنية ، ونقوم بتلخيص موجز ومفصل للمسائل المطروحة وتعالج كل نقطة على حدة ومن ضمنها الاستعداد للدخول الدراسي بمناسبة الموسم المقبل ، عارضا لمشكل قطع التلاميذ لمسافات طويلة للوصول للمؤسسات التعليمية كمثال تلاميذ حي المسيرة المسجلين بالثانوية التأهيلية الحسن الثاني ، ونفس الشيء بالنسبة لقاطني حي الحرشة واسكيكيمة المتمدرسين بثانوية المختار السوسي ، مقترحا اعتماد قاعدة معطيات من لدن الوزارة الوصية على القطاع لتجاوز مثل هذه الصعوبات ، ومن ضمنها كذلك مسألة الاكتظاظ ، مما يحتم معالجة كل هذه الأمور قبل الموسم الدراسي المقبل.

محمد المسعودي:

في مستهل كلمته ، أشار بأنه كان جديرا أن يقدم السيد المدير الاقليمي تدخلا حول المشاكل المطروحة بحكم معرفته بالقطاع ، وفيما إذا كانت هناك من مشاريع لإحداث مدارس واعداديات وثانويات ، ثم تطرق لمشكل الاكتظاظ وكذا التنقل بغرض التمدرس من أخر نقطة بالمجال الحضري ، مستدلا بحالة لتلميذ له مشكل في ركبه تم فيها طلب تدخل السيد رئيس اللجنة ولم يتم الوصول فيها لحل وغادر هذا التلميذ مقاعد الدراسة ، ملاحظا انه سبق كذلك وأن تم طلب تدخل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مجال النقل المدرسي ، وكان الرد بأن ذلك غير ممكن بالمجال الحضري ، مع ذكره أنه عاين النقل المذكور بجوب المدينة ، متسائلا فيما إذا كانت هناك من دراسة في هذا الشأن لتجاوز هذه الاكراهات ؟ قائلا بأن هناك متمدرسون بدار الضو وأحياء أبعد ويدرسون بثانوية ابن طفيل ، مقترحا تعميم النقل في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ليستفيد منه كذلك المجال الحضري.

بوعزة العبادي:

أوضح أنه بالمجلس السابق كانت لقاءات مع السيد المدير الاقليمي ، حيث تساءل عن مآل إحدى اتفاقيات الشراكة مع القطاع ، وكذا اتفاقية أخرى تندرج في مجال الشراكة مع الجماعة قصد الاستفادة من ملاعب المؤسسات التعليمية في مجال الرياضة ، مستدلا بكون بعض ساحات المؤسسات التعليمية يلجها الأطفال خلال عطلة نهاية الأسبوع بغرض ممارسة الرياضة ، وبالتالي فلو فعلت مثل هذه الشراكات لتم حل العديد من المشاكل.

كذلك قال بأن مدرسة مولاي الحسن تتوفر على فضاء خاص بالتلاميذ وجه لجانب آخر، في حين أن التلاميذ من حقهم اللعب ، مضيفا بالقول أننا مع الاستثمار ولكن أيضا مع خلق فضاءات للتلاميذ ، محيلا على أن رأي السيد رئيس المجلس كان واضحا في الموضوع ، وبالتالي فالوزارة الوصية على القطاع وجب أن يكون لها رأي في هذا الصدد بلجنة الاستثمار، مشددا على أن تلاميذ حي النهضة لولم يستفيدوا من الدراجات الهوائية لغادروا مقاعد الدراسة ، ملتمسا في الخريطة المدرسية المقبلة تقريب المؤسسات من بعض الأحياء البعيدة.

محمد حاكمي:

تساءل على موضوع تناهى إلى علمه حول مشكل الوعاء العقاري الذي لم تتم تصفيته جراء عدم تأشير مجلس الوصاية لإحداث إحدى المؤسسات التعليمية بالمدينة؟

عبد الاله حرطيطي:

في مداخلته أشار أنه بخصوص الجانب الرياضي بالتعليم الابتدائي فلا يمكن للأستاذ أن يمارس التدريس وفي نفس الوقت يكلف بالرياضة لفائدة تلاميذه ، مناشدا السيد المدير الإقليمي إمكانية إسناد هذه المهمة لأساتذة التربية البدنية ، كما أن هناك تجهيزات في مجال الرياضة في المستوى ولا يتم استغلالها ، مستدلا بنموذج مدرسة الشهيد بنداود ، ذلك أنه في ضل الافتقار إلى فضاء ملائم بهذه الأخيرة فمن الممكن أن تستفيد من هذه التجهيزات مؤسسات تعليمية أخرى ، مقترحا عقد شراكات مع جمعيات محلية لتنمية الحس الفكري لدى التلاميذ للقيام بأنشطة موازية بهذه المؤسسات.

بناصر اليوسفي:

تطرق مرة أخرى لمشكل تعويضات المربيات بعد التعاقد مع جمعيات وطنية في إطار التعليم الاولي على اعتبار أن العقدة معهم كانت في شهر دجنبر ، في حين أنهن اشتغلن بصفة فعلية في شهر شتنبر، مؤكدا أن المربيات هن من أنجحن المشروع الذي ركبت عليه الوزارة وأصبحن على الهامش ، ناهيك عن تنقلهن إلى مدينة خريبكة بغرض التكوين المستمر ، في حين كان من الممكن تلقينهن للتكوين بوادي زم ، الشيء الذي يحملهن تكاليف اضافية ، ملتمسا حلولا في هذا

الاطار، طالبا عقد لقاء مع السيد المدير الاقليمي لتوسيع دائرة النقاش حول العديد من المشاكل قصد ايجاد الحلول الملائمة لها.

محمد سكراط:

في كلمته عرض لموضوع الداخليات متسائلا عن مدى احترامها لدفتر تحملات صفقة التغذية ، بحيث اقترح لجنة مشتركة من المجلس والمديرية الاقليمية للقيام بزيارات مباغتة للوقوف على هذه المسألة، مشيرا بأن هناك مؤسسات بالأسماء وبأسماء المقتصدين تندرج ضمن هذا الاطار.

من ناحية أخرى تطرق لموضوع الشراكة بين وزارة الداخلية ووزارة التربية الوطنية حول الأمن بالمؤسسات التعليمية ، على اعتبار ضرورة توفيره بالعديد منها بفعل المنحرفين الذين يخترون بهذه المؤسسات وبالتلاميذ ، ملتمسا اعتماد قاعدة معطيات يطلع عليها الجميع ويتم التفاعل معها على مستوى أحياء المدينة لتكون - يقول - شركاء في حل المشاكل.

باشا المدينة:

أشار بأنه لوحظ بأن هناك جمعيات يقومون بالنقل المدرسي من بعض الأحياء ، إلا أنه ليس هناك تأطير قانوني فيما يتعلق بها ، مقترحا إمكانية ربط الاتصال بشباب قصد الاشتغال وفق مشروع في هذا الصدد في أطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتجاوز مثل هذه المشاكل.

وفيما يتعلق بالأمن بمحيط المؤسسات التعليمية فقد قال بأنه يجب أن يخبرنا السادة المدراء وجمعيات أباء التلاميذ بكل مشكل في هذا النطاق قصد تجاوزه، دون اغفاله التطرق لمشاكل ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال أهمية إدراج دراسة نقط تتعلق بهم ، على مستوى الصحة والأقسام الدامجة التي يجب أن تعمم على مدرستين أو ثلاثة.

رئيس المجلس الجماعي:

في معرض جوابه على بعض التساؤلات ، أشار فيما يتعلق بتكريم المتفوقين بأن الوزارة الوصية وكذا المديرية الاقليمية يقومان بدورهما في هذا المجال ، وبالتالي فالمجلس بدوره من واجبه تكريم هؤلاء.

أما فيما يهم الشراكات ، فقد تطرق في هذا الصدد إلى مبادرة المجلس في هذا الصدد حول اتفاقية الشراكة لتأهيل ملاعب هذه المؤسسات ، بحيث أن إخراجها لحيز الوجود رهين بتوفير اعتمادات بهذا الخصوص ، وعرض إلى الاعتمادات البالغة 100.000.00 درهم من أجل تثبيت الحواجز الوقائية بالمدارس الابتدائية (16 مدرسة) بعد أن درست الموضوع اللجنة الدائمة المختصة المنبثقة عن المجلس المكلفة بالتعمير واعداد التراب والبيئة والمناطق الخضراء ، وتم توجيه مراسلة إلى الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية قصد الانخراط معها في شراكة بهذا الخصوص ، كما أوضح أن المسائل المتعلقة بالتشوير ستتم مباشرتها في إطار صفقة.

و بشأن الوعاء العقاري للأراضي السلالية وكجواب على تساءل السيد محمد حاكمي ، فقد بين بأن إعدادية البحتري بجانب حي العسيرة مرصودة لها اعتمادات حوالي 8 مليون درهم من طرف القطاع ، وبأنه طرح السؤال بدوره على السيد المدير الاقليمي ، فكان جواب من طرف السيد عامل الاقليم ووعد منه بأنه سيتدخل حول تصفية الوعاء العقاري، في ضل حاجة المواطنين إلى هذه المؤسسة بهذا المكان ، كما ذكر بأنه في الاجتماع مع السلطة الاقليمية طرح مشكل الأمن بمحيط المؤسسات التعليمية ، بفعل بعض الاعتداءات كنموذج تلميذة من الثانوية التأهيلية الحسن الثاني ، وعرج على مسألة الاكتظاظ قائلا أنه بمسكن واحد تجد تلميذتين إحداهما تدرس بالحسن الثاني وأخرى بثانوية المختار السوسي.

كذلك بين بأن الجماعة كجواب على تدخل السيد محمد المسعودي توفر النقل لذوي الاحتياجات الخاصة ومرضى القصور الكلوي.

<u>المدير الإقليمي:</u>

في إجابته حول التساؤل المتعلق بالخريطة المدرسية لحل مشكل الاكتظاظ والطلب على التمدرس، قال بأن المؤشرات بالنسبة لمدينة وادي زم بالمقارنة مع مناطق أخرى لا تحيل على ذلك لأن 36 تلميذ في القسم ليست اكتظاظ ، على اعتبار أنه تحت 40 أو41 مقعد لا يتم التكلم فيه عن هذه المسألة ، موضحا أن المجهودات متواصلة فيما يخص الإحداثات الجديدة للمؤسسات التعليمية الابتدائية والثانوي الاعدادي والثانوي التأهيلي وفق الاعتمادات الموظفة لهذا الغرض ، وفي هذا النطاق اشار إلى أنه كانت هناك اتفاقية أولى(2019-2023) بين الأكاديمية الجهوية ومجلس الجهة وفيها إعدادية البحتري بالنسبة لوادي زم ، واتفاقية أخرى(2023-2027) وفيها 03 مؤسسات تعليمية جديدة والتي ستستفيد منها المدينة (مدرسة ابتدائية – ثانوية اعدادية- ثانوية تأهيلية) بمبلغ 30 مليون درهم ، وتشكل21% من ميزانية الإحداثات الجديدة على مستوى الإقليم ككل والبالغ عددها 12 مؤسسة ، علما - يقول- أن عدد التلاميذ بالمدينة يمثل 15 % من مجموع التلاميذ على صعيد إقليم خريبكة ،موكدا بأن هذه الاتفاقية على مستوى الجهة تبلغ اعتماداتها 1مليار و230 مليون درهم والهدف هو فك الضغط على العديد من المؤسسات وتقريب خدمة التمدرس ، مبينا أن هناك جانب موازي على مستوى الوسط القروي في سياق تخفيف العبء على وادي زم ، مشيرا أن مدرسة صلاح الدين الايوبي استقبلت التلاميذ وخففت الضغط على مدرسة ابن زيدون ، موضحا في نفس الاتجاه بأن مدرسة الشهيد بنداود تتوفر على طاقم متميز وعليها إقبال ، لذا يتم الاشتغال لخلق التوازن بين المؤسسات لمحاربة الاكتظاظ .

وفيما يهم التعليم الاولي بين بأن هناك مجهودات ، في ظل تواجد جمعيات وطنية ابرمت اتفاقيات على المستوى الوطني والجهوي (ثلاثة جمعيات وطنية) كما أن هناك جمعيات محلية تشتغل في هذا النطاق على صعيد مدينة وادي زم ، وبالتالي ليست هناك شكايات حول أجور المربيات.

وفيما يخص الشراكات قصد تأهيل واستغلال ساحات المؤسسات التعليمية ، فقد بين بأن ذلك وجب أن يندرج في إطار اتفاقية مع توفير اعتمادات من طرف الجماعة والأكاديمية لهذا الغرض، وأشار بأن هناك صفقة لتأهيل ثانوية الحسن الثاني التأهيلية ، وهناك قاعدة معطيات يتم اعتمادها والتي تعطي الحاجيات من الاحداثيات والتوسيعات ، موضحا فيما يخص إعدادية البحتري بأنه تم بصددها عقد اجتماعات أسبوعية ، وكان جواب من مجلس الوصاية قصد العمل على تسوية الملف الإداري ويتم حاليا الاشتغال عليه لتوجيهه للمجلس المذكور، كما قال بخصوص المطاعم المدرسية بأن العملية تنجز وفق صفقة على أساس وجبة فردية لكل تلميذ وتلميذة ، وكانت ملاحظات وتم عقد عدة اجتماعات على المستوى الاقليمي والجهوي ، لتسويتها في إطار صفقة جديدة وفق دفتر تحملات تندرج ضمنه أيضا مواصفات الوجبة وما يريده التلميذ.

وفيما يتعلق بفضاء مدرسة مولاي الحسن ، بين بأن المديرية تحتاجه لفائدة التعليم الاولي وملعب وأن رأيه عبر عنه شخصيا بلجنة الاستثمار.

رئيس المجلس الجماعي:

أوضح فيما يتعلق بساحة مدرسة مولاي الحسن ، بأن نصف هذا الفضاء قد فوت في حين لازال باقيا النصف الاخر المحاذي للمدرسة.

المدير الاقليمي:

تابع مداخلته مشيرا فيما يخص حفل تكريم المتفوقين بأنه يتم القيام به على المستوى الاقليمي ، ولا مانع بأن تنخرط الجماعة في الموضوع والباب مفتوح لتزويدها بكافة المعطيات.

كذلك أوضح فيما يتعلق بالتربية البدنية بالتعليم الابتدائي بأنها تربية حسية حركية ، وتدخل ضمن الأنشطة الاعتيادية اليومية ، وأنه انطلاقا من الموسم المقبل سيكون مفهوم الاستاذ المتخصص في الرياضة، معبرا فيما يتعلق بالأطفال في وضعية إعاقة عن رغبته في مؤسسات دامجة لفائدتهم ، وعرض إلى أن مشاكل الانتقالات تطرح كل سنة وهي أمر عادي ورغبات يتم التعامل معها في إطار الممكن والطاقات الاستيعابية للمؤسسات.

رئيس المجلس الجماعي:

شكر السيد المدير الاقليمي على سعة صدره ، وقبوله الدعوة للوقوف على المشاكل والحلول الملائمة لها ، ومن هذا المنبر قدم جزيل شكره لرجال التعليم بجميع مستوياتهم ، ملتمسا في الإحداثيات الجديدة للمؤسسات التعليمية مراعاة التقسيم الجغرافي وتجاوز مشاكل تصفية الأوعية العقارية، محيلا على القانون الجديد للصفقات في هذا المجال.

مقرر عدد 58 بتاريخ 04 ماي 2023.

- النقطة المتعلقة بمناقشة موضوع الصحة والتعليم بالمدينة: (الشق المتعلق بالتعليم) .

- إن مجلس جماعة وادي زم المجتمع في الدورة العادية لشهر ماي 2023 في إطار جلسته المفتوحة للعموم (الجلسة الفريدة) المنعقدة بتاريخ 2023/05/04.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات وخاصة المواد 06-33-42 (الفقرة الأولى)- 43 (الفقرة الأولى)- 48(الفقرة الأولى) -94 - وكذا المادة 87 منه.
- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بمناقشة موضوع الصحة والتعليم بالمدينة: (الشق المتعلق بالتعليم) . وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.
- وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: 27
عدد الأصوات المعبر عنها: 27
عدد الأعضاء الموافقين: 27 وهم السادة:

1- محمد بنبيكة
2- رحالي الكمراني
3- محمد الهيطي
4- محمد زياني
5- بناصر اليوسفي
6- نجاة ميري
7- سناء المعذور
8- الحبيب كسمي
9- فاطنة نشاط
10- نزهة الشليحي
11- المصطفى العماري
12- ملوكة بعلواش
13- عبد الاله حرطيطي
14- عزيزة شعير
15- محمد ماتور
16- بوعبيد شربال
17- هشام حسناني
18- بوعزة العبادي
19- خليل وهبي
20- محمد الرحماني
21- سعاد محراش
22- محمد سكراط
23- محمد المسعودي
24- الزهرة الباز
25- محمد حاكمي
26- حنان شفيعة
27- لبصير بعيادة

عدد الأعضاء الرافضين: (00).
عدد الممتنعين عن التصويت: (00).
ملحوظة : باقي السادة الأعضاء الغير مدرجين ببيان التصويت لم يحضروا العملية.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة وادي زم بإجماع الأصوات المعبر عنها لأعضائه الحاضرين (بخصوص الشق المتعلق بالتعليم) على عقد لقاءات موسعة مع السيد المدير الإقليمي للتربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة للتدارس حول موضوع التعليم بالمدينة للوقوف على المشاكل والحلول الملائمة لها كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

التوقيعات

رئيس المجلس الجماعي
محمد بنبيكة

كاتب المجلس
الحبيب كسمي

النقطة الرابعة: **تحويل اعتمادات بعض الفصول.**

العـــرض

في عرضه لهذه النقطة ذكر السيد رئيس المجلس الجماعي بأنه تمت دراستها في إطار اجتماع لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة ، بحيث ستعطى الكلمة للسيد رئيسها لتنوير السادة الأعضاء، وفسح باب المناقشة.

المنـاقشـــة

هشام حسناني :

تدخل بصفته رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة وذكر بأن اللجنة عقدت بالفعل اجتماعا حول النقطة بتاريخ 20 أبريل 2023 ، وفي هذا الصدد أوضح السيد رئيس اللجنة من خلال تقريرها هذه الأخيرة ، أنه تم التحويل من اعتمادات أشغال بناء دار الثقافة لمبلغ.92 1.173.416 درهم ، مذكرا بهذا الخصوص باتفاقية الشراكة بين جماعة وادي زم ووزارة الشباب والثقافة والتواصل (قطاع الثقافة)الموقعة بتاريخ 06 ماي 2022 والتي تلتزم بمقتضاها هذه الأخيرة في بندها الرابع بتوفير التجهيزات الضرورية لهذه الدار، وبالتالي سيتم تحويل الاعتماد المشار إليه، كما سيتم تحويل مبلغ 154 571,18 درهم الذي يخص إنشاء أكشاك للقراءة بالحدائق وكذا مبلغ 135 220,08 درهم الذي يهم أشغال الكهربة العمومية لشارع المسيرة بمدينة وادي زم ، أي ما مجموعه 1 463 208,18 درهم وذلك لفائدة إقتناء الأراضي المبنية عليها البنايات الإدارية الجماعية والدور السكنية والأسواق المغطاة لجماعة وادي زم بمبلغ 600.000.00 درهم لتسوية وضعية الممتلكات الجماعية، وكذلك لصالح أشغال صيانة الطرقات بمدينة وادي زم والتي تحتاج للتدخل بفعل وضعيتها الحالية المتهالكة وذلك باعتماد قدره863.208.18 درهم.

رئيس المجلس الجماعي:

ذكر بأن الاعتماد الذي يقدر ب 600 000,00 درهم يهم موضوع اقتناء الأراضي المقامة عليها البنايات الإدارية الجماعية والدور السكنية والأسواق المغطاة الجماعية لاستكمال المسطرة مع إدارة أملاك الدولة ، كما أن مبلغ 863 208,18 درهم مخصص لأشغال صيانة الطرقات بمدينة وادي زم نظرا لتهالكها الناتج إلى حد كبير عن مشاكل ومخلفات عمليات الربط بشبكات الماء الصالح للشرب والتطهير من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب- قطاع الماء- مضيفا أن العديد من المواطنين يجهلون مثل هذه الأمور ويحملون المسؤولية في ذلك للجماعة ، هذا دون اغفاله الحديث في مجال الطرقات عن موضوع التشوير الافقي والعمودي ومخفضات السرعة للحد من خطورة السير والجولان ، خاصة في فصل الصيف الذي تعرف فيه المدينة اكتظاظا ، ناهيك عن مشاكل السرعة قرب المؤسسات التعليمية، مما يحتم معالجة مختلف هذه الأمور.

محمد سكراط:

اقترح تقسيم التصويت على النقطة وفق كل باب من الأبواب المتعلقة بهذه التحويلات ، لكي لا يحسب علينا - يقول - التصويت بالرفض على النقطة برمتها ،على اعتبار أنه لا يوافق على جزء فقط من هذه التحويلات بحكم تعارضها مع القانون .

رئيس المجلس الجماعي:

أوضح للمتدخل أنه لا يمكن وفق المساطر الجاري بها العمل في هذا الشأن التصويت على كل جزء من التحويلات على حدة ، بحيث لا يمكن تقسيم التصويت على التحويل الواحد.

محمد سكراط:

أوضح بأن التحويل يتضمن اعتمادات ستوجه لاقتناء الأراضي المقامة عليها البنايات الإدارية الجماعية التي لا يعارضها إضافة لأشغال صيانة الطرقات بالمدينة لأهميتها ، إلا أنه لا يوافق فيما يخص الدور السكنية التي من ضمنها الشق الذي يهم الحي الاداري على اعتبار أن من قاطنيه أشخاص من الجالية المقيمين بالخارج والذين لا علاقة تربطهم بالجماعة لأننا لسنا وسيطا عقاريا ، وبالتالي فهو يرفض هذه المسألة .

عبد الاله حرطيطي:

أوضح بأن المجلس الجماعي يتعرض لمجموعة من الانتقادات جراء الحالة المتردية للطرقات بالمدينة ، متسائلا عن دور المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء- الذي يجب ان يتحمل مسؤوليته في هذا الإطار ويرجع الحالة إلى كانت عليه عند انتهاء الأشغال، لكي لا يحمل الجماعة أعباء أخرى هي في غنى عنها.

رئيس المجلس الجماعي:

أشار بأن مساكن الحي الإداري وكذا دور السعدية تم التداول فيها في دورات سابقة ، والمسطرة في طور الانجاز مع إدارة أملاك الدولة ، موضحا أن الحي الإداري سبق تفويته والأمر يتعلق فقط بمساحة 1000 متر مربع المتبقية، مؤكدا بأن العملية سيكون فيها ربح للجماعة في ظل الكراهات وعجز الميزانية .

محمد سكراط:

تساءل فيما إذا كانت هذه المسطرة تنسجم مع دورية السيد وزير الداخلية في الموضوع والتي تحدد النفقات والالتزامات ، لأن العملية تندرج ضمن وساطة عقارية بطرق ملتوية ، فمن يريد التسوية فليسلكها بطريقة فردية لا استغلال مؤسسة الجماعة للسطو على عقارات راجعة لإدارة أملاك الدولة ، مؤكدا أن عملية التحويل المشار إليها تتعارض مع ثلاث دوريات وزارية، وأن دورية السيد وزير الداخلية واضحة في هذا الإطار.

رئيس المجلس الجماعي:

أوضح أنه سبق وأن عقدت العديد من الاجتماعات في الموضوع بالكتابة العامة لعمالة الإقليم وبحضور السيد باشا المدينة والمصالح المالية المختصة وجميع المعنيين ، الذين لا يمكنهم إغفال مثل هذه الدوريات ، موضحا بأن هذه المسطرة عادية بغرض تسوية وضعية الممتلكات الجماعية المقامة على أراضي أملاك الدولة.

محمد الهيطي:

تساءل فيما إذا كانت الاعتمادات التي سيتم رصدها في إطار التحويل ستكون كافية لاقتناء الأراضي المقامة عليها البنايات الإدارية الجماعية والدور السكنية والأسواق المغطاة الجماعية أم سيتم اللجوء لتحويل أخر في مناسبة قادمة؟

رئيس المجلس الجماعي:

أوضح أنه تم تحديد اعتماد 600.000,00 درهم على أساس 30 درهم للمتر المربع ووفق المساحات المستهدفة التي تم احتسابها.

المصطفى العماري:

بين أن العديد من المؤسسات العمومية يقومون بأعمال تجارية وهناك دورية وزارية في الموضوع، وأحال على أن قاطني الحي الإداري هم من أبناء مدينة وادي زم .

للإشارة أنه بعد إعطاء الكلمة للسيد محمد المسعودي عوض النائب الأول السيد رئيس المجلس ليضع دقائق ، حيث التحق بعدها هذا الأخير بمكانه.

محمد المسعودي:

أوضح أنه بحكم التجربة فقد كانت مقررات بالمجالس السابقة عالجت العديد من المشاكل ومن ضمنها عقارات لخواص كانت فوق أراضي سلالية وتدخلت الجماعة وسويت وضعيتها وفوتت لأصحابها ، لذلك لامانع في أن تقوم الجماعة بعملية الاقتناء للأوعية العقارية موضوع النقطة، محيلا على أن هناك حاليا مشكل مطروح لشخص ليس لذيه الولوج لعقاره فهل لا تتدخل الجماعة لحل المشكل وتجاوز مثل هذه الصعوبات ؟

لبصير بنعيادة:

اقترح تصفية وضعية الممتلكات التابعة للجماعة، مع ترك المستغل منها من طرف الغير لأنها قد تحاسب على ذلك فيما بعد.

رئيس المجلس الجماعي:

قال بأنه لا إشكال قانوني يطرح في مسألة التسوية المعنية ، وبالتالي فالسكن حق دستوري لايجب مصادرته ، كما أن العملية سيكون لها عائد لفائدة المداخيل المالية للجماعة.

محمد سكراط:

طلب تسجيل تحفظه في إطار تحويل اعتمادات بعض الفصول بخصوص اقتناء الأراضي المبنية عليها الدور السكنية .

للإشارة وبناء على طلب السيد رئيس المجلس ، تم التصويت بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين على تمديد الحيز الزمني للجلسة الى غاية استنفاذ جميع نقط جدول الأعمال.

مقرر عدد 59 بتاريخ 04 ماي 2023.

- النقطة المتعلقة بتحويل اعتمادات بعض الفصول.
- إن مجلس جماعة وادي زم المجتمع في الدورة العادية لشهر ماي 2023 في إطار جلسته المفتوحة للعموم (الجلسة الفريدة) المنعقدة بتاريخ 2023/05/04.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات وخاصة المواد 06-33-42 (الفقرة الأولى)- 43 (الفقرة الأولى)- 48(الفقرة الأولى) -92-94-154-157وكذا المادة 201 منه.
- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بتحويل اعتمادات بعض الفصول.
- وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.
- وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: 27
عدد الأصوات المعبر عنها: 24
عدد الأعضاء الموافقين: 24 وهم السادة:

1- محمد بنيكة
2- رحالي الكمراني
3- محمد الهيطي
4- محمد زيداني
5- بناصر اليوسفي
6- نجاة ميري
7- سناء المعدور
8- الحبيب كسمي
9- فاطنة نشاط
10- نزهة الشليحي
11- المصطفى العماري
12- مليكة بعلواش
13- عبد الاله حرطيطي
14- عزيزة شعير
15- محمد مانور
16- بوعبيد غربال
17- هشام حسناني
18- بوعزة العبادي
19- خليل وهبي
20- محمد الرحماني
21- سعاد محراش
22- محمد المسعودي
23- الزهرة البلز
24- ليصير بنعيادة

عدد الأعضاء الرافضين: (00).
عدد الممتنعين عن التصويت: (03) وهم السادة:

1- محمد سكراط
2- محمد حاكمي
3- حنان شقيمة

ملحوظة : باقي السادة الأعضاء الغير مدرجين بديوان التصويت لم يحضروا العملية.

بقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمنينة وادي زم بإجماع الأصوات المعبر عنها لأعضائه الحاضرين على تحويل اعتمادات بعض الفصول كالتالي:

الباب	الفصل	البرنامج	المشروع	الفقرة	نوع النفقات	الاعتماد المفتوح (بالدرهم)	الاعتماد المحول (بالدرهم)	الاعتماد النهائي (بالدرهم)
20					معدل الديون الاجتماعية			
20	70	70			النفقة والفنون الجميلة			
20	70	70	10		الممتلكات العقارية			
20	70	70	10	22	النفقات			
					أشغال بناء دار الثقافة	1 654 535,05	1 173 416,92	481 118,13
					إنشاء الشارع الرابط بالمعاقل	154 571,18	154 571,18	0,00
30					معدل الديون الثابتة			
30	20	20			البناء والصيانة والمحافظة على شبكات الطرق والمنشآت والتجهيزات العامة			
30	20	20	30		شبكة الكهرباء وأشغال الإنارة العمومية			
30	20	20	30	11	رهينة الأصدقاء والأسلاف			
					الأشغال الكهربائية العمومية لشارع السيرة بمدينة وادي زم	135 220,08	135 220,08	0,00
					المجموع		1 463 208,18	درهم

بجدول ثاني

الباب	الفصل	البرنامج	المشروع	الفقرة	نوع النفقات	الاعتماد المفتوح (بالدرهم)	الاعتماد المحول (بالدرهم)	الاعتماد النهائي (بالدرهم)
10					الإدارة العامة			
10	10	10			النشاط التشريعي			
10	10	10	10		الممتلكات العقارية			
10	10	10	10	10	الإقتناءات			
10	10	10	10	31	الأراضي			
					اقتناء الأراضي المعدة عليها البنايات الإدارية الضخمة والدور السكنية و الأسواق المغطاة المجاورة لواد زم	0,00	600 000,00	600 000,00
30					معدل الديون الثابتة			
30	20	20			البناء والصيانة والمحافظة على شبكات الطرق والمنشآت والتجهيزات العامة			
30	20	20	10		الطرق ومنشآت التهيئة الحضرية			
30	20	20	10	31	الطرق الحضرية			
					أشغال صيانة الطرقات بمدينة وادي زم	0,00	863 208,18	863 208,18
					المجموع		1 463 208,18	درهم

التوقيعات

رئيس المجلس الجماعي

محمد بن سكراط

كاتب المجلس

الحبيب كسمي

النقطة الخامسة: **إعادة تغيير برمجة اعتمادات بعض الفصول.**

لم تناقش هذه النقطة بعد أن كانت قد وضعت تحسبا لأي طارئ

التوقيعات

رئيس المجلس الجماعي
محمد بنعيكة

كاتب المجلس
الحبيب كسمي

النقطة السادسة: الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة لإنجاز البرنامج المندمج لتأهيل وتنمية مدينة وادي زم برسم الفترة من 2023إلى2026.

العـــرض

في طرحه لهذه النقطة ،أشار السيد رئيس المجلس الجماعي بأن مشروع هذه الاتفاقية والموجود بين أيدي السادة الحاضرين قد صادق عليه مجلس جهة بني ملال- خنيفرة بمناسبة دورته العادية لشهر مارس 2023 ، ووقعت الاتفاقية من طرف السيد رئيس الجهة مشكورا ، مغتنما المناسبة لشكر المجلس المذكور ورئيسه وكافة الشركاء ، وأنه بعد المصادق عليها من طرف المجلس الجماعي لوادي زم سيتم توجيهها لباقي الشركاء لاستكمال مساطرها وكذا التوقيع والتأشير عليها ، وفسح باب التدخلات.

محمد سكراط:

اقترح في أطار نقطة نظام فتح لائحتين للتدخلات قصد توسيع دائرة النقاش.

رئيس المجلس الجماعي:

أجاب بأنه لا إشكال يطرح في حالة الرغبة في تدخلات متعددة كلما طلب ذلك السادة الأعضاء.

المناقشة

محمد سكراط:

قال نحن كمعارضة ما علينا إلا التصويت على هذه الشراكة ، على اعتبار أننا لا نعارض فقط من أجل المعارضة لأن مصلحة المدينة فوق كل اعتبار ، وأضاف أن هناك إشكالية مطروحة تتعلق بتنفيذ الاتفاقيات ، ملاحظا أن هناك خمسة متدخلين متسائلا فيما إذا كان قد تم أخذ موافقتهم جميعا مما يحتم تعبئة المجلس بكل مكوناته ودق الأبواب ، ذلك أن اتفاقية مماثلة سبق توقيعها ولم يؤشر عليها من طرف وزارة الداخلية ، طالبا توضيح اعتمادات هذه الشراكة وفق الجدولة الزمنية المذكورة.

رئيس المجلس الجماعي:

أشار بأن اعتمادات هذه الشراكة تبلغ 142 مليون درهم.

بناصر اليوسفي:

أوضح بأن محتوى الاتفاقية صوت عليه المجلس في برنامج عمل الجماعة ، وتم التحدث في الموضوع سابقا، طالبا التصويت بالإيجاب لفائدة هذه الشراكة .

بوعزة العبادي:

قال أتمنى أن لايقع لهذه الاتفاقية مثل ما وقع لمثيلتها بالمجلس السابق ، طالبا بأن تتبدل العقلية في المقاربة وعدم تكرار هدر الزمن التنموي ، ملتمسا أن ينتقل السيد رئيس المجلس إلى مدينة الرباط حيث مركز القرار، لأن هناك شريكين مهمين إذا تم التراقع معهما لتنزيل هذه الشراكة ، سنصفق لك.

حنان شقيمة:

أوضحت أنه بعد الاطلاع على المشروع تبين أنه في صالح المدينة ، متسائلة في ظل ضعف موارد الجماعة عن كيفية توفيرها للمبالغ المرصودة لهذه الاتفاقية ، وفيما إذا كانت قادرة على تعبئة هذه الموارد؟

رئيس المجلس الجماعي:

أوضح بأن التدخلات تصب في اتجاه واحد هو التراقع ورص الصفوف للوقوف بقوة إلى جانب الرئيس ، طالبا الوقوف جميعا يدا في يد لصالح هذه الاتفاقية ، مشيرا بأن التزامات المندوبية الإقليمية لوزارة التجهيز والماء تتمثل فيما هو تقني ، في حين أن من بين الشركاء المهمين وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة والتي تساهم بشكل كبير في التأهيل الحضري.

زهير برحيل:

أشار أنه من الواجب توفير اعتمادات المشروع ، وبالتالي إصلاح المدينة لا جبر الخواطر من خلال رصد اعتمادات لأمور أخرى ، لان حوالي 800 مليون أو مليار سنتيم لا تظهر بالمدينة ، ملتمسا عقلنة في التدبير للمبالغ المتوفرة.

رئيس المجلس الجماعي:

أوضح بأنه إذا كان هاجس الجميع هو كيفية توفير الموارد ، فوجب معرفة أن من بين الأسباب الحقيقية التي اثقلت كاهل الجماعة هي تحملات مجموعة الجماعات الترابية ورديفة لتدبير النفايات الصلبة والمماثلة لها البالغة مليار و400 مليون سنتيم ، وكذا نفقات صندوق التجهيز الجماعي ، وهذه إكراهات نواجهها من حيث الميزانية ، حيث طلبنا في الاجتماع مع السيد عامل الإقليم الذي انعقد بمقر الجماعة بمراجعة مساهمتنا في المجموعة المذكورة ، وأخذنا وعد أنه سيتم الاشتغال على هذه المسألة مع التحاق مدينة خريبكة بها ، كما ذكر بأنه سيتم توفير مبالغ من تقليص فاتورة استهلاك الكهرباء مع عملية استفادة 13 حي مستصلح من عملية توسيع الشبكة الكهربائية ، هذا إضافة إلى أنه يتم عقد اجتماعات مارطونية لتقليص الباقي استخلاصه المقدر

بحوالي 5 مليار سنتيم ، وبالتالي سيتم توظيف مبالغ لاقتناء العقارات ، مضيفا بأن البنوك أصبحت تمول الجماعات الترابية وفق ضمانات إلا أنها ليست لنا ، متمنيا عدم اللجوء إلى الاقتراض إلا في حالة اضطرار الجماعة لذلك.

مقرر عدد 60 بتاريخ 04 ماي 2023.

- النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة لإنجاز البرنامج المندمج لتأهيل وتنمية مدينة وادي زم برسم الفترة من 2023 إلى 2026.
- إن مجلس جماعة وادي زم المجتمع في الدورة العادية لشهر ماي2023 في إطار جلسته المفتوحة للعموم (الجلسة الفريدة) المنعقدة بتاريخ 2023/05/04.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات وخاصة المواد 06-33-42 (الفقرة الأولى)- 43 (الفقرة الأولى)- 48(الفقرة الأولى)-92- 94- وكذا المادة 149 منه.
- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة لإنجاز البرنامج المندمج لتأهيل وتنمية مدينة وادي زم برسم الفترة من 2023 إلى 2026.
- وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.
- وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: 25
عدد الأصوات المعبر عنها: 25
عدد الأعضاء الموافقين: 25 وهم السادة:

1- محمد بنبيكة
2- رحالي الكمراني
3- محمد الهيطي
4- محمد زيداني
5- ياسر اليوسفي
6- نجاة ميري
7- سناء المعدور
8- الحبيب كسمي
9- فاطنة نشاط
10- المصطفى العماري
11- مليكة بعلواش
12- عبد الاله حرطيطي
13- زهير برحيل
14- عزيزة شعبر
15- بوعبيد غربال
16- هشام حسنابي
17- بوعزة العبادي
18- خليل وهبي
19- محمد الرحماني
20- سعاد محراش
21- محمد سكراط
22- محمد المسعودي
23- الزهرة البلز
24- محمد حاكمي
25- حنان شقيمة

عدد الأعضاء الرافضين: (00).
عدد الممتنعين عن التصويت: (00).
ملحوظة : باقي السادة الأعضاء الغير مدرجين ببيان التصويت لم يحضروا العملية.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة وادي زم بإجماع الأصوات المعبر عنها لأعضائه الحاضرين على مشروع اتفاقية شراكة لانجاز البرنامج المندمج لتأهيل وتنمية مدينة وادي زم برسم الفترة من 2023 إلى 2026 التالية:

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

جهة بني ملال-خنيفرة

عمالة خريبكة

جماعة وادي زم

رقم: 2023/00

المملكة المغربية

مشـــروع

اتـفـاقـيـة شـراكة

لانجاز البرنامج المندمج لتأهيل وتنمية

مدينة وادي زم برسم الفترة من 2023 الى2026 .

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ممثلة من طرف السيد المدير الإقليمي"

المجلس الجهوي لجهة بني ملال خنيفرة ممثل من طرف السيد رئيس المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة"

المجلس الإقليمي لخريبكة ممثل من طرف السيد رئيس المجلس الإقليمي لخريبكة"

المجمع الشريف للفوسفاط ممثل من طرف السيد المدير العام"

المديرية الإقليمية للتجهيز والماء بخريبكة ممثلة من طرف المدير الاقليمي"

جماعة وادي زم ممثلة من طرف السيد رئيس جماعة وادي زم"

"المكتب الإقليمي للكهرباء والماء الصالح للشرب قطاع الماء ممثل من طرف السيد المدير الإقليمي"

ديباجة

- تنفيذا لتوجيهات الواردة في الخطب الملكية السامية وخاصة منها خطاب 09 أكتوبر 2015 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة التي أكد فيه جلالته على ضرورة التعجيل بإقامة موسسات جهوية ناجحة في إطار التقسيم الجهوي الجديد.
- وبناء على القانون التنظيمي رقم 14 111 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.113 صادر في 20 من رمضان 1436 (7يوليو 2015) المتعلق بالجهات.
- وبناء على القانون التنظيمي رقم 14 112 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.84 صادر في 20 من رمضان 1436 (7يوليو 2015) المتعلق بالعمالات والأقاليم.
- وبناء على القانون التنظيمي رقم 14 113 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) المتعلق بالجماعات
- بناء على المرسوم رقم 2.15.449 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017)المتعلق بسن نظام المحاسبة العمومية للجهات مجموعاتها
- بناء على المرسوم رقم 2.17.450 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017)المتعلق بسن نظام المحاسبة العمومية للعمالات والأقاليم و مجموعاتها
- بناء على المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017) بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات
- ومستنادا إلى المذكرة الوزارية رقم 59 بتاريخ 10 ماي 2002 حول مبادرات الشراكة والمذكرة الوزارية رقم 02 بتاريخ 3 فبراير 2005 بشأن تأطير تدخلات الشراكة و المذكرة 20 بتاريخ 28 يوليو 2006.
- بناء على مداولات مجلس جهة بني ملال خنيفرة بدورته العادية لشهر مارس 2023.
- بناء على مداولات المجلس الاقليمي لخريبكة بدورته العادية لشهر
- بناء على مداولات مجلس جماعة وادي زم بدورته العادية لشهر **ماي 2023**

والحاسبة للإرادة المعبر عنها من قبل مجلس جهة بني ملال- خنيفرة من أجل النهوض بتنمية جماعات الجهة.

اتفقت الأطراف المتعاقدة على ما يلي:

المادة الأولى: موضوع وأهداف الاتفاقية.

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد وتنظيم إطار تعاون بين مختلف الأطراف المتعاقدة من أجل إنجاز وتمويل البرنامج المندمج للتنمية الحضرية لمدينة وادي زم من 2023 إلى 2026 كما تحدد هذه الاتفاقية الالتزامات المالية للأطراف وكيفية إنجاز المشاريع.

و يهدف هذه الاتفاقية الى تحقيق تنمية حضرية مندمجة ومستدامة من خلال مجموعة من المشاريع التنموية، تعكس التوجهات و الاختيارات العامة لسياسة الاقتصادية والاجتماعية المزمع تحقيقها بجماعة وادي زم، حتى تكون هذه الأخيرة في مستوى المواقع الجيوستراتيجي الذي يعرفها وذا قوة لجذب التنموي ومحور جذب للاستثمارات.

المادة الثانية: الكلفة المالية الإجمالية.

تبلغ الكلفة المالية الاجمالية لهذا البرنامج المندمج موضوع هذه الاتفاقية خلال الفترة الممتدة من 2023 إلى 2026 ما مجموعه 142 مليون درهم، تتقاسم مصاريف الدراسات و الأشغال ومصاريف تدعيم المشروع.

المادة الثالثة: مكونات البرنامج المندمج للتنمية الحضرية لمدينة وادي زم ومجالات تدخل الشركاء.

يتكون هذا البرنامج من سبعة مشاريع موزعة حسب الشركاء والسنوات كالتالي:

مساهمة الشركاء في كل مشروع حسب السنوات بـ (مليون درهم).

المشاريع	التكلفة (مليون درهم)	الشركاء	المساهمة المالية (مليون درهم)	2023	2024	2025	2026	صاحب المشروع
1) تهيئة المدينة القديمة وشارع الشهداء، شارع المجاهدين، والمحيط المجاور.	25	المجلس الجهوي لجهة بني ملال-خنيفرة	3	1	1	1		جماعة وادي زم
		جماعة وادي زم	6	2	2	2		
		وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.	16	6	5	5		
2) استكمال تهيئة الملعب الجماعي (الشهداء)	20	جماعة وادي زم	20	12		4	4	جماعة وادي زم

3)استكمال أشغال تهيئة شارع 20 غشت (طريق الرباط RN 25 – طريق مولاي بوعزة RR 311) طريق مولاي بوعزة RR 311 من حي دار الضوالي حدود المدار الحضري اتجاه مولاي بوعزة.	42	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.	12	6	4	4			جهة بني ملال خنيفرة	
		المجلس الإقليمي خريبكة	2	2						
		المجلس الجهوي لجهة بني ملال-خنيفرة	19	10	5	4				
		جماعة وادي زم	9	2	2	2	3			

- تعميد وتوسيع الطريق
- التطهير الساقل
- الإنارة العمومية
- تهيئة الجنبات والتشوير

4) تهيئة مدخل مدينة وادي زم الجهة خريبكة.	15	جماعة وادي زم	6	2	2	2			
		وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	8	2	4	2			
		المجلس الإقليمي خريبكة	1	1					
3) استكمال أشغال تهيئة شارع المسيرة وشارع بئر أنزران RN 25	25	جماعة وادي زم	7	2	3	2			
		المجلس الجهوي لجهة بني ملال-خنيفرة	8	2	2	4			
		المجمع الشريف للفوسفاط	10	4	4		2		
6) استكمال تجهيز الأحياء المستصلحة بشبكة الماء الصالح للشرب	7	المجلس الجهوي لجهة بني ملال-خنيفرة	6	2	2	2		جهة بني ملال خنيفرة	
		جماعة وادي زم	1	1					
7) تهيئة المسبح الجماعي	8	جماعة وادي زم	4	1	1	1	1	جهة بني ملال خنيفرة	
		المجلس الجهوي لجهة بني ملال-خنيفرة	4	2	2				
المجموع	142		142	53	40	37	12		

المادة الرابعة: مصادر التمويل وجدولتها الزمنية.

تمول الأطراف المتعاقدة على تعبئة هذا البرنامج من خلال رصد مساهمات مالية من ميزانياتها موزعة حسب السنوات كما يلي:

جدول مساهمة الشركاء خلال سنوات 2023-2026 ب (مليون درهم):

الشركاء	المجموع	2023	2024	2025	2026	النسبة %
المندوبية الإقليمية للتجهيز والماء	التتبع والمساعدة التقنية					
المكتب الإقليمي للكهرباء والماء الصالح للشرب	التتبع والمساعدة التقنية					
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	36	12	13	11	0	25
المجلس الجهوي لجهة ملال-خنيفرة	40	17	12	9	2	29
المجلس الإقليمي خريبكة	3	3	0	0	0	3
المجمع الشريف للفوسفاط	10	0	4	4	2	7
جماعة واد زم	53	21	11	13	8	36
المجموع	142	53	40	37	12	100%

المادة الخامسة: التزامات الأطراف المتعاقدة.

- تلتزم الأطراف المتعاقدة برصد المبالغ المالية المبينة في جدول المساهمات (المادة الرابعة) من أجل تنفيذ مشاريع البرنامج موضوع هذه الاتفاقية في الآجال المحددة.
- تلتزم المندوبية الإقليمية لوزارة التجهيز والماء والمكتب الإقليمي للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بالتتبع وإبداء الرأي حول المسائل التقنية كل في إطار اختصاصه.

المادة السادسة: مهام الشركاء.

تتولى جهة بني ملال خنيفرة بصفتها صاحب المشروع إنجاز المشاريع التالية:

- استكمال أشغال تهيئة شارع 20 غشت (مفترق الطريق 25 RN – طريق مولاي بوعزة (RR 311) طريق مولاي بوعزة RR 311 إلى حي
- دار العسو إلى حدود المدار الحضري اتجاه مولاي بوعزة.
- استكمال تجهيز الأحياء المستفيدة بشبكة الماء الصالح للشرب.
- تهيئة المجمع الجماعي.

تلتزم الأطراف المساهمة في المشاريع المذكورة أعلاه (3-6-7) بتحويل مبالغ مساهمات الشركاء إلى حسابها الخاص المفتوح في اسم الخازن الجهوي بني ملال.

تتولى جماعة واد زم إنجاز المشاريع التالية:

- تهيئة الطريق المؤدية وشارع الحسن الثاني المحاذي للمجمع الجماعي.
- استكمال تهيئة الملعب الجماعي (المرحلة).

ب- تهيئة مدخل مدينة وادي زم انجاز خربكة

ج- استكمال تشغيل تهيئة شارع المسيرة وبناء أسوار بطول 25 KM.

تلتزم الأطراف المساهمة في المشاريع المذكورة أعلاه (أ-ب-ج) بتحويل مبالغ مساهماتهم إلى حساب جماعة وادي زم ببريد المغرب رقم (35H-B50(0)0000000000100547/93) المفتوح في اسم القابض الجماعي الوادي زم بصفته خازن ميزانية جماعة وادي زم أو إلى جهات أخرى في إطار الاقتضاء.

تتعهد جماعة وادي زم بمساهمة تسوية وضعية العقارات اللازمة لإنجاز هذه المشاريع المقررة على مستوى تنفيذها الترابي وكذا قبض كل المشاكل المحتملة المتعلقة بتنفيذ المشاريع وكذا القيام بجميع الإجراءات المتعلقة بالصيانة للحفاظ على ديمومتها.

المادة السابعة: الإشراف والتتبع.

من أجل تنفيذ وتتبع انجاز المخطط، موضوع هذه الاتفاقية، تحدث لجنة للقيادة والتتبع برئاسة السيد عامل إقليم خريبكة ويعهد لها بالإشراف على إنجاز البرامج موضوع هذه الاتفاقية مع احترام الآجال المحددة لها. وتتكون هذه اللجنة من ممثلي الأطراف المتعاقدة، بالإضافة لكل من ترى اللجنة حضوره ضروريا لأشغالها وتعقد اجتماعاتها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، وكلما دعت الضرورة لذلك، لتقييم تقدم المشاريع المبرمجة.

كما تسهر اللجنة على إعداد تقارير عن تقدم مستوى إنجاز الأشغال وإحالتها على الأطراف المتعاقدة

تعقد اجتماعات اللجنة بمقر عمالة خريبكة.

المادة الثامنة: تقييم المشروع.

تقوم لجنة التتبع والتنسيق بوضع تقييم مستمر حول سير تنفيذ المشاريع والبحث عن الحلول الكفيلة لمعالجة النواقص.

المادة التاسعة: سريان مفعول الاتفاقية.

يشرع العمل بهذه الاتفاقية بعد توقيع الشركاء والتأشير عليها من طرف السلطات المختصة، وتبقى سارية المفعول إلى حين التسليم النهائي للأشغال والأنشطة المرتبطة بها، وتسوية جميع الجوانب المالية والإدارية والمسطرية المرتبطة بتنفيذ المشاريع.

المادة العاشرة: تسوية الخلافات.

كل خلاف ناتج عن تأويل أو تنفيذ هذه الاتفاقية، يحال على لجنة التتبع والتنسيق لدراسته وإيجاد الحلول الملائمة له في إطار التوافق والتراضي، وفي حالة تعذر الوصول إلى حل يتم اللجوء إلى مسطرة التحكيم وفق الشكليات المتعارف عليها.

المادة الحادية عشر: مراجعة الاتفاقية

يمكن لهذه الاتفاقية أن تكون موضوع مراجعة بناء على اقتراح يتقدم به أحد الأطراف المتعاقدة، وذلك بعد موافقة لجنة الإشراف والتتبع وتكون المراجعة موضوع ملحق للاتفاقية. وتخضع لنفس إجراءات إعداد هذه الاتفاقية.

وادي زم في : .....

اتفاقية شراكة لإنجاز البرنامج المندمج للتنمية الحضرية
لمدينة وادي زم برسم الفترة 2023-2026

وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان

وسياسة المدينة

المجلس الجهوي لجهة بني ملال خنيفرة

جماعة وادي زم

المجلس الاقليمي خريبكة

المجمع الشريف للفوسفاط -

مديرية مكتب الإقليمي للكهرباء والماء الصالح للشرب-

مديرية وزارة التجهيز والماء

وكثيرة السيد وزير الداخلية

تابع للنقطة السادسة:

الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة لإنجاز

البرنامج المندمج لتأهيل وتنمية مدينة وادي زم برسم الفترة من 2023الى2026.

التوقيعـــات

رئيس المجلس الجماعي

محمد بنيعيش

كاتـــب المجلـس

الحبيب كمسي

النقطة السابعة : اتخاذ مقرر جماعي يقضي باقتناء القطعة الأرضية المقام عليها السوق النموذجي للباعة المتجولين المقاومة 4.

العـــرض

في عرضه لهذه النقطة أوضح السيد رئيس المجلس الجماعي بأن المفاوضات لازالت جارية مع شركة العمران التي ترجع لها ملكية القطعة الأرضية المقام عليها السوق النموذجي المقاومة4 بوادي زم ، حيث اقترحنا في البداية مبلغ 30 درهم للمتر المربع ، ثم كان الثمن المقترح في إطار لجنة التقويم 150 درهم للمتر المربع ، في حين أن المؤسسة المعنية تطلب مبلغ 500 درهم ، مضيفا أن عملية الاقتناء هذه ستعهد بعد ذلك لعملية الكراء عن طريق المسمرة العمومية وفق دفتر تحملات قصد استغلال هذا المرفق الذي حان الوقت لاشتغاله، وفتح باب النقاش.

المنـاقشـــة

محمد مسكـراط:

في تدخله أشار أنه في إطار اللجنة المختصة لم يتم تحديد مساحة هذا المرفق ، ملاحظا أن شركة العمران قد استفادت من حي المقاومة بجميع أشطره وكذا 20 عشت بأثمنة بخسة ،لذا كان من المفروض أن تكون هذه القطعة هبة من لدن المؤسسة المذكورة ، ملاحظا أنه في ظل انعدام الاعتمادات لدى الجماعة فثمن 500 درهم للمتر المربع وكأنهم يبيعون لشركة خاصة ، لأن هذا الثمن قد يكون بمدن كبرى بالمقارنة مع المردود الاقتصادي بالمنطقة المستهدفة ، علما أن البناية أحدثت في إطار مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

رئيس المجلس الجماعي:

بين أن لجنة التقويم ذهبت في مثل هذا الطرح ، وفق مقترح السيد الكاتب العام لعمالة الاقليم على أساس 150درهم للمتر المربع كثمن للاقتناء، خاصة وأن المؤسسة المذكورة سبق وأن استفادت من كل أشطر حي المقاومة ، وبالتالي فعملية تسوية وعاء هذا المرفق شبيهة بتسوية وضعية دور الصفيح ، دون اغفال جانبه الاجتماعي ، مضيفا أنه لإنجاز مسطرة الاقتناء لابد من مقرر في الموضوع.

بناصر اليوسفي:

قال لن نطلب من العمران بل نحسب معها ، ذلك أن هذه الشركة في إطار تسوية وضعية قاطني دور الصفيح كان ثمن الاستفادة 100 درهم ، لأنه بأثر رجعي ووفق الثمن الذي كان مقررا للمستفيدين في إطار العملية المشار إليها سيكون ثمن الاقتناء لعقار السوق النموذجي للباعة المتجولين المقاومة 4 مناسبا لأنه لم يتغير أي شيء.

عبد الاله حرطيطي:

في كلمته تساءل عن الاستفادة التي حققتها مدينة وادي زم من شركة العمران؟

رئيس المجلس الجماعي:

ذكر بأنه لا يختلف مع السادة أعضاء المجلس، لأنه بدوره سبق له أن قال كل هذه الأشياء، مقترحا في دورة الاستثنائية لاحقة دعوة السيد مدير شركة العمران لحضورها.

مقرر عـدد 61 بتاريـخ 04 ماي 2023.

- النقطة المتعلقة باتخاذ مقرر جماعي يقضي باقتناء القطعة الأرضية المقام عليها السوق النموذجي للباعة المتجولين المقاومة 4.

- إن مجلس جماعة وادي زم المجتمع في الدورة العادية لشهر ماي2023 في إطار جلسته المفتوحة للعموم (الجلسة الفريدة) المنعقدة بتاريخ 2023/05/04.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات وخاصة المواد 06-33-42 (الفقرة الأولى)- 43 (الفقرة الأولى)- 48(الفقرة الأولى)- 92- وكذا المادة 94 منه.
- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة باتخاذ مقرر جماعي يقضي باقتناء القطعة الأرضية المقام عليها السوق النموذجي للباعة المتجولين المقاومة 4.
- وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.
- وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: 26
عدد الأصوات المعبر عنها: 26
عدد الأعضاء الموافقين: 26 وهم السادة:

1- محمد بنبيكة	14- نزهة الشليحي
2- رحالي الكمراني	15- عزيزة شعبير
3- محمد الهيطي	16- بوعبيد غربال
4- محمد زيداني	17- هشام حسنابي
5- بناصر اليوسفي	18- بوعزة العيدي
6- نجاة ميري	19- خليل وهبي
7- سناء المحدور	20- محمد الرحماني
8- الحبيب كسمي	21- سعاد محراش
9- فاطنة نشاط	22- محمد سكراط
10- المصطفى العماري	23- لبصير بنعيادة
11- مليكة بعلواش	24- الزهرة البلز
12- عبد الاله حرطيطي	25- محمد حاكمي
13- زهير برحيل	26- حنان شقيمة

عدد الأعضاء الرافضين: (00).
عدد الممتنعين عن التصويت: (00).
ملحوظة : باقي السادة الأعضاء الغير مدرجين ببيان التصويت لم يحضروا العملية.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة وادي زم بإجماع الأصوات المعبر عنها لأعضائه الحاضرين مقرر جماعي يقضي باقتناء القطعة الأرضية المقام عليها السوق النموذجي للباعة المتجولين المقاومة 4 البالغة مساحتها 2013,81 متر مربع ،ذات الرسم العقاري T48088/18.

التوقيعات

رئيس المجلس الجماعي

كاتب المجلس

الحبيب كسمي

النقطة الثامنة : المصادقة على إعادة تخصيص الجزء المتبقي من أرض السوق الأسبوعي الجديد وفق ما يلي:

- خمسة هكتارات (05) قصد إحداث مقبرة لدفن أموات المسلمين.
- أربعة هكتارات (04) قصد إحداث مرافق جماعية.

العـــــرض

في عرضه لهذه النقطة أوضح السيد رئيس المجلس الجماعي بأن الكل يعرف إشكالية المقبرة الحالية وما آلت إليه أمور دفن أموات المسلمين بالمدينة ، وأن الاقتراح السابق بخصوص أرض ورثة كريمة في إطار التوسعة بمقبرة سيدي عبد العزيز لازال ساري المفعول ، فقط يتم انتظار رد وزارة الداخلية حول الدعم ، بحيث أن هناك أخبار حول الموافقة عليه ، موضحا بالقول انه أدرجنا هذه النقطة مرغمين لأن الوضعية أصبحت تحز في النفس ، وأخبر الحضور بأنه ورد اقتراح أخر اليوم بناء على مراسلة ورثة كريمة وهما السيدين محمد وعبد الحميد كريمة تتضمن اقتراحين : أولهما اقتناء القطعة الأرضية المعنية على دفعتين شريطة أن تكونا متتاليتين، والمقترح الثاني إبرام عقد مبادلة مع الجماعة ، وقرأ فحوى الرسالة على الحاضرين ، كما تم توزيع نسخ منها على السادة الأعضاء ، بعده أضاف أنه إذا تم التوصل باعتمادات وزارة الداخلية سنقتني هذه الأرض ، مقترحا بالموازات مع ذلك أن يتم أيضا اتخاذ المقرر المتعلق بإعادة تخصيص الجزء المتبقي من أرض السوق الأسبوعي الجديد خمسة هكتارات (05) قصد إحداث مقبرة لدفن أموات المسلمين في انتظار أيهما سيكون قابلا للتنفيذ ، وفتح باب النقاش.

المنـاقشـــة

محمد سكراط :

في تدخله قال بأن النقطة مهمة ونتفاعل معها ، مشيرا إلى أن أحد أعضاء المجلس الجماعي (محمود مدني) يملك قطعة أرضية مساحتها 02هكتارات بجوار المقبرة الحالية، ومستعد لهذه المبطرة والموافقة على عملية البيع، معبرا عن عدم موافقته على إحداث مقبرة جديدة بأرض السوق الأسبوعي الجديد، مقترحا تعديل المقرر في عملية التصويت ، طالبا الرجوع إلى دورية تنظيم المقابر، مع إمكانية استغلال أراضي أملاك الدولة لهذا الغرض وإدراج ذلك بتصميم التهيئة.

المصطفى العماري:

في تدخله ذكر بأن قانون التعمير لا يسمح بدفن أموات المسلمين إلا في الأماكن المخصصة للمقابر وبالمواقع التي ليست لها صبغة تجارية ، كما أن مسطرة إعادة التخصيص وإدراج ذلك بتصميم التهيئة قد يتطلب مدة قد تستغرق وقتا طويلا، مضيفا أن المكان المقترح غير منصوص عليه في المخطط المديري للتعمير وكذا بتصميم تهيئة المدينة ، طالبا استكمال المفاوضات مع ورثة كريمة ومباشرة الاقتناء وفق عملية التقطير، دون إغفاله إمكانية المبادلة بأرض زردة.

ليصير بنعبادة:

في تدخله ذكر أنه مادام رئيس اللجنة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب والبيئة والمناطق الخضراء صوت بذات اللجنة ضد إحداث مقبرة جديدة بجوار السوق الأسبوعي الجديد بحكم خبرته في مجال التعمير فذلك يكفي لأن رأيه يعتبر صائبا ، وبالتالي وجب البحث عن مكان يكون بعيدا عن مقر السوق الأسبوعي الجديد.

محمد زيداني:
في تدخله ذكر أنه في إطار الاجتماع المشترك طرحت النقطة وصوتنا لصالحها رغم المشكل القانوني مكرها أخاك في ذلك لا بطلا لدعوة الاستعجال القصوى ، إلا أن إحداث مقبرة بجزء من عقار السوق الأسبوعي الجديد قد يطرح عدة اشكالات ، على اعتبار أن هذه المنطقة مقبلة على توسع عمراني ، ناهيك عن تواجد منعرج طرقي خطير بهذا المكان ، وصعوبات أخرى تتمثل في الاكتظاظ في حالة تزامن بعض الوفيات مع يوم السوق الاسبوعي ، ثم مشكل نقل الأموات ، مفضلا الانخراط في مقترح ورثة كريمة ، وكذا العرض المتعلق بالسيد محمود مدني إذا كان الثمن مناسبا.

زهير برحيل:
في تدخله أشار بأن المدينة أصبحت محاصرة من مداخلها الأربعة، ملتمسا التريث وعدم إحداث مقبرة بجوار السوق الأسبوعي الجديد.

بوعزة العبادي:
أشار بأن إحداث مقبرة بجزء من عقار السوق الأسبوعي الجديد شيء غير مقبول على مختلف المستويات ، على اعتبار أن العقار السالف ذكره مخصص لما هو تجاري- اقتصادي، كما ان تزامن عمليات الدفن مع يوم السوق الاسبوعي قد يطرح مشكلا ، مقترحا الانخراط في العرض الذي قدمه ورثة كريمة سواء في إطار التشطير أو المبادلة ، مقترحا بخصوص المبادلة مع ورثة كريمة 5 هكتارات من أرض السوق الأسبوعي ، على أساس أن يفرض عليهم استغلالها فيما هو تجاري أو اقتصادي ، مع الاشتغال على أرض زردة على المدى البعيد لفائدة الأجيال القادمة.

المصطفى العماري:
اقترح الاستمرار في عملية التفاوض مع ورثة كريمة رافضا مسألة المبادلة بأرض السوق الأسبوعي الجديد التي تندرج ضمن ما هو تجاري واستثماري.

بناصر اليوسفي:
في تدخله أشار أنه مادامت الجماعة تفتقر لرصيد عقاري مستدلا بعدم إخراج بعض المشاريع إلى حيز الوجود كدار الصانعة لعدم توفر هذا الوعاء ، لذا فإنه يساند قبول المقترح المقدم من طرف ورثة كريمة ، مذكرا أن المدينة أصبحت محاصرة من الجهات الأربعة، مخبرا الحضور بأن هناك بعض الأشخاص بحي النهضة الذين هم على استعداد للانخراط في هذا الموضوع بحكم توفرهم على قطع أرضية يمكن تخصيصها لإحداث مقبرة جديدة بهذا المكان.

عبد الإله حرطيطي:
أشار أن الحالة أصبحت تستدعي التدخل والاستعجال ، وقال بأن عملية المبادلة لايجب أن تفقل تصميم التهيئة ، ملتمسا اتمام عملية الاقتناء في إطار التوسعة بمقبرة سيدي عبد العزيز مع الورثة المعنيين ووفق عملية التشطير، مع إضافة المقترح الذي تقدم به السيد محمد سكراط حول الأرض الراجعة للسيد محمود مدني .

محمد الهيطي:
قال بأنه كان جديرا الحديث دفعة واحدة على النقطة الثالثة والرابعة والثامنة من جدول أعمال هذه الدورة ، وأنه إذا كان ممكنا تدارك ذلك أن يخصص من اعتماد التحويل البالغ حوالي 146 مليون سنتيم مبلغ 20 أو 30 مليون سنتيم ويعطى للورثة المذكورين كتسبيق.

لبصير بنعيادة:
تساءل في ما إذا كانت أرض ورثة كريمة تتواجد داخل المدار الحضري؟

رئيس المجلس الجماعي:
أجاب أن الأرض المذكورة تتواجد بالمدار الحضري لمدينة وادي زم.
للإشارة أنه بعد إعطاء الكلمة للسيد محمد المسعودي عوض النائب الأول السيد رئيس المجلس ليضع دقائق ، حيث التحق بعدها هذا الأخير بمكانه.
محمد المسعودي:
قال بأنه سيقدم مقترحا والذي اعتبره شخصيا، ويتمثل في استغلال البقعة المتواجدة بأرض السوق الأسبوعي الجديد كمقبرة، إلى جانب المقترح المقدم من طرف ورثة كريمة، متسائلا لماذا لم يقدموا هذا الاقتراح سابقا ؟ مركزا على مسألة اعتماد المقررين والذي تحقق منهما يتم تنزيله.
رحالي الكمراني:
طلب بدوره اعتماد المقترحين وترك الصلاحية للسيد رئيس المجلس في حالة تحقق أحدهما.
رئيس المجلس الجماعي:
أوضح قائلا نحن أمام إشكالية صعبة الحل ، لاسيما الإجراءات الإدارية كمراسلة وزارة الداخلية وانتظار الرد ، وكذا استكمال الوثائق ناهيك عن الدراسات ، وكل ذلك عبر السلم الاداري ، والذي يقابله إكراه الدفن الذي أصبح موضوعه يتطلب الاستعجال بفعل الاكتظاظ ، بحيث أن المعضلة هي أن لا نجد مكانا لدفن أمواتنا ، وبين أن المقترح الذي تقدم به السيد محمد سكراط المتعلق بأرض السيد محمود مدني سيحيل على إشكال أخر يتعلق بحالة التنافي ، مؤكدا أنه بمناسبة تصميم التهيئة المقبل سيتم الاشتغال على اراضي أملاك الدولة أمام مقبرة سيدي عبد العزيز بالمكان قرب خزان المياه " الشاطو " ، ملاحظا بخصوص أرض ورثة كريمة أنه في حالة عدم استغلالها بعد انصرام أجال تصميم التهيئة الحالي قد يقاضون الجماعة بغرض التعويض عن مدة عشرة سنوات ، مما قد يكلف الجماعة حوالي مليار أو مليار ونصف سنتيم كتعويض.
محمد سكراط :
قال بأن مراسلة الورثة يمكن اعتبار توقيعها حجة قانونية ، تحيل على إمكانية المضي في مسطرة الاقتناء معهم ما دامت اعتمادات الاقتناء متوفرة.
زهير برحيل:
ركز تدخله على أهمية الاستمرار في عملية التفاوض مع ورثة كريمة لاقتناء الأرض المعنية.
عبد الإله جرطيطي:
أشار بأن أرض ورثة كريمة فيها مقرر سابق للمجلس بغرض الاقتناء.
المصطفى العماري:
بدوره طلب الاستمرار في التفاوض مع ورثة كريمة ، مع إعطائهم تسبيقا لضمان سير العملية.
ليصير بنعيادة:
قال بأن المعنيين بالمراسلة هم من ضمن الورثة ، مما يحتم طلب الإراثة لكي لا يطرح لاحقا اي مشكل مع الورثة الأخرين.
رئيس المجلس الجماعي:
أجاب بأن جميع الوثائق متوفرة ، ملاحظا بأن الصورة أصبحت واضحة ، والتي تحيل على رفض إحداث مقبرة بأرض السوق الأسبوعي الجديد .
خليل وهبي:
طلب تأجيل النقطة إلى حين اتضاح كل الامور.

للإشارة فقد عوضت السيدة نائبة كاتب المجلس السيد كاتب المجلس لبضعة دقائق، حيث التحق بعدها هذا الأخير بمكانه.

ياسر اليوسفي:

تساءل في كلمته حول إعادة تخصيص أربعة هكتارات (04) بجزء من أرض السوق الأسبوعي الجديد قصد إحداث مرافق جماعية ، عن طبيعة هذه المرافق ؟ لاسيما وأنه في الاجتماع مع السيد الكاتب العام لعمالة الاقليم حول محاربة ظاهرة الكلاب الضالة ، طرحت مسألة مدى توفر الأوعية العقارية لإحداث محجز لهذه الكلاب ، طالبا تخصيص جزء من مساحة 4 هكتارات المذكورة لفائدة ذلك.

بوعزة العبادي:

أوضح بخصوص أربعة هكتارات قصد إحداث مرافق جماعية، بأنه يمكن اتخاذ هذا المقرر، وتناقش من بعد طبيعة هذه المرافق.

محمد سكراط :

طلب عدم تحديد طبيعة هذه المرافق حاليا وتركها بشكل عام تحسبا لأي طارئ.

زهير برحيل:

ساند فكرة السيد محمد سكراط ، مقترحا بدوره اتخاذ مقرر الشق الثاني من النقطة بشكل عام مع تحديد طبيعة هذه المرافق لاحقا وفق الحاجة.

بوعزة العبادي:

التمس إعادة تخصيص الجزء المتبقي من أرض السوق الأسبوعي الجديد (تسعة هكتارات) قصد إحداث مرافق جماعية بدون تحديد طبيعتها.

مقرر عدد 62 بتاريخ 04 ماي 2023.

- النقطة المتعلقة بالمصادقة على إعادة تخصيص الجزء المتبقي من أرض السوق الأسبوعي الجديد وفق ما يلي:
  - خمسة هكتارات (05) قصد إحداث مقبرة لدفن أموات المسلمين.
  - أربعة هكتارات (04) قصد إحداث مرافق جماعية.
- إن مجلس جماعة وادي زم المجتمع في الدورة العادية لشهر ماي2023 في إطار جلسته المفتوحة للعموم (الجلسة الفريدة) المنعقدة بتاريخ 2023/05/04.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات وخاصة المواد 06-33-42(الفقرة الأولى)- 43 (الفقرة الأولى)- 48(الفقرة الأولى)-83-92- 94 وكذا المادة 100 منه.
- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالمصادقة على إعادة تخصيص الجزء المتبقي من أرض السوق الأسبوعي الجديد وفق ما يلي:
  - خمسة هكتارات (05) قصد إحداث مقبرة لدفن أموات المسلمين.
  - أربعة هكتارات (04) قصد إحداث مرافق جماعية.
- وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.
- وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت:	27
عدد الأصوات المعبر عنها:	27
عدد الأعضاء الموافقين:	27 وهم السادة:

1- محمد بنبيكة	15- نزهة الشليحي
2- رحالي الكمراني	16- عزيزة شعير
3- محمد البيطي	17- بوعبيد غربال
4- محمد زيداني	18- هشام حسنابي
5- بناصر اليوسفي	19- بوعزة العيادي
6- نجاة ميزي	20- خليل وهبي
7- سناء المعدور	21- محمد الرحماني
8- الحبيب كسمي	22- سعاد محراش
9- فاطنة نشاط	23- محمد سكراط
10- المصطفى العماري	24- محمد المسعودي
11- مليكة بطواش	25- الزهرة البلز
12- عبد الاله حرملوطي	26- محمد حاكمي
13- زهير برحيل	27- حنان شقيمة
14- محمد مفور	

عدد الأعضـــاء الرافضيـــن: (00).
عدد الممتنعين عن التصويت: (00).
ملحوظة : باقي السادة الأعضاء الغير مدرجين ببيان التصويت لم يحضروا العملية.

يقـــرر مـا يلـــي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة وادي زم بإجماع الأصوات المعبر عنها لأعضائه الحاضرين على مقرر هذه النقطة وفق ما يلي:

- **استمرار التفاوض مع ورثة كريمة قصد الاقتناء في إطار التوسيع للقطعة الأرضية الكائنة بالجهة الغربية لمقبرة سيدي عبد العزيز بوادي زم ، مع إمكانية أداء ثمنها بالتشطير بناء على الطلب الذي تقدم به الورثة، وتخصيص هذه القطعة كمقبرة لدفن أموات المسلمين،**
- **إعادة تخصيص الجزء المتبقي من أرض السوق الأسبوعي الجديد (تسعة هكتارات) قصد إحداث مرافق جماعية.**

التـوقيعـــات

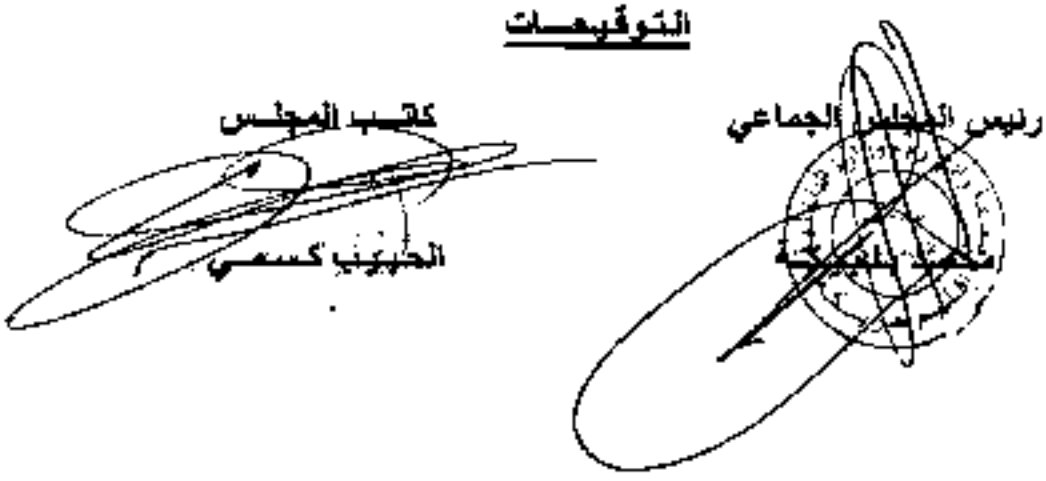

النقطة التاسعة : الدراسة والمصادقة على طلب إبداء اهتمام مقدم من طرف شركة "كازا تيكنيك" قصد الاحتلال المؤقت للملك العمومي لإقامة بناء بالجزء المتبقي من عقار السوق الأسبوعي الجديد.

العـــرض

في عرضه لهذه النقطة أوضح السيد رئيس المجلس الجماعي بأن الجماعة توصلت بطلب إبداء اهتمام مرفق بتصميم مقدم من طرف شركة "كازا تيكنيك" قصد الاحتلال المؤقت للملك العمومي لإقامة بناء بالجزء المتبقي من عقار السوق الأسبوعي الجديد ، وأن المساحة المطلوبة هي 2000 متر مربع كما هو مبين في طلب الشركة المعنية والذي قام بتلاوته على السادة أعضاء المجلس، مضيفا أن مدة تعاقد هذه الشركة مع مجموعة الجماعات الترابية ورديغة هي عشرة سنوات ، وبأن المنشئات المحدثة من طرف الشركة بعد انصرام عقدة الاستغلال التي ستبرمها مع الجماعة ستبقى لهذه الأخيرة والتي قد تستغلها في عدة أشياء ، وفتح باب النقاش.

المنـاقشـــة

محمد سكراط:

في تدخله أشار بأن الطلب الذي تلاه السيد رئيس المجلس كان يجب أن يكون ضمن المرفقات لوثائق الدورة وهذا ليس فيه تشكيك، طالبا نسخة من هذا الطلب.

للإشارة فقد استجاب السيد رئيس المجلس لذلك، حيث وزعت نسخ من الطلب المذكور على السادة الأعضاء، وكذا نسخ من طلب ورثة كريمة.

وتابع السيد محمد سكراط كلمته قائلا هل تمت مطالبة هذه الشركة بأداء ما بذمتها من مستحقات استغلال الملك العمومي ذلك أنها تضع تجهيزاتها بالمطرح الجماعي ، فهناك دفاتر تحملات وجب الخضوع إليها ، بحيث على الشركة المعنية أن تبحث عن مستودعات لآلياتها ولما لا بجماعات أخرى ، مع ضرورة التزامها بقانون الصفقات ، معولا على أن الاحتلال المؤقت للملك العمومي خارج القوانين المؤطرة فيه مسائلة قانونية ، مؤكدا على أن خروقات معاينة وقعت بمدينة بني ملال رصدها تقرير وزارة الداخلية ولازال المشكل قائما ، متسائلا فيما إذا كانت هناك دراسة في الموضوع ؟ بحيث لا يمكن ترك السيد الرئيس ليسقط في مثل هذه المطبات ، مضيفا أن المقرر سيتعارض مع اتفاقية مجموعة الجماعات الترابية ، قائلا هل موجهو الرسالة مطلعين على الاتفاقية المذكورة ؟ على اعتبار أن هناك مساطر وجب احترامها ، لذا - يقول - حوربت لكي لا أدخل المجموعة المعنية والتي تساهم فيها الجماعة بمليار و400 مليون سنتيم ، وبالتالي وجب على هذه الشركة مادامت حائزة على صفقة بأن تتجه للكراء كما سبق وأن قامت بذلك شركة "تيكميد" التي اكترت بطريق السماعلة ، مشددا على أن الشخص الموجود بقسم الجماعات الترابية لايجب أن يتحكم في المجلس الجماعي الذي له استقلاليته في اتخاذ القرار لأنه إذا كان يريد أن نصل معه إلى القضاء فلا مانع في ذلك .

محمد زيدافي:

بين في تدخله أن طلب إبداء اهتمام المقدم من طرف شركة "كازا تيكنيك" قصد الاحتلال المؤقت للملك العمومي لإقامة بناء بالجزء المتبقي من عقار السوق الأسبوعي الجديد يبقى مبهما وعبارة عن فخ ، لأنه ليست هناك ضمانات من طرف الشركة المعنية ، كما أنهم في حالة التزامهم هل لهم دراسة في الموضوع ؟ لأنه غير محددة طبيعة هذا البناء ، ناهيك عن استغلالهم لمساحات

بالمطرح العمومي دون سند قانوني ، مما يحتم معاينة ذلك وانذارهم ، ملحا على ضرورة توفر دراسة تقنية ودفتر تحملات.

بوعزة العيادي:

بين بأن طلب إبداء اهتمام المقدم من طرف شركة "كازا تيكنيك" قصد الاحتلال المؤقت للملك العمومي لإقامة بناء يجب أن يكون فيه رابح – رابح ، لأنه إذا كانت نتيجته ثمنا زهيدا فذلك ليس في صالحنا تنمويا ، لأنهم سيستغلون هذا المكان الذي من المفيد توظيفه لصالح مشروع افضل تكون فيه مردودية لصالح الجماعة.

زهير برحيل:

قال أنه قبل الحديث في النقطة ، فإنه يحيط المجلس علما باجتماع مجموعة الجماعات الترابية ورديغة في إطار دورتها العادية بتاريخ 03 ماي 2023 والذي تضمن جدول أعماله نقطتين تتعلق إحداهما بالدراسة والمصادقة على الملحق رقم 1 لاتفاقية التدبير المفوض ، والأخرى تهم عرض شركة " ورديغة للبيئة" حول تنفيذ عقدة كنس ، جمع ونقل النفايات بإقليم خريبكة، ملاحظا أن مقر الشركة بخريبكة ورئيس المجموعة من خريبكة علما أن هذه الأخيرة لازالت لم تلتحق بعد بالمجموعة . وفي إطاره أخبر الحضور بأنه طلب من المجموعة الحصول على دفتر التحملات ، وتمت مساءلتها عن تقدم الأشغال بمركز التحويل بالمفاسيس لكي لا يظل المطرح العمومي بوادي زم كما هو عليه بفعل أكوام النفايات التي يستقبلها وكانت الأجوبة محبطة ، مضيفا بالقول أنه ليست لنا نيابة بالمجموعة بل تمت محاربتنا في إطار اللجنة التي نقوم عليها وتم تجميدها ونحن نؤدي كجماعة مليار و400 مليون سنتيم والنفايات توضع بوادي زم ، ملاحظا بأن الشركة المذكورة ولما يزيد عن السنة لم يسبق أن وقعت عليها غرامات ، كما لم يطرأ اي تغيير أو تجديد رغم ارتفاع مساهمة الجماعة ، وقال نتعرض لمضايقات بالمجموعة ووصفنا بأننا نعيش المراهقة السياسية، وبالتالي فإهانة ممثل وادي زم فيها إهانة للمدينة ، ملتمسا الانصاف وتوجيه مراسلة للمجموعة لرد الاعتبار لممثل الجماعة، واستدعاء السيد رئيس المجموعة للمجلس.

وفيما يتعلق بطلب الشركة موضوع النقطة بين بأن هذه المنشئات لن تكون ذات فائدة.

رئيس المجلس الجماعي:

قال بأني سبق وأن وعدت بإدراج نقطة بجدول أعمال الدورة الاستثنائية حول مجموعة الجماعات الترابية مع دعوة السيد رئيس المجموعة لحضورها ، وسيتم الحرص على هذه المسألة.

زهير برحيل:

أشار بأن السيد عامل الإقليم على علم بمهزلة ما يقع بمجموعة الجماعات الترابية ورديغة.

عبد الإله حرطيطي:

عبر في كلمته عن إدانته لما تعرض له ممثل المجلس الجماعي من استفزاز بمجموعة الجماعات الترابية ، مستفسرا من جهة أخرى حول مدى احترام الشركة للمواصفات في إطار طلب الاحتلال المؤقت للملك العمومي لإقامة بناء ، وهل لا يتعارض ذلك مع تصميم التهيئة ؟ وفي حالة انتهاء عقد الاستغلال هل سيفكك هذا البناء أم سيباع ؟

محمد الوبطي:

في مداخلته لفت الانتباه إلى أن الشركة طلبت الاستفادة في الموضوع من 2000 متر مربع وقد تتجاوز ذلك ، كما أنهم قد يضعون أشياء لا علاقة لها بلوجستيك الشركة.

لبصير بنعيادة:
أثناء تدخله طلب سلك المساطر القانونية المتبعة في الموضوع ، حيث استدل بمشروع خزانات للحبوب بجماعة المعادنة وفق عملية كراء رفض من طرف المصالح المختصة على اعتبار أنه ممنوع الكراء المباشر ووجوب مباشرة العملية وفق صفقة.

رئيس المجلس الجماعي:
أشار بأن أرض المطرح العمومي ليست ملكا للجماعة ، ووعائها سلالي جزء منه يرجع لجماعة المعادنة وآخر يعود لجماعة بني سمير، لذلك لا يمكن استخلاص واجبات استغلال عقار المطرح المذكور، موضحا أن أسباب طرح النقطة كان بناء على مقتضيات القانون 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية الجماعية ، ولاسيما المادة 16 منه، بحيث قرأ المادة المذكورة على السادة الحاضرين، مشيرا أن العملية فيها رابح - رابح ، ذلك أنه سيتم تقاضي واجبات استغلال مساحة 2000 متر مربع وتبقى للجماعة المنشآت عند نهاية عقد الاستغلال ، وفق دفتر تحملات ستتم مناقشته والمصادقة عليه بالمجلس.

ياسر اليوسفي:
قال بأنه لن يتحدث عن الشق القانوني ، وبالتالي إذا كنا نريد ضرب عصفورين بحجرة واحدة فإن البناء يجب أن يكون وفق تصورنا نحن.

رئيس المجلس الجماعي:
قال بأنه يشجب ويدين ما تعرض له السيد زهير برحيل بمجموعة الجماعات الترابية ورديغة لأن من لم يحترم أحدنا فهو لم يحترمنا جميعا ، معلنا تضامنه اللامشروط معه.

محمد زيداني:
عبر بدوره عن شجبه لما تعرض له السيد زهير برحيل بالمجموعة معلنا تضامنه معه.

رئيس المجلس الجماعي:
قال بأنه سيتم المرور لعملية التصويت المتعلقة بالنقطة ، مع التذكير بضرورة الرجوع للمجلس بخصوص دفتر التحملات.

مقرر عدد 63 بتاريخ 04 ماي 2023.

- النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على طلب إبداء اهتمام مقدم من طرف شركة "كازا تيكنيك" قصد الاحتلال المؤقت للملك العمومي لإقامة بناء بالجزء المتبقي من عقار السوق الأسبوعي الجديد.
- إن مجلس جماعة وادي زم المجتمع في الدورة العادية لشهر ماي2023 في إطار جلسته المفتوحة للعموم (الجلسة الفريدة) المنعقدة بتاريخ 2023/05/04.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات وخاصة المواد 06-33-42(الفقرة الأولى)- 43 (الفقرة الأولى)- 48(الفقرة الأولى)- وكذا المادة 94 منه.
- وبناء على مقتضيات الظهير الشريف رقم : 1.21.74 صادر في 3 ذي الحجة 1442(14 يوليوز 2021) بتنفيذ القانون 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية الجماعية ، ولاسيما المادة 16 منه.
- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على طلب إبداء اهتمام مقدم من طرف شركة "كازا تيكنيك" قصد الاحتلال المؤقت للملك العمومي لإقامة بناء بالجزء المتبقي من عقار السوق الأسبوعي الجديد.
- وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

- وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: 27

عدد الأصوات المعبر عنها: 26

عدد الأعضاء الموافقين: 26 وهم السادة:

1-	محمد بنبركة	14-	محمد مانور
2-	رحالي الكبراني	15-	نزهة الشليحي
3-	محمد الهيطي	16-	عزيزة شعير
4-	محمد زيداني	17-	بوعبيد شريال
5-	بناصر اليوسفي	18-	هشام حسنابي
6-	نجاة مبوي	19-	بوعزة العبادي
7-	سناء المعدور	20-	لبصير بنعبادة
8-	الحبيب كسمي	21-	محمد الرحماني
9-	فاطنة نشاط	22-	سعاد محراش
10-	المصطفى العماري	23-	محمد المسعودي
11-	مليكة بعلواش	24-	الزهرة الباز
12-	عبد الاله حرطيطي	25-	محمد حاكمي
13-	زهير برحيل	26-	حنان شقيمة

عدد الأعضاء الرافضين: (00).

عدد الممتنعين عن التصويت: (01) وهو السيد محمد سكراط.

ملحوظة : باقي السادة الأعضاء الغير مدرجين ببيان التصويت لم يحضروا العملية.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة وادي زم بإجماع الأصوات المعبر عنها لأعضائه الحاضرين بالموافقة على طلب إبداء اهتمام مقدم من طرف شركة " كازا تيكنيك " قصد الاحتلال المؤقت للملك العمومي لإقامة بناء بالجزء المتبقي من عقار السوق الأسبوعي الجديد، لاستغلال مساحة ألفين(2000) متر مربع بالعقار السالف الذكر، وفق دفتر تحملات.

التوقيعات

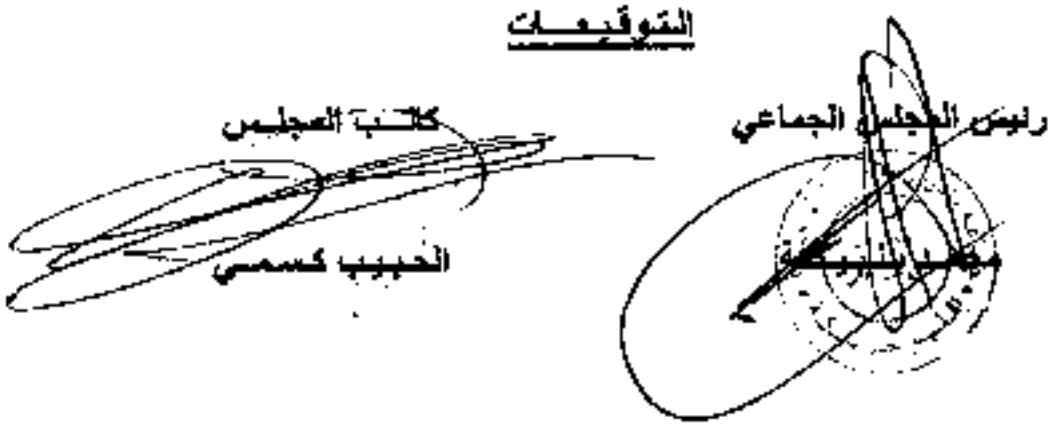

النقطة العاشرة: اتخاذ قرار تنظيمي بالترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العمومي بدون إقامة بناء.

العـــرض

في عرضه لهذه النقطة طلب السيد رئيس المجلس الجماعي من السيد حسن ممدوح المكلف بمديرية المصالح الجماعية التوضيح للسادة الأعضاء الفرق بين الاحتلال المؤقت للملك العمومي بدون إقامة بناء والاحتلال المؤقت مع إقامة بناء، يلي ذلك فتح باب النقاش.

حسن ممدوح (المكلف بمديرية المصالح الجماعية):

أوضح بأن الترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العام بدون إقامة بناء، منصوص عليه بالمادة 15 من القانون 19-57 المتعلق بنظام الأملاك العقارية الجماعية، والذي بمقتضاه يرخص في هذا الصدد بموجب قرار لرئيس مجلس الجماعة الترابية بناء على قرار تنظيمي ينشر بالجريدة الرسمية للجماعات الترابية ، ويتخذ القرار التنظيمي المذكوربعد مداولات المجلس.

أما المادة 16 من القانون المذكورأعلاه فتنص على أنه يرخص بالاحتلال المؤقت للملك العام بإقامة بناء بموجب قرار لرئيس مجلس الجماعة الترابية ، يتخذ بعد مداولات مجلسها ، فإذا كان الغرض من الاحتلال المؤقت تجاريا أو صناعيا أو مهنيا ، يتخذ رئيس المجلس القرار المشار إليه في الفقرة الاولى من هذه المادة، بعد إجراء مزايدة عمومية ، بعد طلب إبداء اهتمام عند الاقتضاء ، وذلك بناء على دفتر تحملات وثمن افتتاحي، مصادق عليهما مسبقا من طرف المجلس.

المنـاقشـــة

ليصير بنعيادة:

تساءل فيما إذا لم يكن هذا القرار التنظيمي متوفرا من قبل لذى الجماعة ؟

عبد الاله حرطيطي:

اقترح عند اتخاذ قرار تنظيمي في شأن تنظيم شغل الملك الجماعي العام مؤقتا لأغراض تجارية أو مهنية دون إقامة بناء تعميمه ليطبق في سائر المدينة ، مشيرا إلى أنه يجب الانتباه في المسألة إلى أن العديد من الباعة يحتلون الملك العمومي مشكلين عرقلة في السير والمرور، وهو ما يستدعي البحث فيما إذا كان هؤلاء الباعة مرخصين ؟ خاصة وأن المسألة لها علاقة بالمداخيل المالية للجماعة والتي لايجب أن تضيع عليها.

محمد سكراطو:

أشاربأن النقطة واضحة ، وقال عندما ننتقد فذلك لأننا في المعارضة التي هي حق دستوري ، ولكن في إطار الأغلبية يجب أن يكون الانتقاد بالبيت الداخلي ، مضيفا أن النقطة تدخل ضمن اختصاصات الرئيس.

عبد الاله حرطيطي:

قال للتوضيح أنه إذا كنا في التسيير ونبدي ملاحظات فذلك من أجل التنوير، وانه شخصيا لا يدخل ضمن تشكيلة مكتب المجلس ولا يحضر مداولاته ، لذا فهو عندما يبدي رايه فليس لأنه يضع رجلا هنا واخرى هناك.

مقرر عدد 64 بتاريخ 04 ماي 2023.

- النقطة المتعلقة باتخاذ قرار تنظيمي بالترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العمومي بدون إقامة بناء.
- إن مجلس جماعة وادي زم المجتمع في الدورة العادية لشهر ماي2023 في إطار جلسته المفتوحة للعموم (الجلسة الفريدة) المنعقدة بتاريخ 2023/05/04.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات وخاصة المواد 06-33-42(الفقرة الأولى)- 43 (الفقرة الأولى)- 48(الفقرة الأولى) ، وكذا المادة 100 منه.
- وبناء على مقتضيات الظهير الشريف رقم: 1.21.74 صادر في 3 ذي الحجة 1442(14 يوليوز 2021) بتنفيذ القانون 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية الجماعية ، ولاسيما المادة 15 منه.
- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة باتخاذ قرار تنظيمي بالترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العمومي بدون إقامة بناء.
- وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.
- وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: 27
عدد الأصوات المعبر عنها: 25
عدد الأعضاء الموافقين: 25 وهم السادة:

1- محمد بنيكة
2- رحالي الكمراني
3- محمد الهيطي
4- محمد زيداني
5- بناصر أبوسفي
6- نجاة ميري
7- سناء المعدور
8- الحبيب كسمي
9- فاطنة نشاط
10- المصطفى العماري
11- ملوكة بعلواش
12- عبد الاله حرطيطي
13- زهير برحيل
14- محمد مانور
15- نزهة الشليحي
16- عزيزة شعيير
17- بوعبيد غربال
18- هشام حسنابي
19- بوعزة العبادي
20- ليصير بنعبادة
21- خليل وهبي
22- سعاد محراش
23- محمد المسعودي
24- الزهرة الباز
25- محمد سكراط

عدد الأعضاء الرافضين: (00).

عدد الممتنعين عن التصويت: (02) وهما:

1- السيد : محمد حاكمي
2- السيدة :حنان شقيمة

ملحوظة : باقي السادة الأعضاء الغير مدرجين ببيان التصويت لم يحضروا العملية.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة وادي زم بإجماع الأصوات المعبر عنها لأعضائه الحاضرين على قرار تنظيمي في شأن تنظيم شغل الملك الجماعي العام مؤقتا لأغراض تجارية أو مهنية دون إقامة بناء التالي:

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
جهة بني ملال خنيفرة
إقليـــم خريبكـــة
جماعـــة وادي زم
قسم الشؤون الإدارية والقانونية
والمالية
والاقتصادية والاجتماعية
والرياضية
مصلحة كتابة المجلس والشؤون
الاجتماعية والمجتمع المدني

قرار تنظيمي جماعي عدد.....بتاريخ.....

في شأن تنظيم شغل الملك الجماعي العام مؤقتا لأغراض تجارية أو مهنية دون إقامة بناء

إن رئيس جماعة وادي زم.

- بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.21.74 صادر في 3 ذي الحجة 1442 (14 يوليوز 2021) بتنفيذ القانون 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية الجماعية ولا سيما المادة 15 منه.
- بناء على القرار الجبائي رقم 10 بتاريخ 15 يوليوز 2020 المحدد لنسب وأسعار الضرائب والرسوم الحقوق والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة وادي زم.
- بناء على مداولات المجلس الجماعي لمدينة وادي زم في دورته العادية لشهر ماي بتاريخ 04 – 05– 2023.
- يقرر مـــا يلي :

الفصل الأول :يمنع منعا كليا شغل الملك الجماعي العام لأغراض تجارية أو مهنية بدون ترخيص قانوني مسبق.

الفصل الثاني : لا يمكن الترخيص بشغل الملك الجماعي العام دون إقامة بناء إلا في الشوارع التي يفوق عرض أرصفتها 8 أمتار والمساحات الخضراء العامة وميادين الألعاب والمساحات المباحة المختلفة المخصصة للتظاهرات الثقافية والترفيهية والرياضية والبيئية.

الفصل الثالث : يمكن الترخيص بشغل الملك الجماعي العام مؤقتا دون إقامة بناء لأغراض تجارية أو مهنية حسب الحالات التالية :

أ) إما بوضع سلع أو بضائع أو آلات أو أدوات أو كراسي وفي هذه الحالة يمكن للمستفيد من استغلال الملك الجماعي العام مؤقتا بوضع ما سلف ذكره نهارا وسحبه ليلا دون إقامة حواجز أو بناء رواق أو سياج.

ب) وإما بوضع ألعاب للأطفال، وفي هذه الحالة يجب على طالب الرخصة أن يتقدم بتصميم بياني وموقع الاستغلال.

الفصل الرابع : تسلم رخصة شغل الملك الجماعي العام إلى المستفيد شخصيا بعد أدائه الرسوم والواجبات المترتبة على هذا الترخيص مسبقا إلى صندوق وكيل المداخيل في بداية كل ربع سنة.

الفصل الخامس : تعتبر رخصة شغل الملك الجماعي العام رخصة مؤقتة تسلم بصفة نفعية وتدخل حيز التطبيق ابتداء من تاريخ تسليمها للمعني بالأمر وأدائه الرسوم والواجبات أو بخرق شروط الرخصة.

الفصل السادس : تسلم هذه الرخصة للمستفيد شخصيا وبصفة مؤقتة، ويمكن سحبها منه عند مخالفته لمقتضيات هذا القرار وللقوانين الجاري بها العمل أو كلما دعت المصلحة العامة إلى ذلك، ولا يمكن لصاحبها المطالبة بأي تعويض كيفما كان نوعه وعليه إرجاعها إلى المصلحة التي تسلمها منها في حالة استغنائه عنها.

الفصل السابع : إن رخصة شغل الملك الجماعي رخصة شخصية لا يسمح لصاحبها بتفويتها إلى الغير وعليه أن يلصقها في مكان بارز بمحل تعاطي حرفته حتى يكون الاطلاع عليها سهلا من طرف الإدارة والعموم.

الفصل الثامن : كل مخالفة لمقتضيات هذا القرار، تستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة في حقه : إما بحجز البضائع المعروضة على الرصيف أو إزالة ما تم بناؤه على نفقة المخالف بعد إنذار المعني بالأمر.

الفصل التاسع : كل من استغل الملك الجماعي بدون رخصة قانونية أو بطريقة عشوائية يعتبر مخالفا للقانون يجب اتخاذ الإجراءات الزجرية في حقه طبقا للقانون رقم 57.19 الصادر بتاريخ 14 يوليوز 2021 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية.

الفصل العاشر : تعتبر المقتضيات السالفة الذكر بمثابة القرار المنظم لشغل الملك الجماعي العام لأغراض تجارية أو مهنية قصد القضاء على ظاهرة الاستغلال العشوائي للرصيف وحفاظا على جمالية ساحات وشوارع المدينة وذلك تفاديا لعرقلة السير والجولان.

الفصل الحادي عشر : يعهد بتنفيذ هذا القرار تحت إشراف السيد رئيس المجلس الجماعي لوادي زم إلى السيد مدير المصالح الجماعية والمصالح الجماعية المختصة والقابض الجماعي كل في دائرة اختصاصاته.

وادي زم في : .....

أشر عليه بتاريخ .....

رئيس جماعة وادي زم

التوقيعات

رئيس المجلس الجماعي

محمد بنبيكة

كاتب المجلس

الحبيب كسمي

النقطة الحادية عشرة: اتخاذ مقرر جماعي يقضي بالاحتلال المؤقت للملك العمومي بإقامة بناء ، مع دراسة الوضعية الحالية للأكشاك بالمدينة.

العـــرض

في عرضه لهذه النقطة، طلب السيد رئيس المجلس الجماعي لمدينة وادي زم من السيد حسن ممدوح المكلف بمديرية المصالح الجماعية إعطاء نبذة حول وضعية الأكشاك بالمدينة، وتنوير السادة الأعضاء في هذا الشأن ، بلي ذلك فتح باب النقاش.

حسن ممدوح (المكلف بمديرية المصالح الجماعية):

أوضح بأن موضوع الأكشاك يرجع تاريخه لفترات سابقة ، والعدد المرخص له يبلغ 32 كشك منها 23مشيدة، و 9 أخرى غير مشيدة ، كما أن المستغل منها حاليا 20 كشك وبها مجموعة من الوضعيات ، و3 أكشاك مغلقة، وكشك واحد في وضعية سليمة تم تجديد الرخصة المتعلقة به بتاريخ 2013/02/19 وانتهت بتاريخ 2023/02/19 ، مشيرا بأن جميع الأكشاك المتبقية وعددها 22 وضعيتها غير سليمة ، بحيث لم تجدد رخص الاحتلال منذ سنة 2016 ، مذكرا بأن القانون الجديد بهذا الخصوص ينص على مسألة تحديد الأمكنة يليها تحديد الثمن الافتتاحي من طرف لجنة التقويم الإدارية المختصة تتلوها عملية السمسرة وفق دفاتر تحملات.

المنـاقشـــة

رئيس المجلس الجماعي:

ذكر على أنه لا بد من خلق أكشاك أخرى تسمح للشباب العاطلين بالاستفادة وذلك كمساهمة من الجماعة في هذا المجال، خاصة وأن الضرورة تحتم معالجة ظاهرة البطالة بالمدينة وخلق فرص الشغل.

ليصير بنعيادة:

تساءل بداية فيما إذا كان المستفيد في إطار الاحتلال المؤقت للملك العمومي مع إقامة بناء سيترك هذا البناء بعد انتهاء مدة الترخيص ؟ مشيرا أن البث في الأكشاك المغلقة يرجع الاختصاص فيه إلى المحاكم ، وأضاف أنه كانت الجماعات في السابق هي التي تقوم ببناء هذه الأكشاك وتقوم بكرائها وفق مسطرة المزاد العلني ، طالبا الحرص في هذا الموضوع.

محمد سكراط:

قال بأن الأكشاك هي الدجاجة التي تبيض ذهبا، مسجلا بأنه وجب على رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات أن يأتي بمجرد لوضعية الأكشاك بحكم مسؤوليته السياسية والتدبيرية وليس مدير المصالح بالنيابة ، مشيرا أن هناك من ذوي بعض الموظفين من هم مستفيدون من أكشاك ، ملحا على دور رئيس اللجنة السالف ذكرها لتقديم تقرير في موضوع الأكشاك، وقال نحن معكم لخلق رواج اقتصادي ، لكني أتساءل هل قامت المصلحة المختصة بمراسلة المستفيدين من الأكشاك بعد انتهاء مدة سريان عقودهم؟ موضحا أنه في تقديره أن لايقتي عليه الموظف في الموضوع بل ذلك مسؤولية رئيس اللجنة ومن لا يقدر على المسؤولية فليستقيل.

ياسر اليومني:

قال بأن القانون التنظيمي14-113 المتعلق بالجماعات لا يلزم رئيس اللجنة بالإدلاء بتقرير مستدلا أنه في إحدى الدورات السابقة حول نقطة مدرجة بجدول الأعمال جاءت مراسلة وتم تغيير منحى النقاش ، مضيفا أن النقطة واضحة ، بحيث نعطي مقترحات والرئيس له الصلاحية في إطار المتابعة مع أعضاء المكتب الوقوف على الموضوع.

زهير برحيل:

تساءل في سياق اتخاذ المجلس لمقرر في الموضوع عن مسألة تحديد الأماكن وشروط الاستفادة وتوقيت ذلك؟

رئيس المجلس الجماعي:

أوضح أنه بعد اتخاذ المقرر موضوع المناقشة، سيتم تكوين لجنة لمتابعة النقطة ومن ضمنها مسألة تحديد الأماكن التي ستقام عليها الأكشاك.

المصطفى العماري:

أكد على ضرورة الاشتغال على الموضوع في إطار مكتب دراسات أو لجنة مشكلة من أعضاء المجلس والموظفين ، على أساسها توضع تصاميم أماكن وضع الأكشاك ، موضحا بأن هناك عدة أماكن يمكن استغلالها لهذا الغرض .

عبد الاله حرطيطي:

ثمن في مداخلته اتخاذ هذا المقرر الذي سيفتح مجال التشغيل للشباب العاطل ، أو الذين لم يحالفهم الحظ لإكمال مشوارهم الدراسي ، مقترحا بأن تحدث الجماعة بالممر الأخضر أكشاك صديقة للبيئة (أكشاك ايكولوجية) انسجاما مع خاصية هذا الموقع.

بوعزة العبادي:

ذكر في كلمته بأن موضوع الأكشاك بالمدينة جديد – قديم ، منها ما هو مستغل ومنها ما هو غير ذلك ، مما يحتم تسوية وضعيتها القانونية، مع مراعاة جمالية المدينة وأن تكون صديقة للبيئة لا أن تحول إلى بناء عشوائي ، مذكرا أنه كانت مراسلات بالمجلس السابق لأصحاب هذه الأكشاك علما أن هؤلاء قاموا بالبناء كل حسب وضعيته ، مما قد يطرح عدة اشكالات قد تمتد للمحاكم ، مقترحا إحداث لجنة لإحصاء هذه الأكشاك ومراسلتهم حول مدى استعدادهم للاستمرار في استغلالها ، على اعتبار أن هناك عدة حالات يجب التعامل معها ، متسائلا فيما إذا كانت هناك رغبة للمجلس في إحداث أكشاك جديدة؟

رئيس المجلس الجماعي:

ذكر بأن المسألة قانونية محضة وتندرج ضمن مقتضيات القانون 19 – 57 المتعلق بنظام الأملاك العقارية الجماعية لاسيما المادة 16 منه ، ولكي لا يتم الرجوع للوراء فإنه لتنظيم المدينة لايجب الاشتغال بالعاطفة ، وإنما العمل بحزم في العديد من الأمور، موضحا بأن موظفي الشرطة الادارية الجماعية قاموا مشكورين بعمل جبار وجاءوا بإحصائيات في إطار رغبتنا لتقنين هذه الأشياء ، وهو ما استدعى المداولة في الموضوع ، شاكرا من هذا المنبر أطر الجماعة على كل المجهودات التي يقومون بها ، ملفتا الانتباه أنه بالنسبة للأكشاك الجديدة سيدرس الموضوع في إطار لجنة المرافق العمومية والخدمات وستتم دراسة مختلف التفاصيل المتعلقة بالموضوع كل في نطاق اختصاصه.

مقرر عدد 65 بتاريخ 04 ماي 2023.

- النقطة المتعلقة باتخاذ مقرر جماعي يقضي بالاحتلال المؤقت للملك العمومي بإقامة بناء، مع دراسة الوضعية الحالية للأكشاك بالمدينة.
- إن مجلس جماعة وادي زم المجتمع في الدورة العادية لشهر ماي2023 في إطار جلسته المفتوحة للعموم (الجلسة الفريدة) المنعقدة بتاريخ 2023/05/04.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات وخاصة المواد 06-33-42(الفقرة الأولى)- 43 (الفقرة الأولى)- 48(الفقرة الأولى)- وكذا المادة 94 منه.
- وبناء على مقتضيات الظهير الشريف رقم : 1.21.74 صادر في 3 ذي الحجة 1442(14 يوليوز 2021) بتنفيذ القانون 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية الجماعية ، ولاسيما المادة 16 منه.
- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة باتخاذ مقرر جماعي يقضي بالاحتلال المؤقت للملك العمومي بإقامة بناء ، مع دراسة الوضعية الحالية للأكشاك بالمدينة.
- وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.
- وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت:	28
عدد الأصوات المعبر عنها:	28
عدد الأعضاء الموافقين:	28 وهم السادة:

1-	محمد بنبيكة	15-	نزهة الشليحي
2-	رحالي الكمراني	16-	عزيزة شعبير
3-	محمد الميطي	17-	بوعبيد غربال
4-	محمد زيداني	18-	هشام حسنابي
5-	بناصر البوسفي	19-	بوعزة العبادي
6-	نجاة ميري	20-	محمد الرحماني
7-	سناء المعدور	21-	نبسير بنعيادة
8-	الحبيب كسمي	22-	خليل وهبي
9-	فاطنة نشاط	23-	سعاد محراش
10-	المصطفى العماري	24-	محمد المسعودي
11-	مليكة بعلواش	25-	الزهرة البازّ
12-	عبد الاله حرطيطي	26-	محمد سكراط
13-	زهير برحيل	27-	محمد حاكمي
14-	محمد مانور	28-	حنان شقيمة

عدد الأعضـــاء الرافضيـــن: (00).
عدد الممتنعين عن التصـويت: (00).
ملحوظة : باقي السادة الأعضاء الغير مدرجين ببيان التصويت لم يحضروا العملية.

يقـرر مـا يلـي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة وادي زم بإجماع الأصوات المعبر عنها لأعضائه الحاضرين على مقرر جماعي يقضي بالاحتلال المؤقت للملك العمومي بإقامة بناء، مع متابعة دراسة الوضعية الحالية للأكشاك بالمدينة.

التـوقيعـــات

كاتـب المجلـس

الحبيب كسمي

رئيس المجلس الجماعي

محمد بنبيكة

النقطة الثانية عشرة: اتخاذ مقرر يقضي بإحالة طلب عزل السيد محمد الهبطي من عضوية مكتب المجلس الجماعي لمدينة وادي زم إلى المحكمة الإدارية.

العـــرض

في مطرحه لهذه النقطة أشار السيد رئيس المجلس الجماعي بأنها ادرجت بجدول أعمال هذه الدورة بناء على طلب تقدم به الإخوان بالمجلس وبناء على المادة 40 من القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات ، مذكرا أنهم كانوا يطالبون بتطبيق مقتضيات المادة 68 من القانون التنظيمي المذكور، وأضاف قائلا أنه بعدما توصلنا بطلبهم وأدرجنا النقطة ، ناقشناها داخل مكتب المجلس ، وقامت المصالح المختصة بإدارة الجماعة بعرض سيتلوه بعجالة ، أو توزيعه إذا أراد الاخوان الاستئناس به وشرع في تلاوته ، والذي جاء فيه ما يلي :" حول النقطة الثانية عشرة المدرجة بجدول أعمال الدورة العادية لشهر ماي 2023 حول اتخاذ مقرر يقضي بإحالة طلب عزل السيد محمد الهبطي من عضوية مكتب المجلس الجماعي لمدينة وادي زم إلى المحكمة الإدارية ، أوضح بأن النقطة المذكورة تم ادراجها بناء على المادة40 من القانون التنظيمي للجماعات، بناء على طلب مسجل بمكتب الضبط بالجماعة بتاريخ2023.04.05 تقدم به 22 عضوا من أعضاء المجلس بشأن تطبيق مقتضيات المادة 68 من القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات في حق النائب الثاني للرئيس السيد محمد الهبطي ، للإشارة فالمعني بالأمر مفوض له بقرار رقم 07 بتاريخ 11 غشت 2022 مهام تفويض الإمضاء على الوثائق المتعلقة بمصلحة الأشغال والتجهيز والدراسات التقنية ، واستنادا على فحوى الطلب المشار إليه أعلاه على اعتبار حيثياته تتمثل في كون الموقعين بحكم تمثيلهم للساكنة فقد توصلوا بشكايات متكررة من عدة مواطنين يعانون من توقف وتضرر مصالحهم جراء المدة الطويلة التي يستغرقها الحصول من الجماعة على رخص الربط بالماء الصالح للشرب والكهرباء والصرف الصحي ، رغم ترددهم المستمر على الإدارة ، لغياب العضو المعني بصفة متكررة عن مصلحة الأشغال والتجهيز والدراسات التقنية المفوض له بها الإمضاء.

وحيث تم إدراج النقطة وفق ما أشير إليه ، كان جديرا القيام بجرد لعدد الرخص الموقعة من طرف السيد النائب المذكور وفق ما يلي :

السنة	رخص الربط بالماء	الكهرباء	الصرف الصحي
2022	55 رخصة من أصل 320 رخصة (من شهر شتنبر إلى غاية شهر دجنبر)	11 رخصة من أصل 30 رخصة	02 رخص من أصل 120 رخصة
2023	01 رخصة من أصل 84 (من شهر يناير إلى غاية شهر أبريل) وتم توقيعها بعد وضع الطلب المذكور اعلاه.	0 رخصة من أصل 23	0 رخصة من أصل33

وللمجلس واسع النظر.

للإشارة فقد طلب السيد محمد سكراط في إطار نقطة نظام تمكين السادة أعضاء المجلس من التقرير الذي تلاه السيد رئيس المجلس ، وهو ما تمت الاستجابة له من طرف هذا الأخير ، حيث وزعت نسخ منه على السادة الأعضاء الحاضرين، مع إعطائهم مهلة للاطلاع عليه ، فسح بعدها مجال المناقشة .

المناقشة

محمد الهبطي:

تناول الكلمة متسائلا عن تقرير الإدارة الذي قدمه السيد رئيس المجلس والمتضمن لسنة 2022 ، بحيث تساءل عن التاريخ الذي أسند له فيه التفويض ، تأسيسا على أن المسائل يجب أن تكون مضبوطة ، وقال موجها كلامه للسيد رئيس المجلس " إيلا بغيتي تلعب شي لعبة تلعبها صحيحة ما تلعبهاش خاطئة"، وبين أنه أعطيه التفويض في شهر 8 واحتسبت عليه سنة 2022 كاملة ، وبالتالي فالتفويض لم يحصل عليه إلا بعد أن قامت المعارضة وطالبت به لفائدته ، قائلا" بقا لينا عنبوسو راسك باش تعطيني التفويض" وتساءل هل أنا مستفيد من الوضع رهن اشارة الجماعة مثلك وفيما إذا كان ينطبق علي الفصل 57 كنائب للرئيس؟ طالبا جوابا، وقال بأنه لا ينطبق عليه ، وأضاف بأنه قال بمحضر المكتب ولا يعرف فيما إذا كان ما جاء به ورد بالخطء ، لأنه قال بأن عمله هو الذي خارج المدينة ، في حين أن سكنه بها ، وأن الكاتب كتب بأني أقطن خارج المدينة ، وقال بأن عمله هو بالمغرب كاملا من الشمال إلى الجنوب، وأن أهم شغل عنده حاليا وفي الوقت الراهن بمدينة الداخلة بالضبط ، مضيفا أن الرئيس في مرض والده قال له وبحضور زيداني " سير قابل ابيك"، مكررا كلامه للسيد رئيس المجلس أنه إذا أردت أن تلعب شيئا فالعبه صحيحا " سنيتي بنادم على ورقة وهو ممكين صاوم راك فطرتيهم" وأنك السيد الرئيس لم تتوصل بأية شكاية ، وأين هي وأنت المداوم على البلدية؟ وأين هي شكاية المواطنين المكتوبة هنا ، أين هي وأنت المداوم؟ وقال معنا السيد الباشا والسلطة هنا ، وهل توصلت السلطة بشكاية في هذا الصدد؟ وأشار بأن التفويض المسند له هو في التوقيع وليست مصلحة الأشغال والتجهيز والدراسات، بل رخص الربط بالماء والصرف الصحي ورخصة الكهرباء المؤقتة، متسائلا عما فعله السيد الرئيس ؟ موضحا أنه يأتي عند السيد ورار يستفسر فيما إذا كان هناك شيء ليوقعه فيقول له الرئيس وقع " البارافور" عند الرئيس ، وذلك مرار وتكرارا ، وأنه إذا كان يمكن اثبات شهادة المعني، فيمكن أن يأتي إلى هنا ويقول هذا الكلام، ويوم جنت وبالضبط 10 في شهر 4 لم يعطيني ، بل جلست له هناك ، وقلت له لن أخرج حتى تعطيني لكي أوقع وأعطاني ورقة ووقعتها ، وصعد عندك وبختة، وبأن التسيير ليس هكذا السيد الرئيس، وتساءل هل يتعلق الأمر بعريضة أم طلب؟ وأنه لم يعرف كيف يسميها وأن الذين وقعوا في هذه الورقة فإنه يطالب إذا كانت من شكاية ضده بأن توضع الآن ، والأعضاء يسمعون من له شكاية مكتوبة أن يضعها الآن ، وقال نأخذ على سبيل المثال إسم عزيزة شعير وهي موجودة ، حيث توجه لها بالكلام حول ما إذا كانت لديها شكاية ضده ؟ وهو مالم يستسغه عضو المجلس السيد محمد سكراط ، حيث قاطعه مخاطبا السيد رئيس المجلس، بأن لا يوجه المعني أسئلة مباشرة للسادة الأعضاء، وتدخل السيد رئيس المجلس لتنظيم النقاش منبها السيد محمد الهبطي لذلك ، على اعتبار أن الأمر لا يتعلق بالتواجد بمحكمة وبأنه سيتم الاستماع إلى

مداخلته إلى غاية نهايتها ، وبعد أخذ ورد وطلب المعني من كاتب المجلس بأن يسجل ، تابع كلمته بأن الشكاية يجب أن تكون مكتوبة وليست شفوية لأن لا أحد هنا يعتبر محلفا ، وعرض إلى التواريخ التالية قائلا: يوم 4 ماي أنا موجود هنا بالدورة - 20 أبريل كنت هنا كان اجتماع لجنة المالية - 19 أبريل كنت هنا كان اجتماع المكتب، وأشار أنه كلما كنت هنا أمر عند ورار حول ما إذا كان هناك شيء ليوقعه فيقول لا " اليار افور" عند الرئيس، لا لقد وقعه الرئيس، لذا ماذا يمكن أن أفعل مع الموظف هل اتخاصم معه؟ مضيفا أنه لا يعقل بأنه أتى إلى البلدية في هذه التواريخ ولا يمر لكي يوقع ، وتابع يوم 15 مارس كنت حاضرا وكان اجتماع المكتب -24 فبراير2023 كان اجتماع المكتب وكنت حاضرا - 07 فبراير، 20- 23 ، كانت الدورة وكنت حاضرا - 16 يناير2023 كان اجتماع المكتب وكنت حاضرا ، وأن لديه أوراق تثبت قدومه للبلدية وبأنه يأتي إليها عدة مرات ، وقال هل لدي "Machine de pointage " "باش نبرانتي" لأقول بأني أتيت وبالتالي فليست لدي ، وأن التواريخ التي جاء فيها تثبتها المحاضر، وأنه كيفما يأتي جميع المستشارين للبلدية ، فإنه لا يأتي أجد ويثبت توقيع قدومه ، وقال ولكن مستقبلا سنبقى نأتي ونوقع لنثبت للرئيس مجيئنا، ملاحظا أن الحاجة المهمة هي افتراض أن السيد الهبطي لا يأتي ولا يوقع ، فماذا فعلتم السيد الرئيس، هل وجهتم لي أي تنبيه في المكتب أو أي اجتماع أو مراسلة؟ وأنه لا شيء موجود من ذلك ، وبالتالي تركتم حتى ليلة " العواشر" ولم يكمل الجملة وتوجه للسيد رئيس المجلس قائلا أشكرك على العزاء الذي قدمت لي ورفع ورقة بيده مشيرا ، هذا هو العزاء الذي قدمت لي، " تتعيط على بنادم وترسل ليهم الرفيق سيرسينيو" ، ثم عبر عن أسفه اتجاه المستشارين بأن من وقع على هذه شاهرا ورقة بيده ، مطالبا أمام السيد الباشا وضع الشكايات التي جاءت ضده وبأنه سيتوجه للسيد الوكيل العام لأن هذه شكاية زور" وبنادم صنام وتيمشي يصلي التراويح"، وهو الشيء الذي لم يستسغه السيد زهير برحيل على أساس أن ذلك ليس زورا ، وبعد أخذ ورد تدخل السيد رئيس المجلس لتهدئة الوضع وضبط سير النقاش، حيث تابع المتدخل كلمته متسائلا فيما إذا كان المرفق قد توقف مرة واحدة ولم يسبق له أن توقف؟ مؤكدا بأنه لم تكن هناك أية شكاية لذا فالموقعين هنا " التقليد عليهم" ملاحظا أنه بقي الشق القانوني الذي سيتم المرور إليه لأنه لم نعرف هل ذلك طلب أم عريضة ، وقرأ ما يلي:" فعلاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه يؤسفنا نحن السادة أعضاء مجلس جماعة وادي زم الموقعين أسفله ، أن نتقدم لسيادتكم بطلب إدراج نقطة بجدول أعمال الدورة العادية لشهر ماي 2023 بشأن تطبيق مقتضيات المادة 68 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات في حق النائب الثاني للرئيس السيد محمد الهبطي وحيثيات ذلك تتمثل في كوننا أنه بحكم تمثيلنا للساكنة فقد توصلنا بشكايات - طالبا وضع هذه الشكايات- متكررة من عدة مواطنين يعانون من توقف وتضرر مصالحهم جراء المدة الطويلة " قائلا لماذا لم يبينوا كم هي هذه المدة الطويلة هل هي أسبوع أو يومين أو عامين ؟ ولماذا لم تكن هذه المدة الطويلة قبل أخذه التفويض الذي يتضمن كلمتين ، لم تكن مشكلة لما يقارب السنة ؟ وأن هذه المدة الطويلة لم تحدد هل هي أسبوع أو يومين أو 15 يوما؟ واختتم أنه سيبقى الشق القانوني سيتطرق له الأخ زيداني.

للإشارة وقبل تدخل السيد محمد زيداني وقع نقاش بالقاعة حول المدة الزمنية المسموح بها للمتدخلين، كما أكد السيد محمد الهبطي فيما إذا كان كاتب المجلس قد أدرج التواريخ التي نطق بها حيث ذكر التواريخ التالية:4 ماي2023- 20 أبريل - 19 أبريل - 15 ابريل - 24 أبريل-7فبراير- 16 يناير وبأنها كلها بمحاضر.

<u>محمد زيداني:</u>

أشار أنه بعجالة موجها كلامه للسيد رئيس المجلس ، أنا معك في التحالف وأضرب معك بالحجر ولم يسبق أن خرجت من التحالف ، ولكن عندما يتعلق الأمر" بصاحبي نضرب مع صاحبي بالحجر" وذلك من موقعي كدفاع ، وهو مالم يستسغه السيدان زهير برحيل ومحمد سكراط على اعتبار أن يكون تدخل المعني كمستشار وليس كدفاع ، وبعد أخذ ورد، و تدخل السيد رئيس المجلس لتنظيم المناقشة وتهدئة الوضع ، وضح السيد محمد زيداني أنه يدافع ليس من جانب المهنة وتابع هذا الأخير مداخلته مشيرا بأن الطلب الذي بنيت عليه النقطة طلب مرتجل ومحرره اختلط عليه الأمر، متسائلا فيما إذا كان عريضة أم طلب ؟ موضحا أن القانون يتطرق إلى العريضة على اعتبار أنها هي التي تدرج فيها هذه النقطة لزوما وتابع أن هذه المسائل ناقشناها في المكتب ، ولكن ـ متوجها للسيد رئيس المجلس- تمسكت بمقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي113- 14 التي تتحدث فقط عن الزامية الادراج ، ولكن الموقعين طلبوا منك تطبيق مقتضيات المادة 68 التي فيها مجموعة أشطر والتي تقول انه في حالة إذا تغيب ، كذلك أحال على الفصل 20 الحالة 7 ، قائلا في حالة الامتناع عن ممارسة المهمة المفوضة له ، وإذا امتنع ينذر، إذا امتنع أجل شهرين ينذر داخل أجل7 أيام.

للإشارة أنه بعد نقاش بين السيد محمد زيداني والسيد كاتب المجلس بعدما وجه له الأول مباشرة الملاحظة وفيما إذا كان يدون ما يقال ، ورد الأخير بأنه كاتب للمجلس وليس كاتبه الخاص ، تدخل السيد رئيس المجلس لتنبيه السيد محمد زيداني بعدم توجيه مثل هذه الاتهامات الخطيرة لأن كل ما يقال يدون ، حيث تابع السيد محمد زيداني كلمته مخاطبا السيد رئيس المجلس قائلا أن الحالة 7 من الفصل 20 تستدعي أن توجه له انذار لإثبات حالة الانقطاع لمدة شهرين مع أجل 7 أيام قصد استئناف المهام ، وأن الفصل 68 ليس فيه أن المستشارين هم الذين يطلبون منك ، بل أنت الذي تطلب من المستشارين ، وهذا الفصل هو الذي طلبوا منك تطبيقه ، لذلك لماذا لم تطبقه في نازلة الحال؟ وأضاف أنه في حالة رفض المعني لاستئناف عمله بمقتضى التفويض فإن القانون يقول بمصطلح وجب بأن تكون دورة استثنائية وليست عادية ، وبأن هذه مجموعة خروقات قانونية التي لم نرد شغل المحكمة بها ، لأنه إذا ذهبنا للمحكمة الإدارية فذلك جيد لأن القضاء سيد الجميع، وبأنه متأكد أن القضاء سينصفه على اعتبار أنه ليس هناك ما يفيد انقطاعه عن العمل وليس هناك اثبات لمدة شهرين وأن المدة التي تغيب فيها هي مدة مرض والده ووفاته.

محمد المسعودي:

طلب في إطار نقطة نظام أن يسحب السيد الهبطي كلمة "شهادة الزور" والسيد زيداني سحب كلمة "الضرب بالحجر".

للإشارة فالسيد محمد زيداني عقب متجها مباشرة إلى المتدخل بأن ما قاله تعبير مجازي، حيث دخل معه في حوار ثنائي ، مع محاولة السيد رئيس المجلس تنظيم سير التدخلات.

محمد سكراط:

قال بأنه يحترم جميع زملائه المستشارين والمستشارات ولم يقاطع أي أحد الآن، مشيرا بأن هناك محضر بدون لأننا غير معتبرين انفسنا في دورة بل في مكان أخر "وكلا تيطاكي على كلامو"، وقال بأنه يشكر السيد الرئيس أولا لأنه أدرج هذه النقطة التي تعتبر مهمة ، وهذه العريضة جاءت بناء ونزولا عند المادة 40 والتي مضمونها إذا اتسع صدر السيد الرئيس والمجلس فإنه سيتلوها الأن بعجالة إذا سمحتم بذلك ، موضحا بأنه سيتلوها لأن هناك محضر وقال لماذا أتينا ؟ لأننا تقيدنا بالقانون لأن هناك مغالطات مرت، مشيرا أن المادة 40 تقول: " يجوز لأعضاء المجلس المزاولين مهامهم أن يقدموا للرئيس، بصفة فردية أو عن طريق الفريق الذي ينتمون إليه، طلبا كتابيا قصد إدراج كل نقطة تدخل في صلاحيات المجلس في جدول أعمال الدورات، موضحا ان القانون لم يقل دورة استثنائية أو دورة عادية ، وتابع الفقرة الثانية من المادة 40 "يتعين أن يكون رفض إدراج كل نقطة مقترحة معللا وأن يبلغ إلى مقدم أو مقدمي الطلب.

يحاط المجلس علما، دون مناقشة، عند افتتاح الدورة بكل رفض لإدراج نقطة أو نقاط اقترح إدراجها " وقال على أي إلى بقية المادة، وأضاف وجوابا لزميلنا المحترم من الهبطي أننا أتينا بناء على شكاية وها هو صاحب الشكاية وهو الحاج لبصير بنعبادة والذي التقيته بباب البلدية وصهرنه وضعت وطلبت رخصة متعلقة بالربط " وبقات مجرجرة أكثر من 20 يوم " وقلت له بأن يدخل للإدارة لوضع شكاية ، وأن الحاج لبصيرموجود معنا وموضوع صاحب الشكاية موجود معنا بالدورة، وتابع قائلا نحن ثانيا السيد الرئيس لم تفرض علينا أية عريضة بل نحن الذين وجهنا لك بناء على طلب وشكايات المواطنين ، لأنه لا يعقل أن مواطنا أراد الارتفاق العمومي في رخصة أو ما دون ذلك وتعطل مصالحه لشهور.

وقال ثالثا أسجل تدخلي بأنني سأضع شكاية لدى السيد الوكيل العام لاستئنافية خريبكة في مواجهة الهبطي لأنه اتهمنا بتزوير عريضة والحال أننا وقعناها ، اتهمنا بالزور في دورة رسمية وأمام وسائل الاعلام ، وأوضح المتدخل قائلا أننا وجهنا الطلب بناء على تعطل مصالح المواطنين ، متابعا نحن ليس لدينا مع المعني مشكل فهو في التصيير، نائب الرئيس ووجب أن يمارس اختصاصه.

والنقطة الرابعة السيد الرئيس سأوجه لك رسالة وسأقول لك بناء على التقرير الذي توصلنا به مشكورا عليه ، لأن هذه هي الحكامة وهذا هو حسن التدبير، فمصالح المواطنين تعطلت ووجهنا لك عريضة وأدرجتها في نقطة بجدول الأعمال ليتداول المجلس ، والمجلس سيد نفسه ، وأضاف هل يعقل سفر رخصة في 2023 وصاحب التفويض المفوض له يتقاضى أجرة من المال العمومي(54 ألف ريال) ومصالح المواطنين معطلة في وادي زم.

النقطة الخامسة وهي أساسية سأوجه لك السيد الرئيس غدا وسأضع لك بمكتب الضبط " Ordre de recette " استرداد الأموال العمومية وإذا لم تقم بذلك سأشتكيك أيضا ، لأنه تقاضى أجورا عامة من المالية العمومية بدون تقديم خدمات، " تيتخلص وما تيخدمش".

النقطة السادسة أننا لسنا هنا لنوجه الاتهامات لبعضنا ونحن معارضة ومقبولة من الرئيس في إطار الأغلبية يقدر، والحال أنه غير صحيح هذا الأمر، لأن المعارضة " هي اللي قامت بهاذ الشي" لأنها استشعرت أن مصالح المواطنين في خطر.

النقطة السابعة وهي مهمة ونحن أولا السيد الرئيس شكرناك لأن المعني دافع عن نفسه وذلك حقه في إطار الشفافية ، وفي إطار التداول الديمقراطي ، لأنه وجهنا له اتهام بناء على عريضة موقعة وأصحابها ها هم حاضرون ، فمن هو الذي زورنا عليه كما جاء في إدعاء المعني بالأمر ليرفع يده؟ للإشارة أنه خلال ذلك قاطعه السيد محمد الهيطي ، حيث طلب منه السيد محمد سكراط بأن لا يقاطعه حتى يأخذ الكلمة ، مركزا في إطار الأخذ والرد معه على إيصال المتدخل لفكرته المتعلقة بمزاولة الصلاحيات التنفيذية الموكلة للمعني بالأمر كمفوض له ، حيث تدخل السيد رئيس المجلس لتنظيم سير المناقشة وفي اشارة أيضا إلى أن السيد محمد سكراط قد استنفذ توقيته، ملتمسا ضبط النفس، واستمر الجدال بين السيدين محمد الهيطي ومحمد سكراط ثم أعطيت الكلمة بعده للسيد محمد المسعودي.

<u>محمد المسعودي:</u>

قال بأنه كان ينتظر من السيد المستشار المحترم أن يقول بأنه كانت لديه ظروف أو كذا (مع الإشارة أنه في هذه اللحظة كان هناك تبادل للكلام بين السادة محمد زيداني ومحمد سكراط ومحمد الهيطي شوشت على المتدخل حيث حاول السيد رئيس المجلس تهدئة الأجواء ، وتابع السيد محمد المسعودي بأنه كان ينتظر من السيد محمد الهيطي أن يكون عنده جواب آخر بأنه كانت لديه ظروف أو كذا، إلا أنه يتهمنا بالزور، وقوطع المتدخل من طرف السيد محمد الهيطي ودخل في هذا الجدال السيد محمد سكراط ، بعده تابع السيد محمد المسعودي كلمته بأنه يطلب من السيد محمد الهيطي أن يعتذر وسحب كلمة الزور، موضحا أن السيد الرئيس لم يدخل في هذه اللائحة ولم يقل لنا بأن نوقع وقمنا بذلك من تلقاء أنفسنا ، مشيرا بأن الرخص وبشكل يومي كانت توضع صباحا وتأخذ عشية ، في حين أصبح انتظار الرخصة المتعلقة بالماء 20 يوما.

هشام حسنابي:

قال بأن لديه توضيح لكي لا يبقى هناك تمرير لمغالطات ، فأولا نحن نمثل الساكنة وكأحزاب فإنه عندما نوقع فإننا نوقع بكامل المسؤولية ونحترم إطار الموسسة التي نشتغل بها ، وبأن النقطة أدرجت بناء على المادة 40، وهوما كان بإمكان شخص واحد أو شخصان أو خمسة أشخاص القيام به ، وإذا كان النصف + واحد تدرج النقطة لزوما ، وهذا كان طلب وليست عريضة وطلبنا تنفيذ المادة 68 ، حيث قاطعه السيد محمد زيداني، وفي خضم ذلك قال محمد زيداني لهشام حسنابي "إيلى ماحشمتيش غادي نقول لك شي هدرة غادي تخوي وادي زم "، وتابع السيد هشام حسنابي كلمته مشددا على كاتب المجلس تدوين ما قاله السيد محمد زيداني في حقه ، مع الاشارة أن السيد رئيس المجلس كان يحاول تنظيم النقاش ، منبها أيضا أحد الحضور بأنه ليس له حق التدخل ، وكذا عدم التشويش على مداخلة السيد هشام حسنابي الذي استأنف كلمته قائلا أن هناك بعض المغالطات حول بعض التواريخ التي تم طلب تسجيلها والمتعلقة باجتماعات المكتب والدورات ، بحيث أنه يجب التفريق بين ذلك والمهام المفوضة للسيد النائب ، لأن تفويض المهام وحده ، بمعنى أن النائب المفوض له القطاع ليس ليأتي لتوقيع رخصة أو وثيقة للمواطنين ، بل لتدبير القطاع ورؤية الدراسات التي تنجز وكذا الخصاص والاتفاقيات كالتي مع ONEP التي انتهت مدتها هذه ثلاثة سنوات ومجموعة أمور التي تدخل في اختصاصات النائب المفوض له والتي لا علاقة لها بتواريخ حضور الدورات.

للإشارة فقد تدخل السيد بوعزة العيادي في إطار نقطة نظام قائلا بأنه يظن أن هذه المحطة تمرين ديمقراطي في إطار الأغلبية والمعارضة، وأنه بالمجلس السابق تمت مقاضاتنا من طرف المعارضة بالمحكمة ثلاث مرات، وأنه بشكل حبي نترافع ، وربما المحاضر ستدرس بالكليات والجامعات ، وبأنه لايجب التشنج الذي يولد مسائل أخرى مستعصية الحل.

وهكذا عقب السيد **رئيس المجلس** بأنه متفق مع ذلك في توضيح إلى معرفة التفرقة بين المسائل فما هو سياسي- سياسي وما هو علاقات – علاقات.

للإشارة أنه أثناء إعطاء الكلمة للسيد محمد زيداني عوض النائب الأول السيد رئيس المجلس لبضع دقائق ، حيث التحق بعدها هذا الأخير بمكانه.

محمد زيداني:

قال بأنه لا نريد أن نصل إلى هذا المستوى لنتعصب ونتشنج وأنه إذا صدر أي شيء في حق أي شخص دون إرادة فإنه يعتذر على ذلك ، لأن الهدف ليس هو الخصام وإنما توضيح الصورة، وأنه بالنسبة للاجتماع السابق للمكتب فقد طرح سؤال على أعضاءه حول "شكون اللي قدم شي شكاية " وكان جواب السيد اليوسفي والكمراني ، في حين أن الأخت سفاء والأخت لجاة لظرف ما " خرجو ، سمعو السؤال وخرجو معذورين"، بالنسبة للأخ اليوسفي طرح عليه السؤال وقال بأنه كانت حالة واحدة متعلقة برخصة للسيد الرحماني بقيت 15 يوما ، وأنه بعد البحث تبين أنها لم تكن

"بالبارافور" وتوجه للسيد بناصر اليوسفي هل هذا هو ما قلته س اليوسفي؟ حيث قاطعه السيد زهير برحيل في اشارة إلى أن النقاشات الثنائية لا تسجل بالمحضر ، وطلب السيد محمد زيداني من السيد زهير برحيل بأن لا يجاوبه ، مع تنبيه من الرئيس إلى عدم الدخول في نقاش ثنائي ، وتابع المتدخل كلمته جول رخصة ربط " تعطلت" على السيد محمد الرحماني 15 يوما ، تبين بعد البحث أنها كانت غير موجودة "بالبارافور" ، موضحا أن هذا ما قاله الإخوان ، ولكن للأسف - يضيف - بالرجوع للمحضر هناك شيء أخر ، وتابع لذا يشدد السيد محمد الهبطي على التدوين وهو كذلك ، على اعتبار أن جملة مكتوبة على لسان اليوسفي لم يقلها ونحن حاضرين ، وإذا كان يريد أن يؤكد بأنه قالها فإنه يتحمل مسؤوليته ، موجها كلامه إليه وفيما إذا كان قد اطلع على محضر الاجتماع ، وعرض إلى مداخلة السيد بناصر اليوسفي بالمحضر المذكور كالتالي: " بناصر اليوسفي أشار بأن المواطنين يشتكون من التماطل في توقيع رخص الربط مما يعطل مصالحهم"، وأكد أن هذا شيء لم يتم قوله ، لذا فهو يريد أن يعرف كيف كتب ذلك؟ وأنه بالعكس قيل بأن رخصة السيد الرحماني غير موجودة " بالبارافور وهذا هو اللي كاين " ، متسائلا كيف سجلت هذه النقطة بمحضر الاجتماع ؟ قائلا بأننا سنطعن فيه ، مضيفا أننا نسجل تدخلاتنا رغم أننا بالمكتب وسنوقف هذا الشيء عند حده، وأن ما هو جميل والذي سيعيد تفسيره جيدا وأعجبه من إخوان المعارضة هو أنهم خطبوا في عنصر في إحالة على شخص السيد محمد الهبطي لكي يلتحق بالمعارضة ، وبأن ذلك لا يطرح أي اشكال ، إلا أن المسألة يجب أن يكون فيها انصاف وليس فيها ظلم .

هكذا وبعد أن نبه السيد رئيس المجلس المتدخل إلى مسألة التوقيت ، تابع السيد محمد زيداني موجها كلامه إلى السيد رئيس المجلس على اعتبار أن هذا الأخير كان خارج القاعة مستفسرا حول جواب السيد بناصر اليوسفي يوم اجتماع المكتب بخصوص وثيقة السيد محمد الرحماني ، حيث أحاله السيد رئيس المجلس على محضر الاجتماع ، مع الاشارة أن السيد محمد زيداني قال بأنه يتوفر على تسجيل صوتي وبأنه سيطعن في المحضر.

<u>محمد الهبطي:</u>

أوضح أنه قال بالحرف بأن اي أحد وقع في هذا الطلب أو العريضة وهو لم يتوصل بأية شكاية فهي شهادة زور، مسترسلا قائلا بمثابة شهادة زور، وأنه لم يتهم أحدا ، حيث قاطعه السيد محمد سكراط قائلا بأنك اتهمتنا ، وطلب المتدخل عدم مقاطعته ودخلا في حوار ثنائي كما انضم اليهما في الموضوع السيد محمد زيداني ، مع تنبيه السيد الرئيس المعنيين إلى ذلك ثم استأنف المتدخل كلمته مشيرا انه ربما بعض المستشارين ليس في علمهم أنه أول واحد قال في بداية التحالف بالتنازل عن التعويضات ، وانه حبذا لو ذهب الإخوان في ذلك ، حيث قاطعه السيد محمد سكراط " رد لغلوس" واستمر بينهما نقاش ثنائي حيث تنادى السيد زهير برحيل برفع الجلسة مؤقتا لعشرة دقائق ، كل ذلك وسط محاولة الرئيس تنظيم النقاش ثم تابع السيد محمد الهبطي بعد أن استفسر السيد كاتب المجلس حول تدوين كلمته الأولى، و قال بأن تفويضه واضح إذ ليس له تفويض مصلحة الأشغال والتجهيز والدراسات التقنية ، وتوقع مرة أخرى من طرف السيد محمد سكراط ، وكرر السيد رئيس المجلس أنه لو بقينا في الحوارات الثنائية لن ننتهي محاولا

تنظيم النقاش، واستأنف السيد محمد الهيطي كلمته بأن التفويض واضح ، حيث قام بتلاوة ما يلي:
" يفوض رئيس جماعة وادي زم تحت مسؤوليته ومراقبته للسيد محمد الهيطي النائب الثاني للرئيس الإمضاء - قائلا ليس القطاع وإنما الإمضاء- على الوثائق المتعلقة بمصلحة الأشغال والتجهيز والدراسات التقنية التالية: الربط برخص الماء- الصرف الصحي ورخص الكهرباء المؤقتة ، وأضاف"هاذ الشي اللي كاين" تفويض بسيط بحيث ليس له تفويض القطاع وإنما تفويض الإمضاء.

بناصر اليوسفي:

قال احتراما للإخوان فالمحضر الذي سبقت الإشارة إليه المتعلق باجتماع المكتب موجود ، وأن ملتمسه لما وجهت له اتهامات ، استدعاءه أمام السيد القاضي للإجابة وليس الأن.

ليصير بنعيادة:

أشار انه عندنا قانون يجب التقيد به محيلا على المادة 68 كالتالي : " إذا امتنع أحد نواب الرئيس، دون عذر مقبول ، عن القيام بإحدى المهام المنوطة به أو المفوضة إليه وفق أحكام هذا القانون التنظيمي، جاز للرئيس مطالبة المجلس باتخاذ مقرر يقضي بإحاله طلب عزل المعني بالأمر من عضوية مكتب المجلس إلى المحكمة الإدارية. وفي هذه الحالة، يقوم الرئيس فورا بسحب جميع التفويضات التي منحت للمعني بالأمر".
للإشارة فقد تم الدخول مرة أخرى في نقاشات ثنائية غير منظمة بين السيدان محمد سكراط ومحمد زيداني في خضمها حاول السيد رئيس المجلس كالمرات السابقة ضبط سير المناقشات.

زهير برحيل:

قال بداية كان بودي أن تكون أرضية فيها نقاش حول الأهداف المسطرة بالبرامج الانتخابية وطريقة تجويد العمل السياسي وكيفية الأخذ والرد معارضة وأغلبية وهذا هدفنا جميعا ، لأنه قبلا عندما كنا نناقش النقط لم تكن تقريبا أغلبية ومعارضة والتي هي موجودة فقط في التعويضات ، فهذا رئيس لجنة وهذا نائب وذلك غير نائب ، وأشار أن النقطة الثانية التي يود إثارتها أننا في المعارضة لا نتحمل أية مسؤولية ، والرئيس في مجموعة الواتساب قال حتى المعارضة إذا أرادت أن تحضر في اللجان وتشارك ، وهذه نقطة ايجابية ، بحيث أصبحنا متتبعين لما يقع وظهر لنا " Tableau de bord"، بمعنى أنه يتم الاشتغال سواء في الأغلبية أو المعارضة ، إلا أنه بالمعارضة أحسن بكثير بحيث يتم الاشتغال بأريحية " الدق فينما بغيتي تضرب تضرب"، وأوضح انه وقع في رمضان والله يشهد على ذلك قرب سوق السمك ، وقال أنه في إطار اتصال جاء عندنا الأخ وجلسنا وتحدثنا ، وحيث أنه بدوره كانت لديه حالة لشخصان ، ونظرا لكونه في المعارضة وليس لديه مكتب ، وعندما يشتكي عنده شخص فليس بوسعه شيء، وبصدده بين أنه للأمانة فقد وقع لأن أحد الأشخاص بالفعل محله أقفل وكان مقبلا على العيد ولابد أن يشتغل ، وتم ربط الاتصال بالموظف بمصلحة التجهيز وتم طلبه لمرتين وأرسل له الشخص المعني بغرض التوقيع، مضيفا أنه لما وقع لم تكن في علمه المعطيات حول 1 رصفر رخصة ولما قيل له شكاية قال بسم الله في إطار تجويد العمل السياسي والممارسة السياسية ، وذلك فيه خير للسيد الهيطي

قائلا له " انت أصلا ما مساليش مزيانة ليك" واشار بأنه يظهر له أن المجلس اصبح " تيتقاد" لأنه أصبحت مثل المعارضة مثل الأغلبية ، ملاحظا أن الرئيس في بدايته كان متشنجا وكنت تتكلم معه ولا يستمع اليك ، وحاليا أصبح يمدنا بوثائق " ويتقهوى معانا " ويجلس معنا ونحصل على مجموعة وثائق ، وكذا السيارة قصد الذهاب لمجموعة الجماعات ، موضحا نحن لا نقوم بذلك لشيء ما ، وإنما لصالح الجماعة ومصالح المواطنين ، طالبا من السيد محمد الهبطي بأن يثق به وبأنه لا مجال للذهاب إلى المحكمة الادارية ، وأن يجلس ويرتاح وسيظهر له إذا كان متفرغا أهمية الاشتغال في المعارضة ، وبأنه سيعجبه ذلك وسيتكون ويتأطر ويرجع إنسانا أخر، وقال كنت في الأغلبية ولم أكن أعرف ، ودخل مع السيد محمد الهبطي في حوار ثنائي انتهت على اثره مداخلته.

محمد سكراط:

قال بأنه من هذا المنبر ينوه بالقرار الشجاع لحزب عريق بخصوص البيان الذي صدر، لأنه انخرط في مصلحة الساكنة وتبرأ ممن لم يتحمل مسؤوليته السياسية والتدبيرية داخل المجلس ، منوها بكاتب فرع حزب الأستقلال والأدرع التنظيمية للحزب المذكور الذين - يقول - كانوا بهذا المجلس وكانوا مع ناس" دازو " مع العدالة والتنمية ، وبالفعل كانوا ناس منتمين لحزب الاستقلال ومتسيسين وكانت عندهم كاريزما وروح المسؤولية ومصلحة الساكنة والمدينة ، ومن هذا الباب أشد على ما قاموا به ، وهذه هي المسؤولية ودور الأحزاب الحقيقية محليا.

محمد الهبطي :

قال والله الاخوان المستشارين سياسيا ليست هناك مشكلة ، فيمكن أن تكون في المعارضة ويمكن أن تكون في الأغلبية ، واليوم قد تكون في المعارضة وغدا في الأغلبية ، وهذا شيء عادي ليس فيه مشكل بروح رياضية ، وقاطعه السيد محمد سكراط " رد لفلوس" وتابع المتدخل مرحبا وكرر السيد محمد سكراط مقاطعته للمتكلم " رد لفلوس وجي المعارضة مرحبا بيك" واستمرمع المتدخل في حوار ثنائي مع إلحاح السيد رئيس المجلس بتنظيم النقاش، وتابع السيد محمد الهبطي موجها كلامه للسيد زهير برحيل قائلا الذي يجب أن تعرفه أنه بخلاف التواريخ التي قدمها فإنه كان يأتي وكان يقال له من طرف الموظف بأن الرئيس وقع وبأن" البارافور" عند الرئيس ، طالبا فهم اتجاه كلامه ، محيلا على حسن نيته في حوار ثنائي مع السيد زهير برحيل انتهت على اثره مداخلته.

رئيس المجلس الجماعي:

قال في جواب وبعجالة ، ولكي لا يتم الدخول مع السيد محمد الهبطي في حوار ثنائي فإنه متفق حول مسألة الإمضاء ، بحيث لا يمكنه أن يترك المواطنين والمرتفقين ينتظرون لأنه يدخل من الباب " التحتاني " ويجد الناس يشتكون ويقولون أنهم ينتظرون لخمسة أو ستة أيام ، وبالتالي لا يدخل المصلحة بل ينادي على السيد وزار لكي يأتي له "بالبارافور" ليوقعه ، وأضاف لن أنادي عليك السيد الهبطي لكي توقع ، بل أوقع بعين المكان ، ويمكن أن يشهد على ذلك " المخزني

بالباب" وعلى أني مرارا أوقع "البارافور" بالمكتب بالمدخل واقفا والمتعلق برخص الربط لكي لا أترك الناس تنتظر. كذلك أشار إلى مسألة ثانية موجها كلامه للسيد محمد الهيطي قلت لي " فطرتي الناس وسنتيهم لكن كل هذه الوجوه وغادي أنسنيهم أنا " فالكل Murs et Vaccinés، وهم نخبة ويمثلون الساكنة ، مؤكدا على أن ما يهمه هو مصلحة الساكنة.

للإشارة فقد قاطعه السيد محمد الهيطي قائلا أين هو تنبيهك؟ ولم يترك المجال للسيد رئيس المجلس قصد متابعة توضيحه مع إلحاح هذا الأخير على ذلك ، حيث دخل في الموضوع بدوره السيد محمد سكراط مقاطعا وقال لماذا ينبهك فأنت مسؤول ، ووسط هذه الأجواء المشحونة طلب الرئيس من الأعضاء ضبط النفس والمرور للتصويت، الذي جرى وفق ما هو موضح بعده.

مقرر عدد 66 بتاريخ 04 ماي 2023.

- النقطة المتعلقة باتخاذ مقرر يقضي بإحالة طلب عزل السيد محمد الهيطي من عضوية مكتب المجلس الجماعي لمدينة وادي زم إلى المحكمة الإدارية.
- إن مجلس جماعة وادي زم المجتمع في الدورة العادية لشهر ماي2023 في إطار جلسته المفتوحة للعموم (الجلسة الفريدة) المنعقدة بتاريخ 2023/05/04.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات وخاصة المواد 06-33-40 -42(الفقرة الأولى)- 43 (الفقرة الأولى)- 48(الفقرة الأولى) - 68 - 94- وكذا المادة 263 منه.
- وبناء على طلب إدراج نقطة بجدول أعمال الدورة العادية لشهر ماي 2023 تقدم به 22 عضوا من أعضاء مجلس جماعة وادي زم.
- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة باتخاذ مقرر يقضي بإحالة طلب عزل السيد محمد الهيطي من عضوية مكتب المجلس الجماعي لمدينة وادي زم إلى المحكمة الإدارية.
- وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.
- وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: 28
عدد الأصوات المعبر عنها: 26
عدد الأعضاء الموافقين: 24 وهم السادة:

1- محمد بنيكة
2- رحالي الكمراني
3- ياسر اليوسفي
4- نجاة ميزي
5- سناء المعتور
6- الحبيب كسمي
7- فاطنة نشاط
8- المصطفى العماري
9- مليكة بعطواش
10- عبد الاله حرطيطي
11- زهير برحيل
12- محمد مانور
13- نزهة الشليحي
14- عزيزة شعير
15- بوعبيد غربال
16- هشام حسناني
17- بوعزة العبادي
18- محمد الرحماني
19- لبصير بنعيادة
20- خليل وهبي
21- سعاد محراش
22- محمد المسعودي
23- الزهرة الباز
24- محمد سكراط

- عدد الأعضاء الرافضين: (02) وهما السيدان:

1- محمد زيداني.
2-محمد الهبطي
- عدد الأعضـــاء الممتنعين عن التصويت: (02) وهما :
1- السيد : محمد حاكمي.
2- السيدة: حنان شقيمة.

ملحوظة : باقي السادة الأعضاء الغير مدرجين ببيان التصويت لم يحضروا العملية.

يقـرر ما يلـي:

صـادق المجلس الجمـاعي لمدينـة وادي زم بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها لأعضائه الحاضرين على مقرر يقضي بإحالـة طلب عزل السيد محمد الهبطي من عضوية مكتب المجلس الجماعي لمدينة وادي زم إلى المحكمة الإدارية.

التـوقيعـــات

رئيس المجلس الجماعي	كاتـــب المجلـس
محمد بنبيكة	الحبيب كسيمي

النقطة الثالثة عشرة: تحيين وتعديل القرار الجبائي الجماعي المحدد لنسب وأسعار الرسوم والحقوق والواجبات والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة ميزانية جماعة وادي زم.

العـــرض

في عرضه لهذه النقطة أوضح السيد رئيس المجلس الجماعي بأنه تمت دراستها في إطار اجتماع لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة بتاريخ 20 أبريل 2023 ، وسيعطي الكلمة للسيد لرئيس اللجنة المعنية لتنوير السادة أعضاء الجلس ، وبذلك فتح باب التدخلات .

المناقشـــة

هشام حسنابي:

تدخل بصفته رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة ، وأشار بأن هذه الأخيرة عقدت بالفعل اجتماعا في الموضوع بتاريخ 20 ابريل 2023 ، وأشار من خلال تقرير هذه الأخيرة بأن المناقشات تناولت ما يلي:

- أهمية تعديل الفصل الرابع من القرار الجبائي الجماعي (الرسم على عمليات تجزئة الأراضي) بحيث يحدد سعر الرسم على هذه العملية بنسبة 4% من التكلفة الاجمالية التي يتطلبها التجهيز المتعلق بالتجزئة دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة بدلا من السعر 3% سعيا إلى الرفع من مداخيل الجماعة.
- اقتراح إضافة إلى الفصل 29 من القرار الجبائي الجماعي (الرسم المفروض على شغل الأملاك الجماعية العامة مؤقتا لأغراض تجارية أو صناعية أو مهنية) بحيث تمت اضافة أماكن الوقوف الخاصة أمام الصيدليات والمدارس الخصوصية والفنادق والمصحات الخصوصية والفضاءات التجارية 50 درهم للمتر الطولي عن كل ربع سنة ، لاسيما وأن الجماعة أصبحت تتلقى طلبات في هذا الشأن.
- حذف دار الحارس الكائنة بالمستودع البلدي لكي لا تشكل عرقلة بهذا المرفق ، ونظرا لعدم استغلالها على وجه الكراء، مع إشارته أن الدار المذكورة فيها حكم.

وخلص أنه بعد المناقشة صوت السادة أعضاء اللجنة الحاضرون بإجماع الأصوات المعبر عنها على مشروع قرار جبائي تعديلي يعدل بموجبه القرار الجبائي الذي تحدد بموجبه نسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق والإتاوات والوجيبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة وادي زم، وفق المشروع بين أيدي الحضور.

بعده أضاف بأنه احترمت في هذه التعديلات المساطر الجبائية لكي لا يخالف هذا المشروع المقتضيات القانونية ذات الصلة ولا يتعارض معها.

مقرر عدد 67 بتاريخ 04 ماي 2023.

- النقطة المتعلقة بتحيين وتعديل القرار الجبائي الجماعي المحدد لنسب وأسعار الرسوم والحقوق والواجبات والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة ميزانية جماعة وادي زم.

- إن مجلس جماعة وادي زم المجتمع في الدورة العادية لشهر ماي2023 في إطار جلسته المفتوحة للعموم (الجلسة الفريدة) المنعقدة بتاريخ 2023/05/04.

- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات وخاصة المواد 06-33-42(الفقرة الأولى)- 43 (الفقرة الأولى)- 48(الفقرة الأولى)- 92- وكذا المادة 94 منه.

- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بتحيين وتعديل القرار الجبائي الجماعي المحدد لنسب وأسعار الرسوم والحقوق والواجبات والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة ميزانية جماعة وادي زم.

- وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

- وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: 25
عدد الأصوات المعبر عنها: 25
عدد الأعضاء الموافقين: 25 وهم السادة:

1-	محمد بنيكة	14-	محمد مانور
2-	رحالي الكمراني	15-	نزهة الشليحي
3-	محمد الهيطي	16-	عزيزة شعير
4-	محمد زيداني	17-	بوعبيد غربال
5-	بناصر اليوسفي	18-	هشام حسنابي
6-	نجاة ميري	19-	بوعزة العبادي
7-	سناء المعنور	20-	محمد الرحماني
8-	الحبيب كسمي	21-	خليل وهبي
9-	فاطنة نشاط	22-	سعاد مجراش
10-	المصطفى العماري	23-	محمد المسعودي
11-	مليكة بعلواش	24-	الزهرة البازّ
12-	عبد الاله حرطيطي	25	محمد سكراط
13-	زهير برحيل		

عدد الأعضاء الرافضين: (00).
عدد الممتنعين عن التصويت: (00).
ملحوظة : باقي السادة الأعضاء الغير مدرجين ببيان التصويت لم يحضروا العملية.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة وادي زم بإجماع الأصوات المعبر عنها لأعضائه الحاضرين على قرار جبائي تعديلي يعدل بموجبه القرار الجبائي الذي تحدد بموجبه نسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق والإتاوات والوجيبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة وادي زم التالي:

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
عمالة إقليم عين بني مطهر
جماعة وادي زم

قرار جبائي تعديلي عدد ..... بتاريخ .....
يعدل بموجبه القرار الجبائي الذي تحدد بموجبه نسب و أسعار
الضرائب و الرسوم و الحقوق والإتاوات والوجيبات المستحقة لفائدة
ميزانية جماعة وادي زم

رئيس مجلس جماعة وادي زم ،

- بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) و لا سيما المادة 94 منه.
- و على القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية ، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.195 بتاريخ 19 من ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 207) ، كما وقع تغييره و تتميمه بالقانون رقم 07.20 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.91 بتاريخ 16 جمادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020).
- و على القانون رقم 39.07 بسن أحكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم و الحقوق و المساهمات و الأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية ، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.209 بتاريخ 16 ذي الحجة 1428 (27 دجنبر 2007).
- و على المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات و مؤسسات التعاون بين الجماعات.
- و بناء على القرار الجبائي عدد10 بتاريخ 15 يوليوز 2020 ، المحدد لنسب و أسعار الضرائب و الرسوم و الحقوق و الإتاوات و الوجيبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة وادي زم .
- و بناء على مقرر مجلس جماعة وادي زم المتخذ بناء على مداولات المجلس الجماعي المجتمع في إطار الدورة العادية المنعقدة بتاريخ 04ماي2023

قرر ما يلي:

المادة الأولى

يراجع القرار الجبائي المحدد لنسب و أسعار الضرائب و الرسوم و الحقوق و الإتاوات و الوجيبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة وادي زم كما يلي :

1-الرسم على عمليات تجزئة الاراضي:

الفصل الأول:

- يحدد سعر الرسم على هذه العملية بنسبة **4%** من التكلفة الإجمالية التي يتطلبها التجهيز المتعلق بالتجزئة دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة **بدلا من السعر3%.**

- **الرسم المفروض على شغل الأملاك الجماعية العامة مؤقتا لأغراض تجارية أو صناعية أو مهنية**

❖ **الفصل الثاني:**

يحدد سعر الرسم المفروض على شغل الأملاك الجماعية العامة مؤقتا لأغراض تجارية أو صناعية أو مهنية باعتبار المساحة المشغولة من الملك الجماعي العام و موقع الجزء المشغول منه ونوع ما يشغله بعد مداولة المجلس الجماعي كما يلي :

حيث تمت إضافة أماكن الوقوف الخاصة أمام الصيدليات المدارس الخصوصية والفنادق والمصحات الخصوصية والفضاءات التجارية 50درهم للمتر الطولي عن كل ربع سنة .

الموقع	نوع النشاط	الرسم المترتب عن كل ربع سنة للمتر مربع.
شارع محمد الخامس	تم حذف النشاط الصناعي بهده الأماكن والبقاء على : تجاري + مهني.	تجاري25درهم ومهني50 درهم **بدلا** من10.00د م2
شارع الشهداء		تجاري25درهم ومهني50 درهم **بدلا** من10.00د م2
شارع 20 غشت		تجاري25درهم ومهني50 درهم **بدلا** من10.00د م2
شارع المسيرة		تجاري25درهم ومهني50 درهم **بدلا** من10.00د م2
زنقة سوق الاثنين		تجاري25درهم ومهني50 درهم **بدلا** من10.00د م2
وسط المدينة		تجاري25درهم ومهني50 درهم **بدلا** من10.00د م2
الأكشاك بجميع أنحاء المدينة		**تجاري**20.00درهم **بدلا** من15.00د م2
أماكن أخرى	صناعي ، تجاري ، مهني.	10.00 دراهم
شارع محمد الخامس	محطة تزويد الوقود	2.00 دراهم
السيرك و المعارض	تجاري	20.00 دراهم م2 بدلا15.00درهم2
مواقف سيارات نقل الأموال الخاصة بالأبناك والمؤسسات التجارية - الصيدليات - المدارس الخصوصية والفنادق والمصحات الخصوصية والفضاءات التجارية	تجاري	50.00 درهم للمتر طولي
اللافتات بالشوارع و الساحات و الأزقة	تجاري	150.00 درهم للواحدة
اللوحات الإشهارية الخاصة بالتجزئات العقارية و التجزئات السكنية و العمارات الفردية	تجاري	150.00 درهم للمتر مربع
اللوحات الإشهارية بالواجهات الحائطية	تجاري	أقل من 50 م2 =1500.00 درهم لربع سنة ما زاد عن ذلك 50 درهم م 2

اللوحات الإشهارية الخاصة بالشركات ذات النشاط الإشهاري -الصغيرة ما بين 0.50 و3م². -المتوسطة الثابتة من حجم 4*3 -المتوسطة المتحركة من 4*3. ملاحظة: في حالة اللجوء لمسطرة طلب العروض تعتبر هذه الأسعار كحد أدنى.	تجاري	1500.00 درهم للمتر المربع 3500.00 درهم للمتر المربع 6000.00 درهم للمتر المربع

- يحدد مبلغ الإتاوة في احتلال الأملاك الجماعية العامة من طرف متعهدي الشبكات العامة للمواصلات كالتالي:

الموقع	نوع النشاط	الرسم المترتب عن كل ربع سنة
جميع احياء المدينة	تمرير خيوط الألياف البصرية fibres optiques	1.50 درهما للمتر طولي
	اقامة علب ربط الألياف البصرية Boîtier de connexion	25.00 درهما للمتر مربع
	القنوات المعدة لإيواء المعدات التقنية الخاصة بربط وخدمة المشتركين و هوائيات الربط و المخارج الهاتفية	100.00 درهما للواحدة
	يؤدى عن كل موقع لأجل إقامة محطات الراديو كهربائية (ابراج و هوائيات الاتصال...)و التجهيزات المرتبطة بها.	5000.00 درهم عن كل ربع سنة

الدور السكنية

تم حذف دار حارس المستودع البلدي (01)	**100.00 درهما شهريا**

❖ **الفصل الثالث :**

*دور الحي الإداري:	الواجب الشهري
الصنف الأول (من 01 إلى 04)	450.00 درهما شهريا
الصنف الثاني (من 05 إلى 16)	350.00 درهما شهريا
الصنف الثالث (من 17 إلى 26)	300.00 درهما شهريا
دور حي السعدية (من 01 إلى 10)	180.00 درهما شهريا
دور الملعب البلدي (من 01 إلى 02)	180.00 درهما شهريا
دور المسبح البلدي (من 01 إلى 02)	180.00 درهما شهريا
دار بالمسبح البلدي رقم 03	100.00 درهما شهريا
الدور الموجودة بالمجزرة القديمة (من 1 إلى 03)	150.00 درهما شهريا
دار الموجودة بالسوق البلدي المغطاة بساحة بني سمير: - رقم 01	100.00 درهما شهريا
دار الموجودة بالسوق البلدي المغطاة بساحة بني سمير: - رقم 02	100.00 درهما شهريا
دار السكني الموجودة بزنقة بني عمير رقم 03	150.00 درهما شهريا
دار حارس المجزرة البلدية سوق الاثنين	100.00 درهما شهريا
دار السكني جانب النادي الرياضي	100.00 درهما شهريا

في حالة اللجوء إلى تحديد واجب استغلال هذه الذور عن طريق طلبات العروض فإن العملية تنطلق من الواجبات المحددة أعلاه كحد أدنى.

المادة الثانية : تلغى ابتداء من دخول هذا القرار حيز التنفيذ جميع المقتضيات المخالفة الواردة في القرار الجبائي عدد 10 بتاريخ 25يونيوز2020 .

يدخل هذا القرار حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التأشير عليه من طرف عامل الإقليم.

بتاريخ .....

أشر عليه في.....

السيد عامل إقليم خريبكة

رئيس مجلس الجماعة
اطلع عليه من أجل العمل به
ابتداء من.....

تابع للنقطة الثالثة عشرة:

تحيين وتعديل القرار الجبائي الجماعي المحدد لنسب وأسعار الرسوم والحقوق والواجبات والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة ميزانية جماعة وادي زم.

التوقيعات

رئيس المجلس الجماعي

محمد ابتيكة

كاتب المجلس

الحبيب كسمي

المملكـــة المغربيـــة
وزارة الـداخليـــــة
إقليـــــم خـريبكـــة
جـمـاعـــة وادي زم
كتابـة الـمـجلـــس

برقيـة مـوجـهـة إلـى الـديـوان الـمـلـكـي
الربـــاط

سلام تـام بـوجـود مـولانـا الإمـام

وبعد،

يتشرف رئيس المجلس الجماعي لمدينة وادي زم على إثر انتهاء أشغال الدورة العادية لشهر ماي بتاريخ 2023/05/04 ، بأن يتقدم أصالة عن نفسه ونيابة عن باقي أعضاء المجلس الجماعي المذكور، وعن سكان المدينة قاطبة إلى السدة العالية بالله ، جلالة الملك سيدي محمد السادس دام له النصر والتأييد بآيات ولائهم وإخلاصهم وتشبثهم بأهداب العرش العلوي المجيد ، راجين منه تعالى أن يحفظ جلالته وأن يطيل في عمره، متمنين مبادراته السامية للنهوض والرقي بالمملكة الشريفة على مختلف المستويات وتوطيد روابط التعاون والشراكة مع الدول الشقيقة والصديقة.

حفظ الله جلالة الملك سيدي محمد السادس وأيده، وحقق على يديه الكريمتين ما يصبو إليه شعبه الوفي من كرامة وعزة، راجين منه تعالى أن يجعله ذخرا وسندا لهذه الأمة وقائدا لمسيرتها التنموية، وضامنا لاستقرارها وأمنها ووحدتها، وأن يقر عينه بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير الجليل المولى الحسن، وصاحبة السمو الأميرة الجليلة للا خديجة، وشدد عضده بشقيقه صاحب السمو الأمير مولاي رشيد، وباقي أفراد الأسرة الملكية الشريفة إنه سميع مجيب الدعوات.

والســـلام

حرر بوادي زم في: 04 ماي 2023

خادم الاعتاب الشريفة
رئيس المجلس الجماعي

إمضاء: محمد بنبيكة